الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة

الجريدة الرسمية للمناقشات

الفترة التشريعية التاسعة (2022 – 2024) – السنة الثالثة 2024 - الدورة البرلمانية العادية (2024 – 2025) – العدد: 3

الجلسات العلنية العامة

المنعقدة يومي الخميس 12 والجمعة 13 جمادى الأولى 1446
الموافق 14 و15 نوفمبر 2024

طبعت بمجلس الأمة يوم الأحد 14 جمادى الثانية 1446
الموافق 15 ديسمبر 2024

فهرس

1 ـ محضر الجلسة العلنية الثالثة..... **ص** 03

- عرض ومناقشة نص القانون المتضمن قانون المالية لسنة **2025**.

2 ـ محضر الجلسة العلنية الرابعة..... **ص** 31

- مواصلة مناقشة نص القانون المتضمن قانون المالية لسنة **2025**.

3 ـ محضر الجلسة العلنية الخامسة..... **ص** 53

- تدخلات رؤساء المجموعات البرلمانية.
- رد السيد وزير المالية.

3 ـ ملحق..... **ص** 70

- تدخلات كتابية.

محضر الجلسة العلنية الثالثة
المنعقدة يوم الخميس 12 جمادى الأولى 1446
الموافق 14 نوفمبر 2024 (صباحا)

الرئاسة: السيد صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة .

تمثيل الحكومة:

- السيد وزير المالية؛
- السيد وزير العدل، حافظ الأختام؛
- السيد وزير السكن والعمران والمدينة؛
- السيد وزير الأشغال العمومية والمنشآت القاعدية؛
- السيد وزير النقل؛
- السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان.

إفتتحت الجلسة على الساعة العاشرة والدقيقة الثالثة صباحا

السيد الرئيس: الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله؛ الجلسة مفتوحة.

أرحب بالسيد وزير المالية، ممثل الحكومة، وبالسيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان، وبأعضاء الحكومة، كما أرحب بالطاقم المرافق لهم، وأرحب بالسيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المحترمين، وبأسرة الإعلام.

يقتضي جدول أعمالنا اليوم، عرض ومناقشة نص قانون يتضمن قانون المالية لسنة 2025، وطبقا للدستور والقانون العضوي رقم 16-12، المعدل والمتمم، وطبقا أيضا للنظام الداخلي لمجلس الأمة، أدعو السيد وزير المالية، ممثل الحكومة لعرض نص القانون المذكور، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير المالية: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

السيدات والسادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يشرفني أن أقف مجددا أمام مجلسكم الموقر في هذه المحطة الحاسمة والممهدة، لسنّ أهم قانون سنوي، المنظم للنشاط الاقتصادي والمالي والاجتماعي للدولة، وأنا على ثقة أنّ السيدات والسادة أعضاء المجلس سيكونون في المستوى المعهود من التجاوب المثمر والبناء.

سأستهل مداخلتي بتسليط الضوء على بعض الجوانب المهمة التي تساعد على فهم السياق التاريخي لنص هذا القانون و كذا الإطار العام الذي يندرج فيه؛ و بما أنّ كل الأرقام المفصلة متوفرة في حزمة الوثائق الموزعة على السيدات و السادة الأعضاء، سأركز على:

- عرض توقعات الإغلاق لسنة 2024؛

– نفقات و إيرادات سنة 2025؛
– توزيع ميزانية الدولة حسب عنوان النفقة؛
– أهم التدابير التشريعية حسب المحاور الكبرى.

وفي كل الحالات، يبقى المجال مفتوحًا خلال المناقشة للتوسع في بعض التفاصيل، من خلال الأجوبة على أي بند من بنود النص، إن رأى مجلسكم الموقّر فائدة في ذلك.

يجدر التذكير، بالظرف الزمني الخاص الذي تمّ التحضير فيه لنص قانون المالية لسنة 2025، إذ إنّ سنة 2024 تعتبر سنة محورية، نظرًا للاستحقاق الرئاسي، و هي سنة تفصل بين استكمال برامج الولاية الرئاسيّة الأولى، و بداية برنامج الولاية الثانية للسيد رئيس الجمهورية.

وتجدر الإشارة، أنّ إعداد نص قانون المالية 2025 يندرج في إطار مسعى التنفيذ الفعّال لنمط الحوكمة الجديد، وفقًا لأحكام القانون العضوي رقم 15-18 المتعلق بقوانين المالية، ويمثل ثالث سنة يتم فيها إعداد الميزانية بنمط البرنامج.

كما يجب ألا يغيب عن أذهاننا أنّ مع هذا النص، نكون قد ختمنا مرحلة تميّزت بتحديات ميزانياتية كبيرة، لاسيما تلك المتعلقة بمعالجة آثار جائحة كورونا، و تجسيد التزامات مهمة، في إطار البرنامج الاستدراكي للسيد رئيس الجمهورية، لاسيما في الجوانب التالية:

– تحسين القدرة الشرائية للمواطنين؛
– إجراء ثلاث مراجعات لشبكة الرواتب لمستخدمي قطاع الوظيف العمومي؛
– النفقات الاستثنائية المتعلقة بجائحة كورونا (COVID-19) والتي بلغ أثرها الميزانياتي 450 مليار دج من سنة 2020 إلى سنة 2024؛
– رفع التجميد عن مشاريع الاستثمارات المجمّدة منذ سنة 2014 والذي بلغ عددها الإجمالي 982 عملية استثمارية بمبلغ 1838 مليار دج؛
– تعبئة الموارد المالية اللازمة لإنشاء عشر ولايات جديدة في الجنوب ولتغطية البرامج التكميلية في الفترة 2021-2024 والتي مست ولايات: خنشلة، تيسمسيلت، الجلفة، تندوف؛
– مواصلة إنجاز المشاريع الكبرى المدرجة في مدونة الاستثمارات العمومية و التي بلغ عددها 178 مشروعا، بمبلغ يقدر بـ 9815 مليار دج.

ويمكن تلخيص حجم الجهود المبذولة من خلال تطور نفقات الميزانية من 7820 مليار دج في 2020 إلى 15.275 مليار دج في 2024.

وسمحت كل هذه الجهود بتهيئة الظروف لتحقيق نسبة نمو مقدرة بـ 4.4٪، حسب تقديرات الإغلاق لسنة 2024، هذا مع الحفاظ على مستوى الدين العمومي بأقل من 50٪ من الناتج الخام، مما يؤكد استدامة الدين مقارنة بالمعيار الدولي المعمول به المقدر بـ 60٪.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،
زملائي الوزراء،

يواصل الاقتصاد الجزائري تأكيد صموده و يظهر ذلك جليا من خلال تحسن مؤشرات الاقتصاد الكلي التي تشير إلى استمرار النمو المدعوم، لاسيما، من خلال النشاط المسجّل خارج قطاع المحروقات، والفائض في ميزان المدفوعات، بالإضافة إلى التراكم في احتياطيات النقد الأجنبي.

ومن أجل الحفاظ على هذه الديناميكية، ستواصل السلطات العمومية، من خلال نص هذا القانون، متابعة التدابير المتخذة في الخمس سنوات الأخيرة، التي تهدف خاصة إلى:

– تعبئة موارد إضافية مخصصة لدعم و تفعيل التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للبلاد؛
– تنويع الاقتصاد من خلال دعم الاستثمار وترقية مختلف المبادرات؛
– بعث المشاريع المهيكلة الكبرى؛
– ترقية التحوّل الطاقوي ورقمنة مصالح الدولة ودعم اقتصاد المعرفة ؛
– تعبئة موارد جبائية إضافية حسب إمكانية مساهمة كل مكلّف؛
– التحكم في تسيير الدّين العمومي، مع الاستجابة لاستحقاقات الدّين الخاص بالتمويل غير التقليدي للفترة الممتدة من 2025 إلى 2027.

إنّ أبلغ مؤشر عن سلوك الاقتصاد الوطني هو قيمة الناتج الداخلي الخام للجزائر، ما يقارب 267 مليار دولار أمريكي لسنة 2023، مما يسمح لها باحتلال المرتبة الثالثة في إفريقيا بعد جنوب إفريقيا و مصر.

بالإضافة إلى ذلك، لقد راجع البنك الدولي ترتيب

الجزائر في تحديثه الجديد للتصنيف السنوي لاقتصادات البلدان الأعضاء فيه، من خلال إدراج الجزائر ضمن فئة البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى، مع تطوّر نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي من 3900 دولار أمريكي في سنة 2023 إلى 4960 دولارا أمريكيا في سنة 2024.

وفي هذا السياق يجدر التنويه أنّه في عام 2023، قدّر البنك الدولي الناتج الداخلي الخام بتعادل القدرة الشرائية (PIB) مع (Parité de Pouvoir d'Achat) بحوالي 776 مليار دولار أمريكي، مما وضعها في المرتبة 39 دوليًا من بين 198 دولة.

وتعتبر مقاربة "تعادل القدرة الشرائية" طريقة مستعملة في الاقتصاد لمقارنة القدرة الشرائية لمختلف العملات الوطنية، بينما التطبيق الآلي لسعر الصرف لا يسمح بذلك.

فالقدرة الشرائية لعملة ما محددة بكلفة المعيشة، أي بالمستوى العام للأسعار؛ وتستعمل هذه الطريقة لعقد مقارنات دولية لمستوى المعيشة.

كما تجدر الإشارة أنّه بالنسبة لمؤشر التنمية البشرية الذي يعتمد على ثلاثة مؤشرات رئيسية، تتمثل في مستوى التعليم (معدل الإلمام بالقراءة والكتابة ومستوى التحصيل التعليمي)؛ الصحة (متوسط العمر المتوقع عند الولادة)؛ ومستوى المعيشة (الناتج المحلي الإجمالي للفرد والقدرة الشرائية)؛ تقع الجزائر ضمن فئة الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

زملائي الوزراء،

أنتقل الآن إلى عرض توقعات إغلاق سنة 2024، فبالنظر إلى تطوّر وضعية الاقتصاد الوطني و التدابير المتخذة من طرف السلطات العمومية، تبعًا لتوجيهات السيد رئيس الجمهورية، ستتطوّر المجاميع الرئيسية للاقتصاد الكلّي والميزانياتي لتنبؤات الإغلاق لسنة 2024 على النحو التالي:

– النمو الاقتصادي: سينتقل النمو الحقيقي للناتج الداخلي الخام من 4.1٪ في سنة 2023 إلى 4.4٪ في سنة 2024.

– التوازنات الخارجية: سيسجل الميزان التجاري، في تنبؤات الإغلاق لسنة 2024، فائضا قدره 2.8 مليار دولار (1.1٪ من الناتج الداخلي الخام).

– إحتياطي الصرف (باستثناء الذهب): من المفترض أن يستمر احتياطي الصرف (باستثناء الذهب) في الارتفاع منتقلا من 69 مليار دولار أمريكي في نهاية سنة 2023 إلى ما يقارب 72 مليار دولار أمريكي في تنبؤات الإغلاق لسنة 2024.

أمّا فيما يخص ميزانية الدولة لسنة 2025، فيتضمن هيكل البرامج لسنة 2025 ما يلي:

– 50 محفظة، بما في ذلك 47 محفظة برنامج (33 وزارة و14 مؤسسة عموميـة) و3 محافظ للتخصيصات الخاصة (المجلس الشعبي الوطني، مجلس الأمة والمحكمة الدستورية)؛

– 137 برنامجا، و تخصيص واحد (1) و ثلاثة (3) تخصيصات خاصة؛

– 288 برنامجا فرعيا.

أما فيما يخص جانب الإيرادات، فمن المتوقع أن تبلغ إيرادات الميزانية 8523 مليار دج في 2025، أي بارتفاع نسبته 3.5٪ مقارنة بالإيرادات المتوقعة في الإغلاق لسنة 2024، مدفوعة أساسا بارتفاع الإيرادات الجبائية من 3813 مليار دج في توقعات الإغلاق لسنة 2024 إلى 4157 مليار دج في سنة 2025 .

ومن المتوقع أن تبلغ الجبايـة البترولية (المدرجة في الميزانية) مبلغ 3454 مليار دج في سنة 2025، مقابل مبلغ 3512 مليار دج في سنة 2024.

كما أنّه من المتوقع أن تبلغ الجباية البترولية المحصّلة مبلغ 4142 مليار دج في سنة 2025، مقابل مبلغ 4376 مليار دج في توقعات الإغلاق لسنة 2024.

أمّا فيما يتعلق بنفقات الميزانية، فقد بلغ مستوى الاعتمادات الميزانياتية المعبر عنها 22513 مليار دج كرخصة التزام و22426 مليار دج كاعتمادات دفع، مسجلة بذلك زيادة قدرها 6391 مليار دج، أي (+ 40٪) و5089 مليار دج، أي (+ 29٪) على التوالي، مقارنة بأسقف الاعتمادات المحدّدة في مذكرة التوجيه.

إنّ الاستجابة لطلبات الاعتمادات المعبر عنها، كانت ستؤدي إلى تفاقم وضع المالية العمومية، حيث بالمقارنة مع الاعتمادات المتوقعة لسنة 2025، سيسجّل الرصيد الإجمالي للخزينة (– 32٪) بدلا من (– 24٪) من الناتج الداخلي

الخام، مما كان سيؤدي إلى عدم ملاءمة الميزانية، من جهة، وارتفاع الدّين الداخلي، من جهة أخرى.

وعليه، فإن الاعتمادات المقترحة بعنوان السنة المالية 2025، بعد المناقشات الميزانياتية المتعلقة بمختلف محافظ البرامج، قد بلغت 15817 مليار دج كرخص التزام و16795 مليار دج كاعتمادات دفع.

تتوزّع ميزانية الدولة لسنة 2025، حسب عنوان النّفقة، كما يلي:

العنوان 1 "نفقات المستخدمين": 4446 مليار دج كرخصة التزام و اعتمادات دفع.

تمثل نفقات المستخدمين لسنة 2025 بالنسبة للعنوان 1 (المصالح المركزية و غير الممركزة) ما نسبته 26.5٪ من مجموع اعتمادات الدفع لسنة 2025، مسجلة بذلك ارتفاعا بمبلغ يقارب 290 مليار دج كرخصة التزام و اعتمادات دفع، أي (+ 7٪) مقارنة بالاعتمادات المراجعة لسنة 2024.

أمّا فيما يتعلق بكتلة الأجور لسنة 2025 فتقدر بـ 5843 مليار دج، (بما فيها كتلة الأجور للمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري بمبلغ 1276 مليار دج)، و هو ما يمثل 34.79٪ من ميزانية الدولة، مسجلة ارتفاعا قدره 598 مليار دج، أي (+ 11.4٪) مقارنة بسنة 2024، أي بمبلغ قدره 5245 مليار دج.

العنوان 2 "نفقات تسيير المصالح": حوالي 427 مليار دج كرخص التزام و اعتمادات دفع، (المصالح المركزية وغير الممركزة).

تمثل نفقات تسيير المصالح 2.5٪ من مجموع اعتمادات الدفع لسنة 2025، مسجلة بذلك انخفاضا بمبلغ 34.8 مليار دج، أي (– 7.6٪) مقارنة باعتمادات المراجعة لسنة 2024.

ويجب اعتبار هذا الانخفاض كنتيجة للجهود المتواصلة لعقلنة نفقات التسيير وتقليص نفقات الدولة (Réduire le train de vie de l'Etat)، دون الإخلال بجودة الخدمة العمومية، مع التذكير أنّه لم يتم تمديد النفقات الاستثنائية المسجلة في سنة 2024.

العنوان 3 "نفقات الاستثمار": تقدر الاعتمادات المخصصة (سنة 2025) لنفقات الاستثمار بـ 2207 مليار دج كرخص التزام و3128 مليار دج كاعتمادات دفع، ممثلة على التوالي 13.9٪ و18.6٪ من مجموع اعتمادات ميزانية الدولة لسنة 2025، تسجل هذه الاعتمادات انخفاضا بمبلغ 834 مليار دج كرخص التزام، أي (– 27.4٪) و بارتفاع قدره221 مليار دج كاعتمادات دفع، أي (+ 7.6٪) مقارنة باعتمادات المراجعة لسنة 2024.

توزع الاعتمادات المرتقبة لنفقات الاستثمار كما يلي:

– البرنامج الجديد:

يرتقب لسنة 2025 تسجيل عمليات جديدة، رخصة التزام بـ 1845 مليار دج و اعتمادات دفع بـ 1447 مليار دج، و هو ما يمثل على التوالي 83.6٪ و46.3٪ من إجمالي نفقات الاستثمار.

تقيّد رخصة الالتزام المخصصة للبرنامج الجديد (باستثناء مواضيع مختلفة) بأكثر من 94٪ في 10 محافظ برامج: الرّي، السكن، الأشغال العمومية، الفلاحة، التربيـة، الصحة، الداخلية، المالية، العدل، الشباب والرياضة.

ويضاف إلى نفقات الاستثمار، الاعتمادات غير المخصصة لتغطية النفقات الناجمة عن مواصلة جهود الاستدراك لفائدة الولايات المقرّرة من قبل السلطات العمومية، بعنوان الاستثمار، و مبلغ مخصص لدراسات متعلقة بمشاريع جديدة تابعة لمختلف القطاعات يقدر بـ 50 مليار دج.

– عمليات إعادة التقييم:

يقترح بعنوان السنـة الماليـة 2025، رخصة التزام تقدر بـحوالي 362 مليار دج واعتمادات دفع قدرها 249 مليار دج، لإعادة تقييم العمليات الجاري إنجازها، أي ما يمثل على التوالي 16.4٪ و7.9٪من إجمالي نفقات الاستثمار.

توزع رخص الالتزام المخصصة لإعادة التقييم بنسبة 95٪ لفائدة 10 محافظ برامج: الأشغال العمومية (22.6٪)، الصحة (18.7٪)، السكن (18.7٪)، التربية (11.1٪)، الطاقة (4.7٪)، الداخلية، الري، الشباب والرياضة، العدل والتعليم العالي.

–إعتمادات الدفع للبرنامج الجاري إنجازه:

يقترح سنة 2025 لتغطية العمليات الجاري إنجازها مبلغ قدره حوالي 1433 مليار دج كاعتمادات دفع، أي 45.8٪ من إجمالي نفقات الاستثمار، منها أكثر من 93٪ على مستوى 10 محافظ: الأشغال العمومية (39.5٪)، السكن (17.3٪)، الري (11.1٪)، الفلاحة (7.3٪)، التربية (6.1٪)، الصحة (4٪)، الداخلية (3.3٪)، النقل (2.3٪)، التعليم العالي (1.2٪).

ويجدر التنويه هنا أنّ تمويل عمليات الاستثمار العمومي تتم من خلال اللجوء للاعتمادات المالية النهائية المقررة في قانون المالية لسنة 2025 والموجهة لتمويل النفقات الاستثمارية وكذا من خلال اللجوء إلى الاعتمادات المؤقتة والقروض التي تمنحها البنوك و الصندوق الوطني للاستثمار، لاسيما من خلال تمويل المشاريع الهيكلية والاستراتيجية للاقتصاد الوطني.

وبلغت قيمة استثمارات الخزينة الممنوحة، كقروض لفائدة مختلف الهيئات العمومية 5978 مليار دج، خصصت لتمويل 267 مشروعا، موزعة على 11 قطاعا اقتصاديا.

أما فيما يخص محفظة المشاريع الممولة من طرف الصندوق الوطني للاستثمار، فقد بلغت ما يقارب 450 مليار دج، تغطي قطاعات: الاتصالات السلكية واللاسلكية، الصناعات الغذائية، صناعة السيارات، السياحة.

بينما عرفت القروض الممنوحة للاقتصاد من طرف البنوك العمومية، خلال السداسي الأول من سنة 2024 زيادة قدرها 164 مليار دج وحافظت القروض الممنوحة للقطاع العمومي على نفس المستوى تقريبا مقارنة بسنة 2023، بينما شهدت القروض الممنوحة للقطاع الخاص ارتفاعا قدره 3٪.

العنوان 4 "نفقات التحويل": 5872 مليار دج كرخص التزام و5928 مليار دج كاعتمادات دفع، ممثلة ما نسبته 37.1٪ و35.3٪، على التوالي، من إجمالي ميزانية الدولة لسنة 2025، يسجل هذا العنوان زيادة بمبلغ 314 مليار دج كرخص التزام و289 مليار دج كاعتمادات دفع.

علاوة على ذلك، يتجلى تدخل الدولة من خلال الأجهزة المختلفة المقدمة حسب الفئة المستفيدة: الأشخاص، المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري، الجماعات المحلية.

العنوان 5 "أعباء الدين العمومي": 539.8 مليار دج، ممثلة 3.2٪ من ميزانية الدولة لسنة 2025، تنسب كليا لمحفظة برامج قطاع المالية.

العنوان 6 "نفقات العمليات المالية للدولة": 127.8 مليار دج.

العنوان 7 "نفقات غير متوقعة": تتعلق هذه النفقات بالاعتمادات غير المخصصة التابعة لمحفظة برامج المالية، التي بلغت 2198.5 مليار دج كرخص التزام وكاعتمادات دفع، ممثلة 13.1٪ من ميزانية الدولة لسنة 2025.

تسمح هذه النفقات، بالإضافة إلى تغطية النفقات غير المتوقعة للسنة المالية المذكورة، كسوء الأحوال الجوية، حرائق الغابات، الفيضانات، الزلازل ...، التكفل خاصة بـ:

– الأثر المالي الناجم عن مراجعة القوانين الأساسية الخاصة والأنظمة التعويضية لبعض القطاعات، بما في ذلك مخلفات أجور السنة المالية 2024.

– مراجعة منحة الطلبة.

– مواصلة جهود الاستدراك لفائدة الولايات المقررة من قبل السلطات العمومية، بعنوان الاستثمار.

– إصلاح نظام إعانات الدولة.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

فيما يتعلّق بأهم تدابير نص قانون المالية لسنة 2025، فهي تتمحور حول ما يلي:

أولا: تدابير دعم الاستثمار والاقتصاد الوطني التي تتعلق خاصة بـ:

– تمديد تخفيض نسبة 50٪ من الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) أو الضريبة على أرباح الشركات (IBS)، لفائدة المداخيل المحققة في ولايات الجنوب الكبير؛

– ترخيص ممنوح للخزينة العمومية بإصدار سندات "صكوك سيادية"، يسمح للأشخاص الطبيعيين و المعنويين بالمشاركة في تمويل المنشآت و/أو التجهيزات العمومية ذات الطابع التجاري للدولة، مع تدابير الإعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) أو الضريبة على أرباح الشركات (IBS)، لمدة خمس (5) سنوات لمنتجات هذه الصكوك؛

– تمديد الإعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي أو من الضريبة على أرباح الشركات، الممنوح للشركات الحاملة لعلامة "حاضنة أعمال"، لسنتين (2) إضافيتين، في حالة تجديد العلامة و كذا الإعفاء من حقوق التسجيل؛

– تأطير الأنشطة الاقتصادية الممارسة داخل المناطق الحرّة، بتحديد آليات الرقابة الجمركية على البضائع.

ثانيا: تدابير لدعم القدرة الشرائية وتحسين الإطار المعيشي للمواطن:

– تمديد الإعفاء المؤقت من الرسم على القيمة المضافة، إلى غاية تاريخ 31 ديسمبر 2025 للمواد الأساسية كاللحوم والبقول الجافة مع فرض نسبة منخفضة للحقوق الجمركية، هذا الامتياز تم توسيعه إلى استيراد الأغنام.

ثالثا: تعزيز الامتثال و الشمول الجبائي وفي هذا الباب ما يلي:

– توسيع قائمة الأنشطة المستثناة من نظام الضريبة الجزافية الوحيدة؛

– إعادة العمل، ابتداء من الفاتح جانفي 2026، بالإجراء التعاقدي لمدة سنتين (2) في مادة الضريبة الجزافية الوحيدة، بدلا من النظام التصريحي.

رابعا: توسيع الوعاء الضريبي و تعبئة الموارد وفيه ما يلي:

– مراجعة الجباية المتعلقة بالمعادن الثمينة والأحجار الكريمة؛

– مراجعة الجباية المتعلقة بسوق المواد التبغية؛

– تحيين تعريفات بعض حقوق الطابع؛

– المراجعة بالزيادة، من 2 إلى 3٪، لمعدل مساهمة التضامن، المطبقة على الواردات من المواد والمنتوجات والسلع، المطروحة للاستهلاك، والتي تخصص عائداتها لفائدة الصندوق الوطني للتقاعد؛

– فتح حساب تخصيص خاص جديد لفائدة الصحافة المكتوبة و السمعية البصرية والإلكترونية وأنشطة تكوين الصحفيين و مهنيي الصحافة؛

– فتح حساب تخصيص خاص جديد لتأطير الصناعة السينماتوغرافية وتقنياتها وتحديد إيراداته؛

– فتح حساب التخصيص الخاص رقم 155 –302، المعنون بـ "صندوق التضامن الوطني ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية"، يهدف إلى تنظيم وتعبئة الموارد اللازمة لدعم المبادرات التضامنية و الاستجابة بشكل فعال للاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين.

خامسا: تبسيط ومواءمة الإجراءات وفيه ما يلي:

– تبسيط و مواءمة الإجراءات الجبائية، بما فيها رقمنة إجراء اقتناء قسيمة السيارات؛

– تبسيط الإجراءات الجمركية المتعلقة بحالات و شروط التصريحات الجمركية وكيفيات اكتتاب التصريحات المفصلة ومراجعة الإطار القانوني المسير للقانون الأساسي للمتعامل الاقتصادي المعتمد.

– تبسيط الإجراءات المتعلقة بأملاك الدولة وتتعلق خاصة:

– وضع الأساس القانوني لتسليم السجل العقاري الإلكتروني؛

– إدراج في عملية تسوية العقارات غير المطالب بها أثناء أشغال المسح العام للأراضي، أصحاب شهادة الحيازة المشهرة، بعد انقضاء آجال الترقيم المؤقت المحدّد بسنتين (2).

سادسا: تشجيع وسائل الدفع غير النقدية وفيه ما يلي:

– وجوب إتاحة وسائل الدفع الإلكتروني للمستهلك، ابتداء من الفاتح جانفي 2025؛

– إعفاء أجهزة الدفع الإلكترونية (TPE) والأطقم الموجهة لتركيبها، من الرسم على القيمة المضافة والرسوم الجمركية، إلى غاية تاريخ 31 ديسمبر 2027؛

– منح تخفيض من الضريبة على أرباح الشركات (IBS)، لمدة سنة واحدة (1)، يعادل مبلغه العمولات المتكفل بها من طرف البنوك التجارية و كذا بريد الجزائر، في إطار المعاملات المحققة عن طريق وسائل الدفع الإلكتروني.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

زملائي الوزراء،

تلكم هي أهم عناصر نص قانون الماليّة لسنة 2025، مع التّدابير التّشريعيّة المقترحة ضمن هذا النص التي بدا لي من المفيد أن أعرضها أمامكم وأشكركم على حسن إصغائكم، والسلام عليكم و رحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد وزير المالية على عرضه نص القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2025؛ الكلمة الآن إلى السيد مقرر لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، لتقديم التقرير التمهيدي الذي أعدّته اللجنة في الموضوع، فليتفضل مشكورا.

السيد مقرر اللجنة المختصة: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد وزير المالية، ممثل الحكومة المحترم،

السادة الوزراء الحاضرون معنا،

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان المحترمة،

زميلاتي الفضليات، زملائي الأفاضل، أعضاء مجلس الأمة الموقر،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم.

يشرفني أن أتلو على مسامعكم التقرير التمهيدي الذي

أعدّته لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، لمجلس الأمة، حول نص قانون يتضمّن قانون المالية لسنة 2025.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

زميلاتي الفضليات، زملائي الأفاضل،

بناء على إحالة من قبل رئيس مجلس الأمة، السيد صالح ڤوجيل، مؤرخة في 13 نوفمبر 2024، تحت رقم 313 /24 – الديوان، على لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، تضمّنت نص قانون يتضمّن قانون المالية لسنة 2025، قصد دراسته وإعداد تقرير تمهيدي حوله؛ عقدت اللجنة اجتماعا مساء يوم الأربعاء 13 نوفمبر 2024، برئاسة السيد ميلود حنافي، رئيس اللجنة، وحضور السيد أحمد خرشي، نائب رئيس مجلس الأمة، مكلّف بشؤون التشريع والعلاقات مع الحكومة والمجلس الشعبي الوطني، استمعت فيه إلى عرض حول النص سالف الذكر قدّمه ممثل الحكومة، السيد لعزيز فايد، وزير المالية، الذي كان مرفوقا بالمديرين العامين لمختلف قطاعات وزارة المالية، وبحضور السيدة بسمة عزوار، وزيرة العلاقات مع البرلمان، تطرق فيه إلى الإطار المرجعي لهذا النص، وأهم مؤشرات الاقتصاد الكليّ والميزانياتي لسنة 2025، والتوقعات المالية التي تخص الميزانية، لاسيما من ناحية الإيرادات العامة ونسبة النمو واحتياطي الصرف، كما سرد أهم المؤشرات التي تخص السنة المقبلة وشرح التدابير التشريعية التي تضمنها وبالأخص تلك التي تهدف إلى دعم القدرة الشرائية والاستثمار، بالإضافة إلى تعزيز الشمول الجبائي وكذا توسيع الوعاء الضريبي وتبسيط ومواءمة الإجراءات، فضلا عن آفاق سنتي 2026–2027.

وقد نوّه ممثل الحكومة بهذا الصدد إلى أن الاقتصاد الوطني أظهر قدرته على الصمود، بالرغم من الظروف الدولية المتشائمة على صعيد الاقتصاد الكلي، وهذا بفعل التضخم وضعف المبادلات التجارية والاستثمارات، ناهيك عن السياسات النقدية التقييدية التي تسود معظم اقتصاديات العالم.

وخلال دراسة النص، طرح أعضاء اللجنة جملة من الأسئلة والانشغالات والملاحظات على ممثل الحكومة، تمحورت أساسا حول العناصر الآتية:

– تحسين المستوى المعيشي للمواطنين مع مراعاة قدرتهم الشرائية، خاصة في ظل غلاء الأسعار،

– ملف الرقمنة والعمل على تسريع وتيرتها وتوسيع تطبيقها في كل القطاعات، خاصة القطاع المالي مع التأكيد على مدى أهميتها في تنظيم التحويلات البنكية وتحسين المعاملات التجارية،

– تنويع الاقتصاد الوطني والآليات المتخذة لتشجيع الاستثمارات خارج قطاع المحروقات، بالأخص في مجالي الزراعة والصناعة، ومدى تجسيد هذه البرامج على أرض الواقع،

– تقدير وتثمين جهود الحكومة في مجال الإصلاح الاقتصادي، سيما من خلال تشجيع الاستثمارات المحلية وحمايتها، وتقليل فاتورة الاستيراد، ومحاربة الغش والفساد،

– التحوّل الطاقوي وإمكانية استغلال المشاريع المهمة المدمجة والمهيكلة التي تشكل قيمة مضافة للجزائر،

– إرتفاع عجز الميزانية وآليات تغطيته،

– مصير المشاريع التي لم يتم رفع التجميد عنها وآليات استكمال برامج التنمية المحلية، لاسيما في قطاعات: الري، الفلاحة، السكن، الصحة وغيرها.

كما أثار أعضاء اللجنة التعديلات التي مسّت أحكام المادتين 22 مكرر جديدة و29 المعدلة من نص القانون، التي سينجرّ عنها تخفيض في الموارد المالية للخزينة، دون إرفاقها بتدابير بديلة تستهدف الزيادة في الإيرادات، وهو ما يتنافى مع أحكام المادة 147 من الدستور.

وردّا على هذه الأسئلة والانشغالات والملاحظات، أوضح ممثل الحكومة بشأن ترتيب الأولويات في توزيع مشاريع الاستثمار العمومي على المستوى المحلي، أن العملية من اختصاص القطاعات الوزارية وفق أدوات التخطيط الخاصة بكل قطاع، وليس ثمة تدخل لوزارة المالية بهذا الشأن والتي يقتصر دورها على تقديم الاعتمادات وكذا تسقيفها في ظل احترام التوازنات المالية للبلاد.

وعن حجم عجز الميزانية، أكد ممثل الحكومة أن هذا الأخير يبقى ضمن مستويات جد معقولة مقارنة بالناتج الداخلي الخام لبلادنا، مذكرا بذات الصدد بالهامش الكبير الذي نملكه في مجال الاستدانة الداخلية، مقارنة ببعض أقوى الاقتصاديات الإفريقية أو الأوروبية، منوها بقرار السلطات العليا للبلاد بحضر الاستدانة الخارجية حفاظا على استقلالية القرار الاقتصادي.

وعن عصرنة قطاع المالية، أوضح ممثل الحكومة أن دائرته الوزارية قد قطعت أشواطا كبيرة في هذا الاتجاه عبر توفير

البنية الرقمية اللازمة أو من خلال تعميم وسائل الدفع الإلكتروني؛ كما يتم العمل على إدخال المزيد من الحوكمة على عمل القطاع البنكي، حتى يؤدي الدور المنوط به في هذا المجال.

أما عن رفع التجميد عن المشاريع منذ سنة 2014، فقد بلغ عددها 982 عملية استثمارية بمبلغ 1838 مليار دج.

وحول رفع منحة السفر التي أعلن عنها السيد رئيس الجمهورية، أكد ممثل الحكومة أن بنك الجزائر وبوصفه السلطة النقدية المخولة بتقرير هذا الإجراء، سيعلن قريبا عن المبلغ الجديد لهاته المنحة والتي ستعرف زيادة معتبرة.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

زميلاتي الفضليات، زملائي الأفاضل،

إستخلصت اللجنة من دراستها نص القانون الذي يتضمّن قانون المالية لسنة 2025، أنّه يكتسي أهمية بالغة، حيث تسعى السلطات العمومية من خلاله إلى الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي بمتابعة التدابير المتخذة في السنوات السابقة، التي تهدف أساسًا إلى تعزيز النمو الاقتصادي وضمان الأمن الغذائي والمائي المستدام والحفاظ على مكاسب العدالة الاجتماعية وتعزيزها أكثر، لاسيما حماية القدرة الشرائية للمواطن من جهة، وبعث المشاريع المهيكلة الكبرى وتعبئة موارد إضافية لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

كما يكرس النص التشديد على ترشيد وتحسين جودة وفعالية الإنفاق العمومي من خلال مواصلة الإصلاح الميزانياتي ومواصلة عصرنة الأنظمة المعلوماتية وتسريع التحوّل الرقمي، وتعزيز آليات الانضباط والشفافية في تدبير وتسيير الشأن المالي للبلاد بتنفيذ المخطط المحاسبي الجديد.

وبهذا الخصوص لا يخفى على أحد أنّ الاقتصاد الوطني، وهذا بتأكيد من المؤسسات المالية الدولية، باتت مؤشراته كلها خضراء، بفضل التدابير التي اتخذتها الدولة من أجل استعادة التوازنات الداخلية والخارجية، ولاسيما الحفاظ على احتياطي الصرف ضمن مستويات مقبولة وكبح الاستيراد العشوائي، وترقية الأداة الإنتاجية الوطنية كلما سنحت الفرصة بذلك.

ذلكم، السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر، هو التقرير التمهيدي الذي أعدّته لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، لمجلس الأمة، حول نص قانون يتضمّن قانون المالية لسنة 2025.

شكرا على كرم الإصغاء والمتابعة.

السيد الرئيس: شكرا لمقرر اللجنة المختصة؛ والآن ننتقل إلى النقطة الثانية من جدول أعمالنا، وهي المناقشة، وأحيطكم علما بأن عدد المسجّلين هو: 47 عضوا من أجل التدخل، وعلى هذا حددنا الوقت في اجتماع المكتب بـ 5 دقائق لكل متدخل، أما رؤساء المجموعات البرلمانية فلديهم 15 دقيقة، ومباشرة الكلمة للسيد أحمد خرشي، فليتفضل مشكورا.

السيد أحمد خرشي: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة، المجاهد صالح ڤوجيل المحترم،

السيد ممثل الحكومة، وزير المالية الفاضل،

السادة الوزراء الأكارم،

الزميلات الفضليات، الزملاء الأفاضل،

أسرة الإعلام الموقرة،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس المحترم،

دعني ـ ونحن نعيش نفحات نوفمبرية خالدة ـ أعرّج على الاحتفالية التي رسمها وخطط لها ونفذها صقور الجزائر، أبناء الجيش الوطني الشعبي، سليل جيش التحرير، بمناسبة مرور سبعين سنة كاملة على انتفاضة شعب أبى وقرر قراءة بيان أول نوفمبر ببصره وبصيرته، غايته الوحيدة هو النصر والانتصار؛ ملحمة عاشها الشعب الجزائري عبر حفل استعراضي لقواتنا الباسلة بإشراف وتوجيه مباشر من السيد عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية، القائد الأعلى للقوات المسلحة وزير الدفاع الوطني.

لقد أنصف هذا الاحتفال العسكري النبلاء في هذا الوطن وأعاد النضال إلى نحور أولئك المشككين في كفاح الجزائر، المشككين في نضال وجهاد وشهادة شهداء الجزائر، أكد هذا الاستعراض بعبقرية الكبار أن ما بين الشعب وجيشه ليس زبدا يذهب، إنما هي أخوة راسخة رسختها ثورة التحرير حين رميت للشعب واحتضنها وأكدتها الجزائر الجديدة المنتصرة بلحمة شعبها وجيشها.

لقد اقتلع هذا الاستعراض أنياب السفهاء وقطع ألسن الأعداء وأغلق أبواق المتشفين والمتربصين، الذين أتاح لهم بعض عناصر الفتنة فرصة زرع البلبلة وهيأ لهم منابر التجني والتخوين.

فسلام عليك جزائرنا الحبيبة، لنا الحق أن نفتخر بالانتماء والعيش فيك، وأن نحمل لقب الجزائري الذي حلم الكثير أن ينتمي إليه ويعيش تحت سقفها.

السيد الرئيس المحترم،

في قراءة متأنية لنص قانون الميزانية، لا أريد أن أنزل منزلة أحد ولا أريد أن أحمل وزر أحد ولا أريد أن أحكم حكم أحد، وذلك سنة احترام الرأي الآخر ودندنة الكلمة الحرة وسبيل السلوك، أمام هذا النص والذي طلبت منا، أنت شخصيا، وحرصت دوما بأن تكون له قراءة سياسية لا رقمية، تليق بمقام الحدث ومكانة البلد الذي ضحى من أجله أكثر من 7 ملايين شهيد خلال فترة قهر وتجويع وتهجير فاقت 130 سنة من المقاومة، قرأ كل العالم تفاصيلها، إلا الاستعمار الفرنسي أبى واستكبر، فكان مآله أن يوصف بالتلميذ الغبي الذي لا يدرك لا القراءة ولا التحليل.

السيد الرئيس،

ليس بالخفي على مجمعكم الكريم وأنا أحد أعضائه أننا في زمن يزداد فيه الوضع الاقتصادي والمالي للعالم تعقيدا وتأزما، في سياق دولي وإقليمي يتسم بغموض مرتبط، لاسيما باستمرار التوترات الجيوسياسية وارتفاع مستوى التضخم في معظم اقتصادات العالم، أمام كل هاته العوامل والظروف والبيئة الدولية غير الملائمة أبى رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، أن يضع بين أيدينا مشروع ميزانية يعد الأضخم في حياة الجزائر المنتصرة، مشروع واعد وطموح يحبس أنفاس المشككين والمتخاذلين، الذين عليهم أن يتذكروا تلك الرحلة التي بدأت من أبعاد أميال لا عد لها ولا حصر؛ الرحلة التي كانت بدايتها صعبة وشاقة، بل مغامرتية انتحارية، جمعت في حشدها من تضاربت في مراكبها مقاصدهم واختلفت نواياهم وأهدافهم، يجب أن نتذكر جميعا فترة الحراك المبارك وما آلت إليه الجزائر من فزع أكبر ومن دمار مهول، لكن أولى قطرات الغيث جاءت من جرعة العلاج التي حقنت إلى ذلك الجسد المتهالك، الذي خصصت عهدة كاملة لإنعاشه وإخراجه باستنشاق الهواء المنعش برئة أكثر قدرة على حمل النقاء وأكثر قوة على تحمل لفظ الملوث والأدران.

وما انتهت فترة أصيب فيها الأبناء والآباء بالخنق والوجع حتى جاءت وبإرادة أكثر صلابة عهدة دعم الانتعاش ليتعافى كلية من كان عليلا قعيدا، فيفرح ويمرح في بلد استعاد القوة وافتك المكانة اللائقة به فكانت النهاية سعيدة، سعادة تكمن سلامتها في أن النتيجة إيجابية بالتوثيق والكتابة والالتزام وبعيون مجتمع صار شاهد عيان، يتمتع بالأهلية ويحوز على الصفة القانونية التي تؤهله لأن يكون طرفا في معادلة الحياة.

السيد الرئيس،

صحيح أن أنماط التسيير المعتادة كالإسمنت المسلح، العودة إلى تكسيرها أصعب من صنعها، لكن لابد من حل تدريجي يرقى بقوة طرحه إلى افتكاك قبول نقاش وطني يسعى في أهدافه إلى توافق وطني وهذا ما يسعى إلى القيام به رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، الذي أكد بوضع هياكل ونمط تسيير، أمامه سباق ماراطوني طويل مرير، سوف يخرج منه الكثير ويتوقف في مضماره، لا محالة الكثير، ولن يصل إلى النهاية إلا ذوو الأنفاس الجادة المصرة ممن لهم القدرة على تحمل المتاعب من أولئك الذين يقدمون في صمت على تحدي وعناء السبيل ومشقة السفر.

السيد الرئيس،

إن من تقوده الأيام لأن يكون في واجهة الأحداث وفي مواجهتها ومن صانعيها ضمن مسار تاريخي طويل متصل غير منفصل، عاش خلاله التهميش ومورس ضده الإقصاء.

إن من زامن مراكز القوة وقت السيطرة على سقف الحريات وزامنها أيام رفع أسقف الديمقراطية في إمكانه أن يعد خطوات مثمرة وناجحة في درب الإنماء الوطني وفقا للتوجه العام للبلاد الذي اختار الخانة اللائقة بمبادئ ثورته ومبتغيات شعبه ووضع مجتمعه الخانة الجامعة بين التوجه غير المفرط والانفتاح غير المجحف.

إن من يعتلي مثل تلك المنابر ويعتني بمثل هذه العناصر القيمة ليس بعزيز عليه أن يشن حربا قاصمة لظهر التخلف الذهني والعملي، ناجمة نتائجها عن أبرز الكفاءات واستغلال المقدرات بما يصون المسار ويستكمل بناء صرح الرقي والازدهار.

السيد الرئيس المحترم،

كل من رأى السيد رئيس الجمهورية، وهو يؤدي أداءه

اليميني ويوجه خطابه إلى الشعب الجزائري والمتضمن الحفاظ على الطابع الاجتماعي للدولة والاعتناء بالقدرة الشرائية للمواطن ومواصلة الدعم المنطقي للفرد الجزائري والحفاظ على مكتسبات ثورتنا المباركة والقضاء على الفقر والمحسوبية واعتلاء الجزائر كل المنابر الدولية واستقلالية قرارها السيادي وانتعاش الاقتصاد الوطني وما تضمنه الخطاب من التزامات ومواقف، كل هذا يتجلى واضحا غير مبهم ومعلوم غير مجهول في نص قانون المالية المطروح بين أيدينا.

السيد الرئيس،

لكل ما سبق ذكره ووعيا منا بحجم المسؤولية الملقاة على عاتقنا وأمام التحديات التي تعيشها بلادنا نقول لكم: سنشد على أيديكم وستجدوننا حماة لهذا الوطن.

ووفقكم الله وسدد خطاكم لما فيه الخير للبلاد والعباد، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا، بارك الله فيك؛ الكلمة الآن إلى السيد مراد لكحل، فليتفضل مشكورا.

السيد مراد لكحل : شكرا، بسم الله الرحمن الرحيم .

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم ،

السيد وزير المالية المحترم،

السيدة والسادة الوزراء الأكارم،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

يأتي هذا النص مبررًا مرحلة هامة في السياسة الميزانياتية الجزائرية، باقتراح إصلاحات اقتصادية تتماشى وطموحات الدولة وتعهدات السيد رئيس الجمهورية، في السير نحو جزائر منتصرة ليدور التوجه العام لهذا النص حول الحفاظ على الديناميكية الاقتصادية ومواصلة تقوية قانون الاستثمار 22 – 18 وضمان الأمن الغذائي والمائي المستدام، وكذا المحافظة على الطابع الاجتماعي للدولة والقدرة الشرائية للمواطن وتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية وجلب الاستثمارات الخلاقة للثروة خارج قطاع المحروقات، كما نشيد في ذات السياق بالآليات التي تم وضعها قصد تدارك التأخر في التنمية في بعض المناطق ، ونلمس أن نص القانون جاء من أجل ترقية الحياة الاجتماعية للمواطن وتعزير التنمية، و يحمل في طياته جملة من الإجراءات الرامية إلى الإصلاح، من خلال تشجيع الاستثمار المحلي وحمايته وتقليص فاتورة الاستيراد ومحاربة الغش والفساد، وما نثمنه أيضا في نص القانون ما يلي:

– دعم الابتكار وتوسيع قاعدة الأنشطة المستثناة من النظام الضريبي،

– الإعفاء من حقوق التسجيل للمؤسسات الناشئة،

– إعفاء الأملاك العمومية التابعة للوقف من جميع الرسوم والضرائب،

– إجبارية الدفع الإلكتروني بالنسبة للمعاملات العقارية ووكلاء السيارات والاكتتاب في التأمينات الإجبارية.

ومما سبق، نرى أن ما تضمنه نص قانون المالية يعكس الإرادة السياسية القوية لترقية الاقتصاد الوطني، من خلال تخصيص ميزانية ضخمة لتجسيد مختلف المشاريع التي ستمكن من تعزيز مساعي الدولة لتحقيق التنمية الاجتماعية؛ وفي الختام نردف مناقشتنا لنص هذا القانون بمجموعة من التوصيات:

1) إعادة النظر في المادة 22 مكرر والمادة 29 وتكييف الإجراء المتضمن بما يتماشى مع الدستور، لاسيما المادة 147 منه.

2) الاستثمار أكثر في المجالات الخلاقة للثروة، على غرار المجال السياحي وقطاع المناجم.

3) ضرورة تسريع الرقمنة، خصوصا في قطاعي المالية والجمارك وإضفاء شفافية أكبر على تسيير الإجراءات والنفقات.

4) توسيع عملية الدفع الإلكتروني لتشمل عمليات تسديد فواتير الكهرباء والغاز ومحطات الوقود.

5) تعزيز التدابير الرامية إلى تشجيع الاستثمار وضرورة تجسيد هذا البرنامج على أرض الواقع ومواصلة الجهود الرامية إلى حماية القدرة الشرائية.

أخيرا، ضرورة التوجه التدريجي أو التوجيه التدريجي للميزانية لتنتقل من الاستهلاك إلى خلق الثروة ودعم القطاع الصناعي والاستثمار، شكرا على كرم الإصغاء.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن إلى السيد عيسى نايلي، فليتفضل مشكورا.

السيد عيسى نايلي: شكرا، بسم الله الرحمن الرحيم.
السيد رئيس مجلس الأمة،
السيد وزير المالية والوزراء الحضور،
السادة الإطارات المرافقون،
السادة الأعضاء المحترمون،
أسرة الإعلام.

لا يسعني، وكل الغيورين من الزملاء الأفاضل، بل وكل أبناء الوطن المفدى، إلا مباركة مضمون هذه الميزانية المتوازنة في مرتكزاتها بعنوان إنجازات الجزائر الجديدة، وفي مآربها، بعنوان الجزائر المنتصرة، ولا أدل على ذلك من الاحتفاء المبهر بالذكرى السبعين لثورة نوفمبر الخالدة.

نوفمبرية بامتياز، بالنظر للمخصصات المتوافقة مع متطلبات التحديات الجيوستراتيجية الأمنية التي تقتضي واجب تقوية وتعزيز مقومات الدفاع الوطني، تسليحا وتكوينا وتكفلا، ليضطلع الجيش الوطني الشعبي، سليل جيش التحرير الوطني، والهيئات النظامية الأمنية الرديفة بالمهام المنوطة بها.

إن المناوئين والحاسدين الجزائر على نعمها، ومقدراتها للدفاع عن الأرض والعرض، لعاجزون عن ثني عزيمة القيادة السياسية والأمنية للبلاد عن التراجع، كونهم لا يتلقون التعليمات من الغير، ويستندون بالدرجة الأولى على تعاليم ديننا الحنيف، إذ أمر الله العزيز الحكيم في قرآنه الكريم:

بعد بسم الله الرحمنِ الرحيم: «وأعدوا لهم مَّا اسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ به عَدُوَّ اللهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمْ اللهُ يَعْلَمُهُمْ وَمَا تُنفِقُوا مِن شَيْءٍ فِي سَبِيلِ اللهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنتُمْ لا تُظْلَمُونَ».

وما أكثر المناوئين والمهدِدين لأمن واستقرار البلاد، إذ لا يرعبهم إلا جيش احترافي قوي ومكرَّم من أهله.

وفي المرتبة الثانية، دولة اجتماعية مستمرة، تجسدها مبالغ مالية مخصصة تفي بالغرض والوعود، تشمل القطاعات ذات الصلة بالتعليم، السكن، الصحة، دعم المواد الأساسية، التشغيل وذوي الحاجات من الفئات المستحقة.

وفي هذا المقام، فإنه يتعين الوقوف على الخاصيات المتزايدة لعصرنة وتجهيز الهيئات النظامية، بما يمكّنها من ممارسة الدور المنتظر منها على أحسن وجه، باعتبار أن المبالغ المخصصة لها ترتبط بدفع الأجور بنسبة معتبرة وتبقى النسبة المتبقية عاجزة عن التطوير المنشود في اقتناء الوسائل والمعدات الأساسية وإنجاز المقرات، كون المنشآت الحالية أضحت غير مؤهلة لاحتضان واستقبال المواطنين، بل لا توفر حتى الفضاء المناسب لمستعمليها.

و يبقى كل ما يمكن المطالبة به، هو التحلي بالكفاءة العالية، والإرادة القوية، والإحساس بالمسؤولية للمسيرين المعنيين في كل موقع لصرف وإنفاق هذه المقدرات أو تحصيلها بالكيفية الإجرائية، مع تفعيل دور الرقابة الوقائية أو الردعية على كل المستويات.

السيد الوزير،

يطيب لي أن أحيل إليكم انشغالات العديد من المواطنين الذين يعيبون على بعض الدواوين أو المؤسسات التي تخضع لمجالس الإدارة، حيث لا تتوانى في رفع نسب الرسوم بصفة دورية وتتقاعس في تقديم أدنى شروط الخدمة، ما يكلف المرتبطين بهم مصاريف إضافية غير مبررة.

شكرا على حسن الاستماع.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن إلى السيد محمد رباح، فليتفضل مشكورا.

السيد محمد رباح: بسم الله الرحمـن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد المجاهد صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة المحترم،
السادة الوزراء،
السادة أعضاء مجلس الأمة المحترمون،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الوزير، نناقش نص قانون المالية لسنة 2025 ونحن في غرة نوفمبر، محتفلين بالذكرى 70 لاندلاع ثورتنا المجيدة، وجب علينا قبل كل شيء الحفاظ على هذا الاستقلال والاستقرار، وتحكيم العقل وأن نبارك للجزائر نجاح الانتخابات الرئاسية، ونهنئ السيد رئيس الجمهورية بنجاحه وبنسبة عالية تمكنه من العمل بأريحية وبسند شعبي قوي لعهدة رئاسية ستكون، بإذن الله، عهدة لاستكمال مسار التنمية والرقي بهذا الشعب الأبي، التواق إلى غد أفضل، وبهذا المقام وجب الإشادة ببطولات جيشنا وتأهبه واستعداده، وهو ما اتضح جليا في الاستعراض العسكري

أمام أنظار السيد عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية، القائد الأعلى للقوات المسلحة، وزير الدفاع الوطني، وبحضور زعماء دول شقيقة وصديقة، كما نشيد بالمناسبة بكل أفراد الأسلاك الأمنية.

ولقد حققت الجزائر الاستقرار الداخلي بفضل الاستقرار الذي حققه قطاع التربية، ورمى بظلاله على باقي القطاعات وحوّل جهد الدولة من مسايرة الاضطرابات والاحتجاجات والتجمعات إلى السهر على سلامة المواطن ومحاربة المضاربة والمؤامرات التي تعمل على إغراق السوق بالمهلوسات وخلق الندرة، شكرا للسيد وزير العدل على الترسانة القانونية التي حققت الأمن القانوني، فالرقمنة في قطاع التربية أعطت العدالة والمساواة وتحقيق إجراءات السرعة والشفافية، إن اهتمام السيد رئيس الجمهورية بالرياضة المدرسية هو استهداف لتكوين النشء، تكوينا سليما وصحيحا ضمن ما أوصانا به النبي صلى الله عليه وسلم.

إن تعزيز القدرة الشرائية للمواطن لن يتأتى إلا بتعزيز القدرة الإنتاجية واعتماد مقاربة فعالة، ولقد عمل السيد الرئيس على وقف الاستيراد المتوحش وتأخير عملية الاستيراد وعقلنتها، وهذا لا يعني أبدا توقيفها أو تجميدها، الشيء الذي مكّن من تحويل المستوردين إلى مصنّعين وحتى مصدرين وتقليص فاتورة الاستيراد من 60 مليارا إلى 44 مليارا وتقليص عدد المستوردين من 45000 إلى 7000 مما أثار حفيظة اللوبيات المستهدفة من الاستيراد العشوائي.

نسجل وبارتياح إنجاز وتشييد وتوزيع مليون ومائتين وخمسين ألف سكن بكل الصيغ، ولقد تعهد الرئيس بإنجاز 2 مليون وحدة سكنية.

نسجل وبارتياح العمل على إنجاز شبكة ضخمة ومتصلة بالسكة الحديدية ونشيد بمواصلة العمل على تحقيق الأمن المائي والغذائي والصحي.

ندعو إلى استكمال الطريق الوطني رقم 18 في شطره من البرواقية إلى سيدي نعمان ومن بني سليمان إلى البويرة لتخفيف الضغط عن الطريق السريع ومن البليدة إلى العاصمة.

السيد الوزير، نخاطب من هذا المنبر الحكومة الجديدة لعل وعسى أن يتم إدراج ضمن مخطط عملها قانون أحزاب يلزم بتعزيز وتقوية الوحدة الوطنية، يعمل على نبذ خطاب الكراهية، يسهم في الارتقاء بالخطاب والأداء السياسي، يقضي على مظاهر العبث والتهريج، يعزز الديمقراطية داخل الأحزاب، ويكفل حق المعارضة والرأي الآخر داخل الحزب، فمن يريد أن يكون قائدا لحزب سياسي يجب أن يكون متحدثا جيدا، متكلما، مفوها، وقادرا على التعبئة والحشد والتجنيد والإقناع وأن يكون هو في حد ذاته قدوة يقتدى به، أقول هذا الكلام ولسان حال مناضل جبهة التحرير الوطني يقول:

ألا أيها الليل الطويل ألا انْجلِ
بصبح وَما الإصباح منك بأمثل

السيد الوزير، بخصوص ما يجب تداركه وعندما نتكلم على التمويل بالعجز، البالغ 62 مليارا، ومع إدراكنا أننا تحت المعدل الدولي الذي هو 70٪ نتساءل، الوزير، عن تراكم التمويل بالعجز وسياسة القطاع في قادم السنوات للتخفيض منه وتدنية تكلفة الضياع.

السيد الوزير، أرفع بعض الانشغالات لعل وعسى أن يتم إدراجها:

– تحيين أجور المنتخبين المحليين،

– مواصلة إنجاز الطريق الاجتنابي الرابط بين البرواقية وبرج بوعريريج، تجدر الإشارة، سيدي الوزير، أن وزير الأشغال العمومية وعدنا باستكمال الشطر بين خناش والبرواقية قبل نهاية سنة 2024.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن إلى السيد غازي جابري، تفضل مشكورا.

السيد غازي جابري: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد المجاهد، صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة،

السيد وزير المالية،

السيدة والسادة الوزراء،

الزميلات والزملاء الأعضاء،

أسرة الصحافة،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

نناقش اليوم قانون المالية لسنة 2025 ، وهو أول قانون

مالية في عهد الجزائر المنتصرة، بميزانية في حدود 120 مليار دولار، وهو رقم غير مسبوق في قيمته وغير مسبوق في حجم ونوعية الأهداف المرصودة والمسطرة، وسأركز في مداخلتي على مناقشة بعض الملفات التي كان يجب على الحكومة أن توليها المزيد من العناية وهي بحاجة إلى إجراءات وتدابير ملموسة، تتماشى والأهداف الاقتصادية والمالية الكبرى التي أعلنها السيد رئيس الجمهورية.

وأبدأ بملف تطهير الاقتصاد من السوق الموازية، واستيعاب الكتلة النقدية الهائلة التي يجري تداولها خارج المنظومة الرسمية والتي تلامس 80 مليار دولار، وهو رقم يتزايد سنة بعد أخرى، فرغم الخطوات التي سبق اتخاذها، مثل رقمنة السجل التجاري والعمل على تعميم الدفع الإلكتروني، وتوسيع الصيرفة الإسلامية، إلا أن النتائج لا تزال محدودة، مادام التعامل النقدي في المعاملات التجارية هو سيد الموقف، ومادامت المنظومة البنكية يغلب على طريقة عملها الطابع البيروقراطي، ومادامت الفوترة غير معممة وغير إلزامية، ومادام السوق الموازي لصرف العملة الصعبة يمارس نشاطه بشكل شبه رسمي ومادامت هياكل مديريات الضرائب تعاني نقائص مادية وبشرية، ومادام مسار تعميم الرقمنة على مستوى مصالح وزارة المالية لم يستكمل، وما دام التهرب الضريبي يسجل أرقاما عالية، رغم كل ما تم اتخاذه بشأن الحد من هذه الظاهرة، ومادام ملف الاستيراد يعاني اختلالات، ساعدت في ديمومة حالات الندرة وارتفاع الأسعار والمضاربة والاحتكار في كثير من السلع؛ ويبقى خير شاهد على ذلك مشكلة ملف السيارات وندرة بعض الأدوية، لدرجة أن السيد رئيس الجمهورية تدخل شخصيا، من خلال التعليمات التي أصدرها لمعالجة ندرة بعض أدوية مكافحة السرطان، ومسؤولية هذه الوضعية مشتركة ومسبباتها بعضها موضوعي وبعضها يعود إلى ممارسات متوارثة، ما يستدعي تظافر جهود قطاعات عديدة، محليا ومركزيا، لتسوية هذه الوضعية.

فهذه الاختلالات بحاجة إلى قرارات وإجراءات تشريعية وميدانية ملموسة، حتى لا تكون ميزانية سنة 2025 مجرد اعتمادات موجهة للاستهلاك، لأن المواطن يترقب ميزانية مخصصة لتنفيذ سياسات، تكون الغاية منها خلق الثروة ووضع عربة الاقتصاد الوطني على مسار النماء.

السيد الرئيس،

وأختم تدخلي بالتطرق إلى ملف الأمن المائي، الذي جعله السيد رئيس الجمهورية أولوية وطنية، من خلال التدابير والإجراءات المعتمدة منذ 5 سنوات ولا تزال، وهنا أدق ناقوس الخطر لمشكلة المياه السطحية العابرة للحدود بالجهة الغربية للجزائر التي تعيش آثاراً سلبية، جراء الممارسات المدمرة التي يقوم بها البلد المجاور، مما تسبب في عدة كوارث بيئية.

يضاف إلى ذلك ظاهرة الجفاف التي تعاني منها المنطقة منذ سنوات، إلا أن الفيضانات التي ضربت ولاية بشار شهر سبتمبر الماضي، أبانت عن حاجة المنطقة إلى تدابير خاصة للوقاية من خطر الفيضانات، والتعامل وفق استراتيجية استباقية لإدارة الخطر، من خلال تهيئة بنية تحتية لاستغلال أمثل للموارد المائية الممكنة والمتاحة. ومن هذا المنبر، أتساءل عن مصير مشروعي إنجاز سد الزقاقات والسد الأبيض ببشار، وهي المشاريع التي رافعت من أجلها في أكثر من مناسبة؟

..(فرغم التهاطلات المطرية الكبيرة الأخيرة ببشار، والحمد لله أن سد جرف التربة امتلأ عن آخره، إلا أن كميات هائلة من الأمطار والسيول ذهبت هدرا بعد امتلاء السد ـ وكانت واحدا من أسباب الفيضانات ـ وهو ما يفرض علينا التفكير في بعث مشروعي هذين السدين لزيادة المخزون المائي للولاية، من جهة، ولحمايتها من خطر الفيضانات في المستقبل، من جهة أخرى.

يضاف إلى ذلك، ضرورة العمل على تحديث وتهيئة شبكات تصريف المياه، بما يوفر حماية لمدينة بشار حماية معززة.

ونفس الأمر ينسحب على مشروع ازدواجية الطريق الرابط بين بشار والعبادلة، الذي أصبح أكثر إلحاحا، فهذا الطريق على أهميته في ربط ولاية بشار بولايات بني عباس، تيميمون، أدرار وتندوف، فإن السيول تقطعه مع كل هطول للمطر وجريان للأودية وما يترتب عن ذلك من معاناة وضياع لمصالح الساكنة اجتماعيا واقتصاديا طوال فترة الانقطاع، علما أن دراسة ازدواجية الطريق جاهزة منذ سنوات مضت.

ذلكم، مضمون مداخلتي، شكرا على كرم المتابعة والسلام عليكم ورحمة الله).

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن إلى السيد عبد الرحمان قنشوبة، فليتفضل مشكورا.

السيد عبد الرحمان قنشوبة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس المجلس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي، زملائي أعضاء المجلس الموقر،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

إبتداء، نثمن التدابير المهمة التي جاء بها هذا القانون والمندرجة ضمن الطابع الاجتماعي، المنبثق من بيان أول نوفمبر والذي لن تحيد عنه الدولة الجزائرية، وذلك من خلال الحفاظ على قدرة المواطن الشرائية، ومواصلة الزيادات في الأجور، ودعم الاستثمار، وتسهيل الإجراءات الجبائية وعقلنتها ورقمنتها، غير أن التحديات كبيرة جدا مستقبلا، من أجل العمل على تنويع وتعزيز مصادر التمويل ومصادر الإيرادات وإحداث التنويع الاقتصادي، والخروج من التبعية لقطاع المحروقات، كما ينبغي ألا نراهن مستقبلا على بعض المؤسسات العمومية التي أثبتت فشلها، وأن نكون أكثر شجاعة في تشجيع الاستثمار الخاص، الجاد والحقيقي، في المجالات التي يمكن أن تحقق القيمة المضافة؛ وعن ميزانية التجهيز، والبرامج والمشاريع الضخمة المسجلة والمنطلقة، فإننا نسجل تأخرا كبيرا في تبليغ المستخرجات ووثائق البرمجة الميزانياتية، مما ينجر عنه تعطيل وتأخر في الإنجاز، رغم أن مراسيم توزيع الاعتمادات كانت في جانفي 2024 من طرف وزارة المالية المشكورة على كل التسهيلات المقدمة من أجل دفع عجلة التنمية، وقد سجلنا في هذا الشأن تأخرا متكررا ومستمرا في تبليغ المستخرجات وحتى التصحيحات الخاصة بعدة محافظ وزارية وهي: السكن، الأشغال العمومية، الموارد المائية، التعليم العالي والبحث العلمي، التكوين، والشباب والرياضة، وكذا تأخرا كبيرا في طلب اعتمادات الدفع الإضافية (CP) في ذات القطاعات، أيعقل أن بعض المحافظ الوزارية لا تتجاوب مع طلب التصحيحات في بعض المشاريع في الآجال، بل حتى التبليغ يتأخر إلى نهاية السنة؟ مما يؤثر على نسب الاستهلاك والتي لا نعتبرها مؤشرا على تقييم الأداء، بل ينبغي مقارنة النتائج المحققة مع الأهداف المسطرة في الآجال المحددة؛ وفي هذه النقطة بالذات، السيد وزير المالية، نطلب منكم دراسة إمكانية الاعتماد مباشرة على مقرر التسجيل الصادر عن مصالحكم ليرسل إلى السادة الولاة وإلى مصالحكم الخارجية على مستوى الولايات دون انتظار المستخرجات.

كما سجلنا أيضا تأخرا غير مسؤول في المصادقة على الدراسات على مستوى المحافظ الوزارية المذكورة، وأيضا طول مدة معالجة الملفات على مستوى اللجنة القطاعية وكثرة التحفظات المسجلة، لاسيما فيما يتعلق بالبرنامج التكميلي الحساس والذي يستدعي معالجة خاصة وجدية، تتجلى في الأهمية البالغة التي يوليها السيد رئيس الجمهورية من أجل التكفل الأمثل بالمواطنين وخلق التوازنات التنموية في كل الأقاليم.

في الأخير، على السلطات المركزية الوقوف على هذه المشاكل والتصدي لكل العوائق التي من شأنها تعطيل برامج الرئيس.

أشكركم على كرم الإصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن إلى السيد أحمد محمود خونة، فليتفضل مشكورا.

السيد أحمد محمود خونة: بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم على رسوله الكريم.

السيد المحترم، الأب والعم، المجاهد عمي صالح ڤوجيل،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السادة الحضور،

السلام عليكم جميعا ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس، إسمح لي في هذه المداخلة أن أختصر أوراقي فيها في كلمة موجزة، فيها ملاحظتان، بلغتين بعيدتين عن لغة الأرقام والمؤشرات الاقتصادية.

الملاحظة الأولى بلغة سياسية والملاحظة الثانية بلغة قانونية.

أما الملاحظة الأولى، فنثمن من خلالها هذه الميزانية الضخمة في تاريخ الجزائر التي تنسجم مع ضخامة هذا البلد، وضخامة الذكرى العطرة لسبعينية الثورة التحريرية

وكما قال أخي خرشي، نثمن هذا الاستعراض الضخم، وفي هذا الصدد، كنت قبل أيام أتابع أحد الوزراء وهو يناقش في دولة جارة، لا تحترم حق الجوار، قانون المالية، مثلما نناقشه اليوم، وفي مؤسسة برلمانية مثل هذه، يتحدث عن الجزائر قائلا: إنها بهذه الضخامة في الاستعراض وفي الميزانية إنما هي تدق طبول الحرب. وفي الحقيقة هذا ادعاء لا يصدقه عاقل وإنما الجزائر لها مقاربة في الجمع بين السلم والتنمية. اليوم لما نرى هذه المؤشرات الموجودة في هذه الرؤية.. وبالمناسبة نثمن الرؤية التي تضمنها هذا القانون والتي أولت أهمية إلى توازن التنمية والاهتمام بالمواطن البسيط، وتأمين حدودنا، لما نسمع ميزانية تندوف التكميلية الآن بـ 25 مليار دولار وجانت وغيرها، هذا نوع من.. بمعنى، الذي يفعل هذا لا يدق طبول الحرب! وإنما يدق طبول التنمية في هذا البلد الشاسع الذي نَسُكُّ الآن فيه سكك الحديد في كل مكان، فأردت أن يعلم هذا الطرف، وللأسف الشديد، الرسمي، أن الجزائر تجمع في مقاربتها بين السلم والتنمية وعقيدتها الدفاعية هي عقيدة خادمة للسلم والأمن الدوليين، ولم يُشهد في تاريخ الجزائر أنها كانت سبب توتير، ولذلك أتمنى من الحكومة القادمة أن توفق في تجسيد هذه الميزانية الضخمة في خدمة المواطن البسيط، لأن المواطن البسيط هو مركز اهتمامنا، كمؤسسة تشريعية وكدولة؛ ورئيس الجمهورية، في الحقيقة، يقود هذه التنمية الطموحة ببرنامج يحتاج منا أن نكون في مستواه، لننتصر على كل التحديات، صحيح، الجزائر تحظى بحالة استقرار، ثمرة وعي الجزائريين وثمرة جهود مؤسسات حيوية كثيرة ومن بينها مؤسسة الجيش الوطني الشعبي، سليل جيش التحرير المبارك، ولكن حالة الاستقرار هذه ينبغي أن نستثمرها، لأن البيئة كلها التي هي من حولنا هي بيئة غير مستقرة.

الملاحظة الثانية، بلغة قانونية، هو أني لاحظت أن بعض المواد في هذا القانون.. في المستقبل لا ينبغي أن نرهق قانون المالية ببعض الإحالات والتعديلات التي تصلح لقوانين أخرى.

المادة 9 التي عدلت المادة 138 من قانون الضرائب، كان ينبغي أن تكون في الضرائب أو في قانون الجمارك، والمادة 179 كذلك التي عدّلت أو تحدثت عن البورصة، وكيفية التصويت الإلكتروني، هذه كان ينبغي أن تكون في القانون التجاري. إضافة إلى بعض الأخطاء اللغوية، نتمنى أن نستدركها، يعني «إن» أداة نصب ونحن بلد «الآجرّومية»، لا ينبغي أن نقضّ مضاجع النحويين. «إنّ الموثقين»، وليس «إن الموثقون»، وغيرها من المصطلحات التي ينبغي أن نضبطها مع المجلس الأعلى للغة العربية والمجمع الجزائري للغة العربية.

أشكركم على حسن الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن إلى السيد الطاهر غزيل، فليتفضل مشكورا.

السيد الطاهر غزيل: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله .

السيد الرئيس المحترم،

السيد وزير المالية، ممثل الحكومة،

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أولا، نشكر السيد رئيس الجمهورية على هذه الميزانية وكذلك نشكره على تخصيص 70 مليار دج لإنشاء الصندوق الوطني لمكافحة السرطان، خصيصا لمرضى السرطان، وهذه أول مرة، ونقولها بكل.. كان المواطن في السابق يأمل ويأمل والدولة لا تحقق له شيئا! والآن، في الجزائر الجديدة، أصبحنا نرى أي شيء يطالب به الشعب إلا والدولة ورئيس الجمهورية يتخذ قرارا فيه، هذه شهادة نقر بها، فعلاوة على هذا الصندوق فلكل مرضى السرطان الحق في الاستفادة من بطاقات الشفاء حتى وإن لم يكونوا منتمين إلى الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية، ويجب إعادة النظر في قانون الصفقات وإنشاء ممر أخضر لشراء الأدوية والمعدات الطبية، وكذلك بالنسبة للجمارك، كيف أن قانون الصفقات العمومية يساوي بين من يبني عمارة ومن يجلب الدواء لمرضى السرطان؟! إذ يطبق عليهما نفس الإجراءات، بودنا أن يُنشأ ممر أخضر خاص بالأدوية والمعدات الطبية لتسيير الأمور، وهذا ما نطلبه من وزير المالية، لتدارك هذه الأمور، لأننا رأينا الكثير من المرضى ينتظرون من أجل

أشعة الفحص الطبية مدة 6 أو 7 أشهر، ورئيس الجمهورية قد وفر كل شيء وما بقي علينا إلا التحرك والتواجد في الميدان، هذا واقع يجب مراعاته. وهناك قضية أخرى نعاني منها وكل الجزائريين، وخاصة سكان الجنوب، ولابد من إيجاد حل لها وهو نزوح الأطباء نحو الخارج، نحن ندرّسهم ونكوّنهم ثم نهملهم ولا نهتم بهم، فالطبيب في الجنوب عندنا يعمل ثمانية أيام ويستريح شهرين، علينا أن نضع، على الأقل، قوانين لمساعدتهم والوقوف إلى جانبهم من أجل المضي قدما، إن شاء الله، فهؤلاء أطباؤنا وهذه بلادنا.

وبالنسبة للرقمنة فقد رأيناها في كل المؤسسات، في قطاع العدل، وفي كل الوزارات ولكن، صراحة، في قطاع الصحة لا نرى الرقمنة، في المستشفيات؛ وعليه، يرجى الأخذ بعين الاعتبار هذا الإشكال، ونشكر أيضا وزير الري على تسجيل مشروع حماية مدينة متليلي، شعانبة، من الفيضانات وإنشاء سد بن قمقومة، علما أنه منذ ست سنوات ما فتئ الأعضاء يطالبون به، فالحمد لله، والشكر الجزيل للسيد رئيس الجمهورية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن إلى السيد كمال خليفاتي.

السيد كمال خليفاتي: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة الموقر، المجاهد صالح ڤوجيل،
السيدة والسادة الوزراء الأفاضل،
ممثل الحكومة، وزير المالية المحترم،
زميلاتي، زملائي المحترمون،
السيدات والسادة المدراء،
الأسرة الإعلامية والحضور الكريم،
سلام الله عليكم.

نعتز اليوم ونحن نناقش قانون المالية 2025 لأكبر ميزانية في تاريخ الجزائر وفي شهر نوفمبر المبارك وفي هاته القاعة التاريخية التي أعلن فيها عن قيام الجمهورية الجزائرية سنة 1962، وما يزيد جمعنا هذا فخرا وشرفا ترؤسه من طرف المجاهد الكبير، صالح ڤوجيل، فنحن اليوم نستشعر ونسترجع من خلالكم أمجادنا ونحيي في داخلنا تضحيات آبائنا وأجدادنا المجاهدين.

ومما زادنا فخرا وعزة في جزائرنا الحبيبة تمسك رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، بمبادئ بيان ثورة أول نوفمبر الذي يكرس لجمهورية قوية موحدة ومنتصرة على جميع الأصعدة، ولعل العرض العسكري الأخير كانت رسالته واضحة، أنه سليل جيش التحرير الوطني وحافظ على الأمانة ومتلاحم مع شعبه ورئيسه ضد أعداء الجزائر.

فرغم التوترات الجيوسياسية والتقييدات النقدية والتأثيرات المالية على الاقتصادات العالمية، يواصل الاقتصاد الجزائري صعوده ويحافظ على استقراره، ودليل ذلك ما جسده قانون المالية 2025، المعروض أمامنا والذي، والحمد لله، جاء خاليا من الزيادات والرسوم الجبائية والتي من شأنها التأثير على الحياة المعيشية والشرائية للمواطن البسيط.

فهذا القانون يبقى متميزا لما ورد فيه من اعتمادات مالية كبيرة، نتمنى أن تحقق الأهداف المنوطة به ويقضي على الفوارق الاقتصادية.

لكن وبالرغم من كل ذلك وبلغة الصراحة ورغم الأموال المرصودة والمشاريع المسجلة والإمكانيات المسخرة مازال المواطن البسيط يحلم بغد أفضل.

فإذا كانت هناك قطاعات قد حققت ولو نسبيا ما سطره قانون المالية 2024 وشهدت قفزة نوعية في التسيير، على غرار قطاعات: السكن، الطاقة، التعليم العالي، التربية، والري، والعدالة.

إلا أننا شهدنا أن هناك قطاعات وزارية أخرى، وللأسف الشديد، مازالت تراوح مكانها ولم تكن في مستوى تطلعات السيد الرئيس والمواطن البسيط الذي أصبح يحلم بضروريات حياته اليومية.

وبالعودة إلى نص القانون المطروح أمامنا اليوم، لدينا ملاحظة حول المادة 202 من هذا القانون، في المقترح الرابع، بخصوص اكتتاب عقود التأمين الإجبارية، وهي: إذا تم تطبيق هاته المادة في جانفي 2025؛

– هل المواطن جاهز للتعامل بهاته الطريقة في التأمينات؟

– وهل وفرنا أجهزة التخليص النهائي (TPE) لوكالات التأمينات وغيرها من أجل مواكبة العملية؟

وهنا، أود أن أطرح مقاربة بسيطة، السيد الوزير:

تملك الجزائر تقريبا 7 ملايين سيارة في حظيرتها الوطنية،

ما يعادل 7 ملايين معاملة بنكية سنويا إذا طبقنا هذا المقترح، بينما لو طبقنا هذا المقترح على قطاعات أخرى: كالسكن (EPLF / AADL / OPGI) أو في تخليص فواتير الطاقة والاتصالات، سنجني مئات الملايين من المعاملات التجارية عن طريق القنوات البنكية والمالية.

– فيُرجى إعادة النظر في المادة وتوسيعها إلى قطاعات أخرى أكثر ربحية للقنوات البنكية.

فتوسيعها قد يضمن ما بين 700 إلى 900 مليون معاملة سنوية، فمثلاً إذا كان لدينا 10 ملايين سكن و2 مليون محل تجاري، يعني 4 فواتير سنوية غاز وكهرباء و6 فواتير ماء، ما يعادل 120 مليون معاملة سنوية.

وهناك 50 مليون خط هاتف، ما يعني 12 معاملة سنوية لكل خط، أي ما يعادل 600 مليون معاملة سنوية وكذلك البرامج السكنية تسجل عشرات الملايين من المعاملات البنكية السنوية.

السؤال المطروح: لماذا قطاع التأمينات خصوصا دون غيره؟

ولتشجيع التعاملات عن طريق البطاقات البنكية، نقترح طرح فكرة ضريبة من 10٪ إلى 15٪ على الدفع النقدي وصفر (0) على الدفع الإلكتروني لتشجيع الأشخاص على التعامل بالبطاقات البنكية.

السيد الرئيس المحترم، لقد استقطبت ولاية البليدة في السنوات الأخيرة العديد من البرامج السكنية بمختلف الصيغ، فأصبح لدينا مدن وأحياء جديدة بآلاف الوحدات السكنية ومن مختلف الولايات، إلا أن البنية التحتية والهياكل القاعدية والمرافق الخدماتية أصبحت لا تستوعب الكم الهائل من السكنات.

أليس من المفروض أو الواجب تخصيص ميزانية خاصة لهاته الولاية، من أجل مواكبة التطورات السريعة في الولاية، وهنا، ولأنه من مهامنا الرقابة ولنقول للمحسن أحسنت، أريد أن أنوه أن السيد والي ولاية البليدة، إبراهيم أوشان، ومنذ قدومه إلى البليدة حرص أشد الحرص هو وطاقمه على إزاحة العراقيل وتطبيق برنامج السيد رئيس الجمهورية، خدمة للمواطن البسيط، حيث قام بإعطاء أكثر من.. (182 رخصة استغلال للمستثمرين، مما سمح بانطلاق المشاريع المتوقفة وخلق أكثر من 12 ألف منصب شغل.

كذلك قام بتوزيع آلاف السكنات وقضى على أكبر وأقدم الأحياء القصديرية في الولاية واتخذ العديد من القرارات الشجاعة من أجل دفع عجلة التنمية في الولاية.

ـ أليس من الواجب على وزارة الصناعة الرد على مراسلات الولاية الخاصة بالمستثمرين، سواء بالقبول أو الرفض من طرف اللجنة الوطنية، لرفع العراقيل التي يترأسها الوزير؟ وللعلم، سيدي الرئيس، هذه المراسلات لها أكثر من 6 أشهر على طاولة اللجنة؛ ومصانع أكثر من 20 مستثمرا متوقفة تنتظر الرد.

ـ أليس من واجب وزارة الأشغال العمومية القيام بعملها وتصليح الطريق شرق ـ غرب في شطره من مفتاح إلى العفرون والذي أصبح يحصد يوميا العديد من أرواح الأبرياء منذ أكثر من ثلاث سنوات؟

ـ أليس من واجب وزارة الصحة توفير الطبيب المختص لأجهزة السكانير (RADIOLOGUE) الذي قامت الدولة منذ أزيد من 9 أشهر بتوفيره بمستشفى مفتاح، ويبقى المستشفى دون طبيب ليومنا هذا! وللعلم فإن هذا المستشفى يعاني ندرة حادة في المياه، فهو منذ أكثر من 20 يوما من دون ماء.

ـ أليس من المفروض قبل جلب أي برنامج سكني للولاية، أن تكون هناك دراسة تقنية مسبقة وكاملة، تشمل جميع القطاعات: الري، النقل، الطاقة، العمران والبيئة؟

ولاية البليدة، وللأسف الشديد، تشهد ندرة في المياه الصالحة للشرب بسبب كثرة الوافدين عليها.

وزير الري مشكور على كل المجهودات المبذولة، من أجل ربط الولاية بمحطة تحلية مياه البحر، لكن وجب على مصالحه بذل المزيد من الجهد من أجل الإسراع بذلك ليكون المواطن «البليدي» في أمن مائي قبل الصائفة المقبلة.

أما النظافة والنقل، فحدث ولا حرج، حظيرة حافلات مهترئة وإدارات متقاعسة، وهنا يتطلب الأمر تظافر الجهود وإعطاء يد العون للسيد الوالي وطاقمه، من أجل أن تكون البليدة ولاية نموذجية مستقبلا يليق بها اسم «مدينة الورود».

في الأخير، سيدي الرئيس، أحيي الشعب الفلسطيني، الشجاع والصنديد، على روح المقاومة والجهاد ضد عدو غاشم يتلذذ بقتل الأطفال والنساء بدم بارد على مرأى ومسمع عالم منافق تجرد من إنسانيته، يكيل بمكيالين في

القضية الفلسطينية «تحيا الجزائر المنتصرة والمجد والخلود لشهدائنا الأبرار».

شكرا على كرم الإصغاء والاستماع والسلام عليكم).

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن إلى السيد محمد العربي سليماني، فليتفضل مشكورا.

السيد محمد العربي سليماني: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد المجاهد، رئيس مجلس الأمة الموقر،
السيد وزير المالية،
السيدة والسادة الوزراء،
زميلاتي، زملائي الأعضاء،
أسرة الإعلام والحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يعتبر موعد مناقشة قانون المالية بمجلس الأمة، محطة سنوية دستورية لمناقشة المحاور الكبرى لتنفيذ السياسة المالية والتنموية للبلاد، خلال السنة القادمة، في جوانبها المالية والاجتماعية والاقتصادية.

ويعكس السياق العام لصياغة قانون المالية لسنة 2025 السعي الجاد لتجسيد التزامات السيد رئيس الجمهورية في برنامجه الانتخابي، ضمن خارطة طريق للخماسي 2025/2030، أساسها مشاريع اقتصادية متعلقة بالتنمية المستدامة، لاستكمال الإنجازات التي جرى تحقيقها، وتثبيت أركان السيادة الاقتصادية.

وبالحديث عن السيادة الاقتصادية، فقد حدد السيد رئيس الجمهورية منذ انتخابه سنة 2019 محاور هذه السيادة وجعلها أهدافا واجبة التحقيق على مراحل؛ وتتمثل في: الأمن الغذائي والأمن المائي والأمن الدوائي. تهدف في الأساس إلى ضمان العيش الكريم والرفاه للمواطن الجزائري، وهي أهداف قطعت الجزائر منذ خمس سنوات خطوات كبيرة لتحقيقها، وهو ما مكنها من الحفاظ على سيادة قرارها السياسي واستقلاله في محيط جيوسياسي ملتهب.

السيد الرئيس، ولأن التنمية المحلية هي ركيزة التحول الاقتصادي المنشود، وقد أولى قانون المالية لسنة 2025 عناية خاصة للتنمية المحلية بطريقة متوازنة بين مختلف مناطق الوطن، فسأركز في مداخلتي على بعض المحاور وأبدأ بـ:

1 – الشأن الصحي: أرفع انشغالا يتمثل في توسعة المركز الوحيد لتصفية الدم الذي نناشد به منذ انتخابنا سنة 2022 وإلى يومنا هذا لم يُفعّل شيء بالولاية، لمرضى الفشل الكلوي! فهل يعقل، السيد الرئيس، أن مرضى الفشل الكلوي بولاية المنيعة، والبالغ عددهم أكثر من 80 مريضا ويتزايد شهريا، يتلقون علاجهم في مركز لا تتعدى مساحته 100 متر مربع! هذه الفئة لابد لها من عناية خاصة ومبلغ خاص للتكفل بهم، لا يمكن إنشاء مصلحة استعجالات ونترك هؤلاء المرضى يعانون كل يوم لتصفية الدم، ما يضطر العديد من المرضى لانتظار دورهم للعلاج وقوفا، علما أن المركز يعمل بأقصى طاقته التي وصلت إلى ثلاث دفعات من المتعالجين يوميا، إنهم يعانون أشد المعاناة منذ 2022 إلى يومنا هذا، فلا هم حظوا بمركز جديد ولا بتوسعة! ماذا أقول؟ لا أدري!

2 – في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي: وإذ تحصي ولاية المنيعة أكثر من 80000 ساكن، وهي ولاية بدأت تأخذ ملامح قطب فلاحي للوطن وما يترتب عنه من استقطاب لسكان جدد، فإنها تستحق الاستفادة من مركز جامعي، حيث إن أقرب مركز جامعي للولاية يبعد بـ 300 كلم، وهو مطلب يفرضه الواقع ويتقاسمه كل ساكنة الولاية.

والله هناك آباء يستلفون المال حتى يتمكن أبناؤهم من الذهاب إلى الجامعات، يعني بهذا المطلب يتم إنشاء فرع جامعي ونتمنى أن يجسد هذا المطلب من طرف الدولة.

3 – وأختم بقطاع الأشغال العمومية: إن ولاية بمعالم قطب فلاحي وسياحي، وبموقع يعتبر نقطة وصل وعبور للجنوب الكبير، فهي أحوج ما تكون لتجسيد مشروع ازدواجية الطريق الرابط بين ولاية غرداية والمنيعة، وحين أقول مشروع ازدواجية هذا الطريق، فإنني أعني المردود الاقتصادي والاجتماعي والسياحي لمثل هذا المرفق، دون اعتبار لقياس كثافة استعماله، لا يمكن أن نطبق معايير الشمال على الجنوب، يقال: الكثافة المرورية منعدمة، أقول لك لماذا؟ العجلة ثمنها اليوم يقدر بـ 30000 دينار إلى 100000 دينار والشاحنات المقبلة من العاصمة تحط في

غرداية ولا يرضى السائق بمواصلة الطريق ولو على بعد متر واحد! لأن الطريق ضيق ومهترئ والعجلة ذات قيمة، فلا يمكنني ـ كما يقول ـ أن أعرض نفسي للخسارة، هذا ردا على من قال لا يوجد كثافة مرورية، لو يتم إنجاز الطريق سوف ترون مقدار الكثافة المرورية!

وهو مشروع تفرضه الضرورة الاقتصادية وكذا الاجتماعية المتمثلة في مطالبات ومناشدات السلطات المحلية والساكنة وممثليهم من جمعيات المجتمع المدني؛ هذا الأخير في التصريح الأخير ـ معالي الوزير- يعني.. حتى قمنا بتهدئة الوضع، وقلنا بأنها زلة لسان، لأن المشروع كان في 2022 ووعدتم بأن تنطلق فيه الازدواجية في 2023، ثم إلى 2024!.. ونحن منتخبون من طرف الشعب؛ ولا نقول تكذبون علينا ونكذب عليهم! ولكن لظروف ما.. فلنشرع في مقاطع، على الأقل، حتى يتجسد الطريق، لأن الناس في أمس الحاجة إليه.

في الأخير، السيد الرئيس، إنني بتدخلي هذا أكون قد عبرت بكل صدق وأمانة عن الاحتياجات الملحة لولاية يعول عليها السيد رئيس الجمهورية لتكون سلة غذاء الجزائريين. المنيعة اليوم مستهدفة ومستقطبة من كل الفئات، اليوم كل الناس تملك مزارع وهناك استصلاحات زراعية بولاية المنيعة، يعني نحاول أن نركز على الولاية التي يركز عليها رئيس الجمهورية وهو مشكور.

شكرا على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة للسيد عبد القادر علي، فليتفضل مشكورا.

السيد عبد القادر علي: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين .

سيدي رئيس مجلس الأمة، المجاهد عمي صالح ڤوجيل،

السادة أعضاء الحكومة الموقرون،

زملائي الأعضاء وزميلاتي الأفاضل،

إطارات الوزارات،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سيدي الوزير، نحن نثمن المجهودات الجبارة من أجل إعداد نص قانون المالية لسنة 2025، ومن خلال مراجعتنا لنص القانون سجلنا عدة نقاط والمتمثلة فيما يلي:

سيدي الوزير، لاحظت الاعتماد الممنوح لوزارة الشؤون الدينية، هذه الوزارة الحساسة، اليوم نرى كثيرا من المساجد غائب عنها الأئمة، يعني وجود متطوعين فقط.

في قانون المالية السابق صرحت وقلت: خصصنا 1000 منصب وهذه معدة لخريجي المعاهد، وولاية أدرار محتاجة 1000 منصب، معناه هناك مشكلة !

واليوم نرى في المجتمع انتشار الحبوب والمخدرات بكل أنواعها ولا يستطيع القانون معالجتها، فلابد من تكاتف الوزارات وخاصة وزارة الشؤون الدينية، الأئمة، لأن الاعتماد الممنوح، على سبيل المثال، لوزارة التربية ووزارة التعليم العالي، يعني الطلبة من 6 سنوات إلى 12 سنة، 14 سنة، لا يزالون يدرسون في المساجد، فأين هم الأئمة الذين يؤطرون هذا العدد؟!

يعني في قرية تجد 16 معلمًا أو 17 معلما يقابلهم إمام واحد في المسجد، هل هؤلاء الطلبة يستطيع أن يؤطرهم إمام واحد؟! لا يستطيع ذلك! أرجو الانتباه إلى هذا المشكل. كذلك نتمنى من خلال الاعتماد الممنوح لوزارة الأشغال العمومية أن يراعى فيه مشكل الطريق الوطني رقم 6 في ولاية أدرار، والله، سيدي الوزير، نتمنى أن تكون زيارة إلى ولاية أدرار من أجل الوقوف على هذا المشكل، لأنه مهما تكلمنا لا نستطيع إيصال الفكرة، أصبحنا نميز بين الحفر في الطريق وأيها سنقع فيها !

كذلك، سيدي الوزير، في قانون المالية 2018 تمت الإشارة إلى توقيف التسوية العقارية لمدة عامين، يعني تنتهي في 2020 وهناك كثير من الأشخاص في أدرار لم يقوموا بالتسوية العقارية، لما تداول من أخبار آنذاك، أن هناك ضرائب ستفرض على السكنات فأبدوا تخوفهم، علما أن ولاية أدرار معروفة بكثرة الوثائق وأنها وثائق عرفية وليست رسمية، أرجو أن يتم فتح هذا الباب.

كذلك، سيدي الوزير، نتطرق إلى عنصر حساس وهو قطاع الفلاحة وبدورنا نشكرك، سيدي الوزير، على أنك قمت بتوسيع القائمة لتشمل الصوجا، اللحوم وغيرها، لكن كنا نتمنى أن توسعوا القائمة، بما أنكم صنفتم إنتاج الأسمدة كمادة استراتيجية، كنا نتمنى كذلك توسيع

الإعفاءات من الرسوم على القيمة المضافة والحقوق الجمركية، على الأسمدة، العتاد والبذور والأدوية وغيرها، لأنه ـ سيدي الوزير ـ في سنة 2019 كان الرسم على القيمة المضافة للأسمدة والبذور 9٪، بينما في سنة 2022 أصبح 19٪ إلى اليوم، وبما أننا ندعم الفلاح فنتمنى أن تتم مراجعته.

كذلك ما السبب في ارتفاع الأسعار بالنسبة للعتاد، سيدي الوزير؟ لقد ارتفع بشكل كبير، وإذا أردنا القضاء على الاستيراد فلابد من تشجيع الإنتاج الداخلي، وذلك بالإعفاءات، حتى يستطيع الفلاح استحداث الفلاحة بالعتاد الجديد. كذلك، سيدي الوزير، هناك مشكل في الوزارتين، إذ لا يستطيعون التفرقة بين الفلاح والتاجر، ولقد طرحت المشكلة على وزيرة العلاقات مع البرلمان، أن هناك مشكلة بين الفلاح والتاجر، الفلاح طلب منه سجل تجاري وذلك طبقا للمرسوم الذي صدر عن وزارة الصناعة وهذا خطأ، فالفلاح يبقى عاملا مهنيا خاضعا لوزارة الفلاحة والتاجر خاضع لوزارة التجارة، واليوم الكثير من الفلاحين يعانون ولا يستطيعون شراء العتاد بسبب هذا المشكل، وهناك الكثير من الشركات لا تستطيع استخراج (NIF)..

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن إلى السيد بوزيان زكراوي، فليتفضل مشكورا.

السيد بوزيان زكراوي: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدة والسادة الوزراء والطاقم المرافق لكم،

أخواتي وإخواني أعضاء مجلس الأمة الموقر،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أستهل مداخلتي برفع انشغالات وطنية وأخرى محلية تخص ولاية خنشلة.

بداية، نثمن عاليا ما ورد في برنامج هذا النص، نص قانون المالية 2025، وخاصة لما خصص فيه للتعليم العالي والبحث العلمي، وكذلك المدارس العليا، والتكوين وما يترتب عنه من نتائج إيجابية لبناء شبابنا وجزائرنا.

فلا بأس أن نعرج في هذا التدخل على بعض الملاحظات التي نراها مناسبة.

ففي وزارة المالية، الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المادة 282 مكرر، نرجو إعفاء الحرفيين المتخصصين في الصناعة التقليدية، مثلا، القليل الباقي من ذوي الاختصاص في التراث الثقافي الموروث، مثل نسيج الزرابي وأذكر هنا، على سبيل المثال، زربية «بابار» المشهورة عالميا التي تكاد تنعدم، خصوصا بسبب غلاء المادة الأولية، من جهة، وقلة الأيادي المختصة، وذلك تشجيعا لهم للمحافظة على التراث الذي نفخر به.

في الأحكام الجبائية المختلفة، المادة 124، فيما يخص الرسم على قرارات رخص البناء، الفقرة الثالثة، تحدد مبالغ هذا الرسم لكل صنف من الوثائق المبينة أدناه، حسب مجموع مساحة الأرضيات، أو حسب عدد الأجزاء، أو جزافيا، فما هو الحال هنا، مثلا، لأرضية مساحتها 1000 متر، حسب عقد الملكية الموحد، ويبنى عليها 200 متر؟ وما يقصد بالمساحة الإجمالية للأرضيات؟ ونحن في وقت نشجع فيه بناء سكنات بفكر حضري، دون استغلال كل الأرضيات، فنرجو التوضيح لمعنى الأرضية المبنية، والمساحة المبنية سابقا، كما نرجو إعفاء مواقف السيارات الخارجية دون المواقف المغطاة، هناك اختلاف بين الجدول الأول في الصفحة 149، والجدول الأول في الصفحة 151، وعليه، نطالب بتوحيد التعريفة لكلا المستثمرين، وتصنيف ضريبة أخرى حين الاستغلال.

فيما يخص التسجيل، قانون التسجيل في المادة 98 التي تحدد مواعيد التصريح بالميراث ورد فيها ثلاثة مصطلحات، تعويض غرامة تهديدية وعقوبات، من دون حد أقصى للغرامات الجبائية المعمول بها وطنيا، وهي 25٪ كحد أقصى، ملاحظة، يعني هذه المادة لم ترد في نص هذا القانون، وهنا نقترح إجراء تحسين في النصوص التطبيقية، لأنه يمكن أن يواجه وريث، أو وصي غرامة صرح بها وريث آخر متأخرا، خاصة في حال استرجاع إرث قديم. في الأملاك الوطنية، هناك مشاريع الترقية العقارية لم تنجز لأسباب قانونية وتم تسديد شطر أو مبلغ كامل منها مقابل التنازل عن أوعية عقارية لأملاك الدولة أو الوطنية، للغرض المذكور أعلاه، وعليه، نطالب بإرجاع هذه المبالغ لمالكيها.

أما بالنسبة لولاية خنشلة، فنحن ممتنون لمجهودات السيد رئيس الجمهورية على اهتمامه بولايتنا؛ ونبلغه جزيل

الشكر والعرفان، من المواطنين والمجتمع المدني، الذين رفعوا له جملة من الانشغالات الاستدراكية للبرنامج التكميلي السابق الذي وفى وكفى، وعليه، مصالح الولاية قامت بدراسة برنامج استعجالي استدراكي تم وضعه تحت تصرف وزارة المالية وكذلك هي في طور دراسة برنامج تكميلي آخر حسب الأولويات ولكم واسع النظر.

الصحة والتعليم العالي: إمكانية تسجيل مستشفى جامعي، تكملة لفتح كلية الطب في ولاية خنشلة هذه السنة المباركة، إن شاء الله، بجامعة خنشلة.

تذكير بتعويض مستشفى قايس الذي انتهت صلاحيته افتراضيا.

إضافة ميزانية لتكملة...

السيد الرئيس: شكرًا؛ الكلمة الآن إلى السيد محمد روماني.

السيد محمد روماني: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا ونبينا محمد عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم.

سيدي رئيس مجلس الأمة الموقر،

السيدات والسادة الأعضاء،

سيدي وزير المالية والوفد الحكومي المرافق له،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

بداية، من جزائر الشهداء التي حملت دوما مشعل القضايا العادلة تضع في صلب سياستها نصرة قضايا التحرر من فلسطين إلى الصحراء الغربية، لكن هذا الدور التاريخي المجيد يتطلب منا تأمين جبهتنا الداخلية، فمن دون حوار شامل كما دعا إليه رئيس الجمهورية، حفظه الله، لا يمكننا بناء جزائر قوية، يشعر فيها الشعب، حقيقة، أنه مصدر السيادة، والشرعية والمشروعية، فذلك شرط لازم لتحرير طاقة الشعب ليسهم بفعالية وحب في بناء جزائر منتصرة.

أيها السادة والسيدات، نظرا لضيق الوقت المخصص لكل مداخلة والذي لا يتيح لنا طرح ما نريد بتوسع، فإن تعليقاتي وملاحظاتي واقتراحاتي حول نص قانون المالية لسنة 2025 سأقدمها مكتوبة للسيد المحترم وزير المالية، ومع ذلك أقول وباختصار، وفيما بقي لي من وقت، سأركز على مسألتين غاية في الأهمية، أنه من أجل تحقيق استقرار أكبر في الميزانية يجب تبني مقاربة أكثر توازنا بين الجوانب الاجتماعية، والاقتصادية، والتركيز على خلق موارد جديدة للدخل لنحتفل باستقلالنا من التبعية المقيتة للمحروقات.

ولبناء مقاربة مالية أكثر توازنا تتماشى مع الواقع الجزائري وتعتمد دراسات علمية عالمية، يجب التركيز على استراتيجيات تدعم التنمية المستدامة وتقلل من الاعتماد على المحروقات وذلك من خلال تنويع الاقتصاد والتركيز على القطاعات الإنتاجية والاستثمار في القطاعات التي تسهم في خلق قيمة مضافة مستدامة وأبرزها هنا قطاع الفلاحة، خاصة في الجنوب، فيمكن توجيه جزء من الميزانية نحو تحسين البنية التحتية للرّي والزراعة الذكية، مما يسهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي وتقليل الاعتماد على الواردات وزيادة الصادرات الفلاحية، إلى جانب الصناعات التحويلية والتكنولوجيا والاقتصاد الرقمي وغيرها من الأمور التي ذكرتها بتفصيل في رسالة لوزير المالية.

أولها: علينا أن ندرك أن أي ميزانية مهما كانت ضخمة لن تحقق الأهداف المنشودة إذا لم تترافق مع تعيين الكفاءات الحقيقية في المناصب المناسبة، "ماذا تنتظر من الأعمى إذا أعطيته سيارة"، إذا أردنا استرجاع ثقة الشعب يجب أن نحرر أنفسنا من عقلية "ولد حومتي وصاحبي وولد خالتي"، عقلية اقتراح التعيينات المبنية على المحسوبية والمجاملات والولاءات يجب أن تتوقف، لأنها خيانة للوطن، يجب أن نقترح التعيينات وفق معيار الكفاءة والأمانة، فالصوت الذي يسمع من الشعب يجب أن يتجسد في كل زاوية من زوايا الحكومة والإدارة، أقولها صراحة، بالنسبة لولاية تيميمون وبقية الولايات المستحدثة، لقد خذلتنا الحكومة باقتراح مدراء تنفيذيين أغلبهم، لانقول كلهم، ليسوا أهلا لمناصبهم، نحن بحاجة لمدراء تنفيذيين لهم خبرة طويلة، لأن الولايات المستحدثة بحاجة إلى تأسيس وليس إلى مدراء بإيعاز "يتعلموا فينا" ما إن يتعلموا حتى يتم نقلهم إلى ولايات أخرى ويأتي غيرهم ليتعلم فينا.

إن مثل هذه السياسات المتبعة في أساليب الاقتراحات والتعيينات قد أسفرت عن تكريس رداءة، وجد فيها الفساد الإداري وحتى الفساد الأخلاقي بيئة مناسبة، خصوصا

في بعض القطاعات، ويعد قطاع التشغيل في ولايتنا خير مثال على ذلك، وما يثير الأسف أنه خلال ممارسة مهامنا البرلمانية تم إبلاغ الجهات المعنية المحلية والولائية وحتى على مستوى الوزارة بالأدلة، إلا أنه لم يفتحوا تحقيقا وظل المسؤول عن ذلك الفساد في مكانه وربما قد تتم ترقيته ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم! أما النقطة الثانية فمتعلقة بالبرلمان بغرفتيه والملاحظ أنّ الكثير من زملائي وزميلاتي الأعضاء والنواب في الغرفتين ساخطون على أداء الوزراء، باعتبار أن ما ينقلونه من مطالب المواطنين لايستجاب بالشكل المطلوب ولا أظن أن نص قانون المالية الذي نناقشه يعكس مطالب ومقترحات الكثير من النواب، هذا البرلمان، أيها السادة هو الشعب فإذا سخط النواب فهم يعبرون بالضرورة عن سخط الشعب ولن نستعيد ثقة الشعب في الدولة مطلقا، إذا شعر الشعب أن البرلمان مجرد "خضرة فوق طعام"، مجرد مكتب لرفع الأيادي، تزكية لسياسة الحكومة، وأنا أدعو من مقامي هذا، للمرة الثانية، رئيسي البرلمان بغرفتيه إلى عقد لقاء تقييمي شامل لعمل البرلمان وإحصاء وتصنيف جميع مداخلات النواب لمعرفة كم نسبة استجابة الحكومة لصوت الشعب؟ وما مدى انعكاس صوت الشعب في صنع السياسات العامة للدولة وفي تحضير ميزانياتها السنوية؟ إن هذا الاقتراح مهم جدا، إذا أردنا أن نسجل في التاريخ أننا قمنا بواجبنا...

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن إلى السيد الغالي مومن، فليتفضل مشكورا.

السيد الغالي مومن: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد المجاهد، صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد وزير المالية،

السادة الوزراء،

أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

السادة الحضور،

تحية طيبة ملؤها السلام والإخاء.

قانون المالية لهذه السنة جاء برقم إجمالي جد محترم، حافظ على الجانب الاجتماعي للدولة، مداخلتي هذه تتمحور حول المحاور التالية:

أولا: الميزانية، ميزانية التسيير هي تترجم الإصلاحات التي قامت بها الدولة، خاصة في كتلة الأجور وهي تعالج التأخر المسجل في السنوات الفارطة.

ميزانية التجهيز، سيدي الوزير، هنا أطرح سؤالا جد مهم، الطريقة التي توزع بها المشاريع وكذا رصد الأغلفة المالية وتوزيعها عبر الولايات، ألا ترون أن هناك إجحافا في حق بعض الولايات وعلى رأسها ولاية تبسة؟ منذ شهر أو يزيد، شهدت ولاية تبسة فيضانات، راح ضحيتها مجموعة من الشباب، هل رصدت مبالغ لهذا الغرض؟ فكيف نسجل مسابح في مدن ساحلية وهناك بعض البلديات تفتقر إلى ضروريات الحياة؟! التوزيع العادل للثروة هو الكفيل الوحيد الذي يساوي بين أبناء هذا الشعب العظيم.

السيد الوزير، في إطار الفصل بين السلطات الذي يوجب علينا حق المراقبة وليس التوزيع، هناك الكثير من الآهات تأتينا من عدة ولايات وجب التنبيه لها، السيد الوزير، النقطة الموالية هي الميزانية وهي عبارة عن إيرادات ونفقات وهنا النفقات أكثر من الإيرادات وهذا مايسمى بالعجز، السؤال المطروح: هل أخذت الحكومة التدابير اللازمة للتخفيف من هذا العجز وبالتالي وجب عليها أو وجب علينا ككل البحث عن إيرادات أخرى للتخفيف من هذا الوضع؟ وأنا أرى السبيل الوحيد هو استقطاب الكتلة المالية الهائلة في السوق الموازية، فكيف يتم استقطاب هذه الأموال؟ هنا السؤال المطروح، في كل دراسة قانون مالية، سيدي الوزير، نُكرر نفس المصطلحات، نتكلم عن قانون الضرائب، نتكلم عن قانون الجمارك، نتكلم عن الفوترة، نتكلم عن السوق الموازية، نتكلم عن حجم الأموال الموجودة في السوق الموازية، لكن بقينا في نفس المكان، لذلك ترسخت لدّي قناعة أن أتوجه بنداء إلى رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، بإنشاء لجنة للإصلاحات المالية، مثلما فعل في قانوني البلدية والولاية وهذه خطوات جد ممتازة، عندما تشكل بعض اللجان من أناس موجودين في الميدان فكذلك هو الإصلاح المالي والاقتصادي واستقطاب الكتلة التي نتكلم عنها كثيرا وأجزم أنه لا يستطيع أحد أن يحدد قيمة هذه الكتلة، لأن

اسمها السوق الموازية وهي سوق غامضة وبالتالي وجب علينا استقطاب هذه الكتلة لكي نعطي دفعا للاقتصاد الوطني، أنا أرى أن السبيل الوحيد هو نداء إلى السيد رئيس الجمهورية لإنشاء لجنة لهذه الإصلاحات.

في الأخير، عاشت الجزائر حرة أبية، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، وشكرا جزيلا.

السيد الرئيس: شكرا، الكلمة الآن إلى السيد محمد بادي، فليتفضل مشكورا.

السيد محمد بادي: بسم الله والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة الموقر،

معالي وزير المالية المحترم،

السيدات والسادة إطارات وزارة المالية الأفاضل،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في البداية، نجدد الترحيب بمعالي وزير المالية والوفد المرافق له، بمناسبة مناقشة نص قانون المالية لسنة 2025، والذي يأتي بعد مرور سنتين على تجسيد إصلاح ميزانياتي الذي باشرته الدولة وفق أحكام القانون العضوي رقم 15 ـ 18 المتعلق بقانون المالية، المعدل والمتمم.

السيد معالي وزير المالية المحترم، إن نص قانون المالية موضوع النقاش جاء وفق مؤشرات اقتصادية ومالية وطنية إيجابية، نسبة نمو، معدل تضخم...إلخ، مقارنة بالسنوات السابقة؛ وهذا ما ينعكس على مجمل ما تضمنه نص هذا القانون والذي تضمنت معظم أحكامه إجراءات تعزز الحفاظ على الطابع الاجتماعي للدولة وحماية القدرة الشرائية للمواطنين وهذا ما ينسجم مع توجيهات السيد رئيس الجمهورية.

السيد وزير المالية، نرحب وندعم كل ما ورد في نص القانون من أحكام وإجراءات تحفيزية لدعم استثمار وخلق فرص العمل وحفظ السعر المرجعي للبترول وغيرها.

كما يجب علينا بالمناسبة أن ننوه بالنتائج الإيجابية التي تجسدت من خلال قانون المالية لسنة 2024 والتي تتضح أكثر في قانون تسوية الميزانية لذات السنة.

السيد معالي وزير المالية، إن تجسيد ونجاح أي برنامج اقتصادي أو اجتماعي لا يقتصر على رصد الاعتمادات المالية وتعبئة الموارد فقط، هذا مهم، ولكن يجب أيضا بالتوازي وضع آليات للوصول إلى النجاعة في التسيير، حتى تنعكس تلك الوعود بصورة صادقة على أرض الواقع ويلمس المواطن نتائجها، وهذا ما نصبو إليه جميعا، وهنا أقصد بالضبط مجموعة من المشاريع المهمة والحيوية التي سجلتها الدولة لفائدة الولايات الجنوبية الحدودية، لاسيما عين قزام وبرج باجي مختار، في مختلف القطاعات، إلا أن أغلبيتها تتراوح بين إجراءات الإعلان والمنح تارة، والفسخ، والإعذارات تارة أخرى، الأمر الذي أخذ سنوات من حياة تلك المشاريع قبل انطلاقها أساسا؛ وهنا، اسمحوا لي، سيدي معالي الوزير، أن أقترح من خلالكم لجميع أعضاء الحكومة ما يتوافق مع النصوص القانونية والتنظيمية.

تجسيد تلك المشاريع، من خلال اللجوء إلى إجراءات المنح عن طريق التراضي لفائدة مؤسسات وطنية مؤهلة أو اللجوء إلى متعاملين وشركاء أجانب، وهذا نظرا لصعوبة وخصوصية المنطقة، من جهة، ومحدودية إمكانيات المتعاملين الخواص للمشاركة في أغلب تلك العروض، من جهة أخرى، الأمر الذي انعكس على تأخر وتوقف أغلب المشاريع الحيوية المسجلة منذ سنوات وزيادة تكاليف إنجازها، إعادة التقييم وتفاقم معاناة المواطنين.

وفي الأخير، اسمحوا لي أن أنقل، من خلال أعضاء الحكومة، جملة من انشغالات ساكنة ولاية عين قزام، هذه الولاية الحدودية، الذي يثمن ساكنتها جميع المجهودات التي تعمل الدولة على تجسيدها للنهوض بالتنمية المحلية وأقصد:

1 ـ قطاع الصحة:

ـ تأخر تسليم مستشفى 60 سريرا بعين قزام وتين زواتين وعدم تسجيل عملية تجهيز هذه المرافق، خصوصا أن المنطقة عرفت أزمة صحية، تتمثل في وباء الملاريا والدفتيريا.

2ـ قطاع الأشغال العمومية:

ـ التأخر الكبير في عملية إنجاز وتحديث الطريق الوطني رقم 1 وما يمثله من أهمية في تجسيد التنمية.

ـ بالنسبة لتوسعة مدرج مطار عين قزام والذي تسير الأشغال فيه بوتيرة مقبولة، إلا أننا نسجل عدم وجود عمليات تخص المنشآت اللازمة:

ـ محطة المسافرين بلواحقها، برج المراقبة والمصلحة التقنية.

ـ مركز الإنقاذ ومكافحة الحرائق.

3 ـ فيما يخص قطاع الري والموارد المائية:

ـ الإسراع في تسجيل عملية تزويد دائرة تين زواتين بالمياه الصالحة للشرب، نظرا لما تعرفه المنطقة من شح في مياه الشرب، خصوصا والزيادة في النمو الديمغرافي والتزايد الذي تعرفه المنطقة.

شكرا سيادة الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن إلى السيد عبد الكريم بوغالم، فليتفضل مشكورا.

السيد عبد الكريم بوغالم: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة،

السيد وزير المالية،

السيدة والسادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،

الأسرة الإعلامية،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بالنسبة لسوق أهراس:

ـ ضرورة توسيع المساحات الزراعية، الصناعية، من خلال توجيه الإنتاج الزراعي بالولاية حسب خصائص كل منطقة.

ـ إعطاء الأولوية في القطاع السياحي لمشاريع استثمارية في مجال الهياكل واستقبال المركبات الحموية ذات الجودة، بما يتماشى ومقومات السياحية للولاية.

ـ الميزانية الموجهة لولاية سوق أهراس تصنف من أضعف الميزانيات على مستوى الوطن، إذ نلتمس من سيادتكم ضخ ميزانية أكبر لهذه الولاية.

ـ السكن: سوق أهراس من آخر الولايات في السكن، كما هو واضح ومعروف عند السيد الوزير، هي الأخيرة في الاستفادات من جميع الصيغ، هل سيكون هناك برنامج للسكن لولاية سوق أهراس؟

ـ الصحة: هناك تجهيزات استفادت منها ولاية سوق أهراس، لكن، للأسف، نقص وعدم وجود مختصين لتشغيل هذه التجهيزات جعلتها من دون قيمة.

ـ ضرورة توجه المشاريع الاستثمارية الكبرى الوطنية والأجنبية لفائدة الولاية، لما تتوفر عليه من عقار صناعي متنوع بشكل مميز: تنافسية، وجاذبية إقليمية، تؤهل ولاية سوق أهراس لتصدر قائمة الوجهات الاستثمارية بامتياز.

ـ العمل على توسيع القدرة الإنتاجية لمحطة توليد الطاقة الشمسية، على مستوى منطقة النشاطات والكبريت لضمان الاستغلال الأمثل لها.

ـ إستغلال الأوعية العقارية المسترجعة في المحيط الحضري، لتوطين المشاريع السياحية والصحية الكبرى وتشجيع إقامة الصناعات التحويلية، لاسيما في تحويل المنتوج الفلاحي المحلي وتعزيز الاستفادة من المؤهلات الفلاحية.

ـ العمل على رفع قدرات تخزين الولاية، خاصة في الشق المتعلق بإنتاج الحبوب وهي ولاية من الولايات التي تنتج الحبوب.

ـ تفعيل شراكات أصحاب العقود والامتياز وكذا تفعيل تسوية أراضي العرش، في إطار المنشور الوزاري المشترك.

ـ وضع برنامج ترويجي لصورة ولاية سوق أهراس وفرص الاستثمار الواعدة بها لكل قطاع.

ـ وضع برنامج ارتقاء بأداء التصدير، لكونها منطقة حدودية بامتياز كامتياز اقتصادي، وتوزيع الإنتاج المحلي بالجودة، وفق المعايير العالمية، مما يتيح للمنتجات المحلية تحقيق تنافسية وسهولة الولوج إلى الأسواق الدولية.

ـ جذب وانتقاء المشاريع الاستثمارية المجدية، مع الأخذ بعين الاعتبار تلك المقترحة من طرف أصحاب الاختصاص وفق خريطة استثمار تتماشى والمؤهلات.

نشكركم على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن إلى السيد جلول حروشي.

السيد جلول حروشي: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد رئيس مجلس الأمة الفاضل، المجاهد صالح قوجيل الموقر،

السيد وزير المالية المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي زملائي، أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

السادة إطارات المجلس والوزارات،

أسرة الإعلام،

الجمع الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يطيب لي في مستهل مداخلتي، أن أتقدم بخالص التهاني والتبريكات الجزائرية للسيد عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية، بمناسبة انتخابه رئيسا للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لعهدة ثانية، كما لا يفوتني أن أهنئ الشعب الجزائري بالاحتفال بمناسبة سبعينية اندلاع ثورة التحرير المباركة، وأملي أن تكون هذه المناسبة محطة أخرى من محطات تجديد العزم لمواصلة بناء جزائر جديدة، قوية آمنة وأبية، ثابتة المنهج والمواقف.

السيد الرئيس،

من خلال قراءتي المتأنية لنص قانون المالية لسنة 2025، أود أن أثني على الجهود المبذولة في إعداده، وعلى الاهتمام والمتابعة الدائمة والحرص القويم للسيد عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية في مضامينه، إذ نرى أن الاقتصاد الوطني ما فتىء يشهد تحسنا ملحوظا وصمودا في مواجهة تداعيات وآثار الأزمات الجيوسياسية والصحية، التي شهدها العالم في السنوات الأخيرة، وهذا بفضل الجهود التي بذلتها وتبذلها السلطات العمومية من أجل احتوائها، وهو ما تعكسه، وبكل موضوعية، مجاميع الاقتصاد الكلي والمالي، التي سجلت مؤشرات إيجابية في الكثير من عناصرها، لكن، سيدي الوزير، عند تفحصنا لنص القانون وجدنا مجموعة من المؤشرات توحي بصعوبة الانطلاق في الإقلاع الاقتصادي، خاصة لما نلاحظ ميزانية التسيير تطغى وبشكل رهيب على ميزانية التجهيز، وهذا يؤثر على نقص الاستثمارات وعدم القدرة على تحريك عجلة الاقتصاد وتحقيق قيمة مضافة واستقطاب رأس المال الأجنبي وحتى رأس المال المحلي،

السيد رئيس مجلس الأمة،

السيد وزير المالية،

من خلال دراسة الأحكام الجبائية الواردة في نص قانون المالية، فإننا ننوه بجملة من التدابير التي ترمي إلى دعم النمو والتنمية، على غرار تمديد تخفيض 50٪ من الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات بخمس سنوات، لكن بالمقابل، نوصي بإعادة إدراج تخفيض 50٪ من رقم الأعمال عن المنطقة بالنسبة للجنوب الكبير عن الضريبة الجزافية الوحيدة، والذي نصت عليه المادة 29 والتي تعدل وتتمم أحكام المادة 365 مكرر من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

السيد رئيس مجلس الأمة،

السيد وزير المالية،

نثمن وبصوت عال التدابير التي حمل طياتها نص قانون المالية لسنة 2025، إلا أننا نوصي بما يلي:

1 ـ قطاع السكن: تخصيص غلاف مالي للدراسة الجيوتقنية للأرضية المخصصة لإنشاء التجزئات الريفية أو الاجتماعية وأعني القطع التي تكون خارج مخططات شغل الأراضي (POS).

2 ـ قطاع الأشغال العمومية: تدارك النقص الملاحظ على مستوى شبكات الطرقات بالجنوب والجنوب الكبير، حيث إن جهود الدولة موجودة وواضحة، لكن يبقى اهتراء شبكات الطرقات مشكلا يؤرق المواطن والدولة على حد سواء.

3 ـ قطاع الصحة: وضع استراتيجية شاملة للنهوض بقطاع الصحة وذلك بإشراك جميع الفاعلين.

4 ـ قطاع النقل: إضافة عدد معتبر من الرحلات من وإلى الجنوب بطائرات كبيرة الحجم.

5 ـ قطاع المالية: إعادة النظر في قانون الصفقات العمومية وتسهيل عملية جمركة العتاد والمستلزمات الطبية، كما نوصي بفتح رواق أخضر عند جمركة قطاع المعدات الطبية.

بارك الله فيكم جميعا، شكرا لكم على كرم الإصغاء والمتابعة والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن إلى السيد بومدين لطفي شيبان، فليتفضل مشكورا.

السيد بومدين لطفي شيبان: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد عليه ألف صلاة وسلام.

السادة الوزراء والوفد المرافق لهم،
زملائي الأعضاء،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
بعدما تم إلغاء المادة 29 المتعلقة برفع الضريبة الجزافية عن التاجر من 10 آلاف إلى 30 ألف دينار، كيف يمكن تعويض الفارق في الميزانية؟
السيد الوزير: لماذا تعاملنا كزوجة الأب بلدنا الأم؟
هذه المقولة لفتت انتباهي وهي مكتوبة على جدران الحائط بخط جميل وألوان زاهية! لماذا أصبحنا نفكر بهذه الطريقة؟ عند قراءتها نفهم الإحساس ودرجة الإحباط التي وصل إليها سكان ولاية أم البواقي.
معالي الوزير، لم نطلب الجديد، نريد أن تقدموا لنا الشيء الذي كان موجها إلينا وتحول إلى ولايات أخرى، أين هو برنامج كاميرات المراقبة، منذ 2019 ونحن في انتظاره؟ أنظروا إلى إحصاءات معدل الإجرام في ولايتي، ستتضح لنا أمور كثيرة!
معالي الوزير، الحمد والشكر لله، عندنا جامعة لابأس بها، احتلت المرتبة الأولى إفريقيا وعربيا في تصنيف (The Impact) وفي تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
دخول جامعة أم البواقي رفقة 24 جامعة جزائرية لأول مرة في تصنيف (The World University Ranking)
دخول جامعة أم البواقي أيضا ضمن (TOP 200) في صنف (Arab Rankings) هذه المجهودات لم تأت بالصدفة ونريد تقديم الشكر لمسؤولها ونقول للمحسن أحسنت، وفتحنا كلية الطب، لكن نتأسف أنها سوف تبقى جذعا مشتركا وليس عندنا مستشفى جامعي، لذا، معالي الوزير، أين وصل مستشفى 240 سريرا الذي طالبنا به منذ سنوات وفي كل سنة نطمح إلى تجسيده؟
سبحان الله بعض الولايات تطلب (METRO - TRAMWAY)، ونحن لا نطلب إلا المستشفيات!
معالي الوزير، منذ 6 سنوات وأنا عضو في المجلس، عملت مع 5 ولاة كل عام عندنا والٍ جديد، أين هو الاستقرار؟ من يهتم بمشاكل الولاية ويقوم بإيصالها، الوالي يبقى عاما ويذهب! ولهذا نبقى على هذا الحال!
قاربنا، معالي الوزير، 1 مليون ساكن، لا تعاملونا كالأطفال الصغار، وتعطونا "المصروف"، لقد أصبحنا بالغين!
فيما يخص الملاعب، ليس لدينا نصيب والراعي الرسمي نفس الشيء، الدولة تخسر وتبني، بنينا مسرح ما شاء الله، هو على حاله في انتظار نصب تمثال، مخبر تجارة 4 سنوات وهو مغلق، مخبر الفلاحة ببلدية الضلعة، مشاكل كبيرة!
معالي الوزير، لدينا إطارات في مجال السكن، لابأس بها ذات مستوى، اهتموا بهم، معالي وزير السكن، عندنا دائرتان: سيقوس وقصر صباحي، دائرة سيقوس حدودية مع ولاية قسنطينة، ودائرة قصر صباحي حدودية مع ولاية سوق أهراس، "كثر خير" الصحة الجوارية (EPSP) التي تقوم بعمل كبير رغم انعدام الإمكانيات، لا يطلبون إلا مستشفى 60 سريرا، 50 سريرا قدموا لهم مستشفى! كما لايفوتني، معالي الوزير، ومن خلالك أن أشكر السيد رئيس الجمهورية على برنامج السد الأخضر، هذا البرنامج الذي أنعش شركة (ERGR) والحمد لله كانت في المستوى ونتمنى لها النجاح والدعم فيها 12 ألف عامل، كما نطالب، معالي الوزير، من السيد رئيس الجمهورية أن يضعنا في برنامج الزيارات للولايات التي يقوم بها ونشكرك، معالي الوزير، على فتح المجال للقروض والخدمات الوطنية والمجهودات التي تبذلها في عصرنة البنوك؛ شكرا، شيء كبير تقوم به، كما نطلب منك أن تسرع في فتح الطريق للقرض الحر.
السلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن إلى السيد إلياس عاشور، فليتفضل مشكورا.

السيد إلياس عاشور: بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد المجاهد، رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد وزير المالية،
السيدات والسادة الوزراء الأكارم،
زميلاتي وزملائي أعضاء المجلس الموقر،
أسرة الإعلام،
الحضور الكريم،
السلام عليكم.
كانت لدينا دراسة البارحة فيما يخص التعديلات التي قام بها البرلمان، لاحظنا أن هناك خرقا للدستور، من

خلال المادة 147، نعرف أن التعديلات التي مست أحكام المادتين 22 مكرر، جديدة و 29 معدلة، من نص القانون سينجر عنها تخفيض في الموارد المالية للخزينة، دون إرفاقها بتدابير بديلة، ومن سلم التكامل بين مؤسسات الدولة، ونحن نمثل مجلس الأمة، ونمثل الرجل الثاني في الدولة، نلاحظ عودة الجزائر إلى الدبلوماسية البرلمانية، فهناك تنسيق محكم بين الدبلوماسية الرسمية والدبلوماسية البرلمانية، من خلال تحفيز شباب الجزائر بمنتخبين من الغرفتين للولوج في الديبلوماسية البرلمانية وإيصال صوت الجزائر والدفاع عن القضايا العادلة، هذا يؤدي إلى النظر في الدبلوماسية الاقتصادية التي يجب أن تتماشى مع الدبلوماسية الرسمية، هناك عدة دول تغّيرت مواقفها وفق المكاسب والتوجهات والمفاوضات والتبادلات مع هذه الدول. هناك استجابة من عدة وزارات ـ بصفتي رئيس لجنة التجهيز والتنمية المحلية ـ نطالب وزير المالية بالمضي مع وزير الري في منح مشروع بالتراضي البسيط، وهو لتصفية المياه المستعملة للمدينة الجديدة "بوينان"، لإعادة بعثها لتفادي الأوبئة بصفة عامة.

من خلال المراسلة التي كانت مع السيد وزير السياحة ـ هو اليوم غائب ـ ووزير الشؤون الدينية، لاحظنا أن هناك شكاوى كبيرة من موسم الحج الأخير في الخدمات المقدمة للحجاج وحتى وزارة المالية، هناك أموال طائلة دفعت ولم ترق الخدمات حجاجنا ومعتمرينا في البقاع المقدسة خاصة بعض الوكلاء الخواص.

فيما يخص التعامل مع وزارة السكن هناك مطلب كلجنة سكن تابعة لقطاعنا، الآن رأينا انطلاق مشاريع عملاقة في قطاع السكن، من خلال (AADL 3) وفي نفس الوقت طلبنا (AADL 3) أن تأخذ بعين الإعتبار الأخطاء التي ارتكبت في (AADL 1 – 2)، تكلم زميلي سابقا عن المجمعات السكنية في ولاية البليدة ونقص المرافق، كذلك نتكلم عن (AADL 3) حتى المواطنون طالبونا عدة مرات بتغيير الموقع وذلك بالأخذ بعين الاعتبار مقر العمل، وقد رأيت بعض المواطنين من رويبة يتنقلون إلى سيدي عبد الله ومن زرالدة يتنقلون إلى الصفصاف، أظن أن هذه الوكالة التابعة لقطاعكم ـ السيد وزير السكن ـ عليها أن تأخذ بعين الاعتبار هؤلاء الجزائريين، لأن لهم خصوصيات وكي نسهل عليهم، فالسكن عمل اجتماعي بامتياز وحتى (AADL) أو (LPA)، لذا يجب أخذهم بعين الاعتبار.

وفي نفس الوقت، التعامل بين المؤسسات الجزائرية والشركات الأجنبية، أظن أن لدينا قطاعا اقتصاديا يجب مرافقته بالقطاع الخاص والعام ويكونان بنفس المكيال خاصة فيما يخص تقديم امتيازات هذا القطاع للشركات الأجنبية على حساب الشركات الجزائرية، أظن أن الشركة الجزائرية هي الأولى، وحتى وزير العمل، يجب أن تكون المراقبة اليومية للشركة الجزائرية ويتغاضى ويغمض عينيه عن الشركة الأجنبية!

أظن أن الاقتصاد.. حتى وزير الصناعة وهو ليس حاضرا معنا (Les Holdings) التي ننشئها وفي بعض الأحيان نمنحها أولوية أكثر، من خلال (Groupe Madar)، أنا أرى أحيانا بأننا ندخل فيما يسمى "برزق البايلك"، وتبديد المال العام، هذه شركات وطنية، يجب أن تكون عليها الرقابة اللازمة، من خلال وزارتكم كوزارة للمالية، لا تبقى المجالس الوزارية تتعامل "بعشرة واربط".

فيما يخص بعض القطاعات الأخرى التي تحتاج الدعم اللازم، مثل وزارة الشباب والرياضة، أظن أنها وزارة مهمة، نحييهم على الميداليات الأولمبية الأخيرة، وأظن أنه يجب التركيز على كل الرياضات وليس التركيز على كرة القدم فقط.

وبالنسبة لوزارة الصحة التي عندها مستشفيات في كل القطر الوطني، في بعض الأحيان نقوم ببناء هياكل من دون روح، من خلال نقص التجهيزات أو نقص الأطباء الأخصائيين "يعطيكم الصحة" وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن إلى السيد علي طالبي، فليتفضل مشكورا.

السيد علي طالبي: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد المجاهد، صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد وزير المالية،

السيدات والسادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي،

أسرة الصحافة والإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله.

جاء قانون المالية لسنة 2025 وهو الأول في عهدة السيد عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية، بعد إعادة انتخابه بأحكام وتدابير مالية وجبائية، تؤكد الطابع الاجتماعي للدولة، وتؤكد أيضا التزامات السيد رئيس الجمهورية بضمان العيش الكريم للمواطن وتنمية القدرات الاقتصادية والمالية الوطنية، من خلال ما تضمنه من تدابير لدعم القدرة الشرائية ومرافقة الفئات الاجتماعية الضعيفة وتنويع الوعاء الضريبي ومواصلة ضبط سوق الاستيراد ودعم الاستثمار ومتابعة إنجاز المشاريع الاستراتيجية الكبرى والمحافظة على التعافي المالي ومواصلة العمل لتحقيق التحول الاقتصادي، مايترجم نهج الدولة في تثبيت ما تم تحقيقه اجتماعيا واقتصاديا منذ سنة 2019، من أجل تنمية حقيقية شاملة ومستدامة وبلوغ الأهداف الاستراتيجية التي رسمها السيد رئيس الجمهورية للسنوات القادمة والتي جعل لها عنوان "الجزائر المنتصرة"، وتفرض على أعضاء الحكومة المكلفين بتجسيد برنامج السيد رئيس الجمهورية أن تكون لهم معه نفس الرؤية والعزيمة وعليهم العمل كفريق منسجم لمعالجة الملفات الاقتصادية والمالية والاجتماعية التي لاتزال تعاني بعض النقائص وأخص بالذكر:

1 ـ ظاهرة التأخر في إنجاز المشاريع في آجالها المحددة، حيث لاتزال العديد من المشاريع ذات العلاقة المباشرة بحياة المواطن تراوح مكانها وبعضها انطلقت به الأشغال منذ سنة 2015 ومدة إنجازها المفترضة كانت مقدرة بـ 36 شهرا وإلى غاية اليوم لم يتم تسليمها، وعلى سبيل المثال لا على سبيل الحصر، أذكر الطريق الاجتنابي الرابط بين خميس مليانة وبرج بوعريريرج مرورا بالبرواقية وهو مشروع ذو أبعاد اقتصادية وتنموية استراتيجية ويفك الخناق عن طريق البليدة والجزائر، ومثال آخر عن المشاريع المتعثرة، مشروع إنجاز الطريق الرابط بين مدينة تنس والطريق السيار، هذا المشروع متعثر منذ سنوات إلى اليوم بسبب مطالب الشركة المكلفة بالإنجاز بفسخ العقد ولم يتم التوصل للفسخ معها وما يترتب عن مثل هذه الحالات من هدر للمال العام وتضييع لفرص التنمية، وهذه المشاريع هي ضحية سوء تسيير الإدارة والتقدير من المسؤولين المتعاقبين وغيرها من مشاريع كثيرة في قطاع النقل بالسكك الحديدية، كمشروع تلمسان، تليلات منذ سنة 2008.

2 ـ ونفس التشخيص ينطبق على العديد من المرافق السياحية التابعة للقطاع العمومي التي انطلقت عملية ترميمها وإعادة تأهيل بعضها، قبل 8 سنوات ولم يتم تسليمها إلى اليوم، ما تسبب في إهدار مبالغ مالية طائلة وكلف الخزينة العمومية خسائر كبيرة فوتت عن القطاع السياحي فرصة المساهمة في تحقيق الانتقال الاقتصادي المنشود.

3 ـ الحد من الخسائر المالية الكبيرة التي تحملها الخزينة العمومية لفائدة المؤسسات وشركات الإنجاز الأجنبية بسبب فسخ التعاقدات معها، لعدم وفائهم بالتزاماتهم التعاقدية، خاصة التأخرات الكبيرة في مدة الإنجاز والغريب أن بعض حالات فسخ التعاقد بطلب من الشركة ومع مثل هذه الشركات يستغرق أكثر من ثلاث سنوات، مثلما هو حال شركة تيكسيرا (Teixeira) المكلفة بإنجاز مشروع الطريق الرابط بين مدينة تنس و(Péage) وطريق سكيكدة، ويترتب عن هذه الحالات استنزاف الخزينة العمومية دون مقابل لا للدولة ولا للمواطن.

ذلكم السيد الرئيس مضمون مداخلتي، شكرا على الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس: شكرا للجميع؛ نكتفي بهذا القدر وسنعود لمواصلة أعمالنا على الساعة الثانية والنصف بعد الزوال، والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الدقيقة العشرين
بعد منتصف النهار

محضر الجلسة العلنية الرابعة
المنعقدة يوم الخميس 12 جمادى الأولى 1446
الموافق 14 نوفمبر 2024 (مساء)

الرئاسة: السيد صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة .

تمثيل الحكومة:

- السيد وزير المالية؛
- السيد وزير الاتصال؛
- السيد وزير الصيد البحري والمنتجات الصيدية؛
- السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان.

إفتتحت الجلسة على الساعة الثانية والدقيقة الخمسين بعد الزوال

السيد الرئيس: الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله؛ الجلسة مفتوحة.

مرحبا بالجميع، نواصل أشغالنا المتعلقة بمناقشة نص قانون المالية لسنة 2025، الإخوة الذين سجلوا وقدموا تدخلاتهم الكتابية، هم: السيد حبيب دواقي، السيد امحمد قدوس، السيد محمد بوبكر، السيد خافي أخمادو، السيد رضوان بوغلابة، السيد عبد الجليل بن جراد والسيد محمد العيد بلاع هؤلاء قدموا تدخلاتهم كتابية.

الآن، نواصل مناقشتنا والكلمة للسيد ميلود ضربان، فليتفضل مشكورا.

السيد ميلود ضربان: شكرا للسيد الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على نبيه الكريم.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي، زملائي،

أسرة الإعلام،

الحضور الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بخصوص نص قانون المالية لسنة 2025 الذي نثمنه، قبل الحديث عن نص قانون المالية لسنة 2025، لابد من الحديث عن القوانين السابقة التي صادقنا عليها وذهبت للتنفيذ، ميزانية 2023 التي صادقنا عليها كانت في حدود 14 ألف مليار دينار جزائري واليوم نكشف من خلال الوثائق المرفقة بنص قانون المالية لهذه السنة أن تنفيذ ميزانية 2023 كانت بنسبة 79٪ فقط، حيث إن 2980 مليار دينار جزائري لم يتم إنفاقها (21٪ من الميزانية).

وفي هذا القانون تسجيل الإيرادات المتوقعة لسنة 2025 قدرت بمبلغ 8523 مليار دينار جزائري والنفقات المبرمجة بلغت 16794 مليار دينار جزائري، وهو مبلغ معتبر يعود بحركية كبيرة ونرجو أن يتحقق في واقع المواطن الجزائري.

وهنا أعود لولايتي ـ ولاية تيارت ـ التي أمثلها.

نحن كأعضاء في غرفتي البرلمان سعدنا بالتصريح الذي جاء على لسان الوزير الأول في رده على تساؤلات الأعضاء بعد مناقشة بيان السياسة العامة، أين ذكر بالحروف أن بداية إنجاز الشطر الأول من مشروع ازدواجية الطريق الوطني رقم

23، ستكون خلال سنة 2024، ثم لم يتحقق هذا الالتزام، فماذا نقول لمواطني الولاية؟ هل أخلفت الحكومة بوعدها؟!

وأما عن أزمة المياه التي شهدتها ولاية تيارت وجعلتنا نعيش جميعا في ضغط شديد، يجب أن تكون درسا للجميع، كما يجب على الحكومة ألاّ تعتقد أن المشكل تم حله نهائيا، لأن الحل النهائي هو ربط الولاية بمحطة تصفية مياه البحر ويجب التعجيل بهذا.

شكرا لكم على كرم الإصغاء والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد ميهوب دغة، فليفتضل مشكورا.

السيد ميهوب دغة: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد وزير المالية، ممثل الحكومة،

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان،

السادة أعضاء الحكومة المحترمون،

السيدات والسادة زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،

السيدات والسادة إطارات الوزارات،

السيدات والسادة الحضور،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

لقد احتفى الشعب الجزائري بمرور سبعين عاما على ملحمة أول نوفمبر 1954 المجيدة، وبهذه المناسبة أترحم فيها بخشوع على أرواح شهدائنا الأبرار وأتمنى لمن قاسمهم الجهاد وينعمون بالحياة أن ينعم الله عليهم بوافر الصحة وطول العمر.

ولا يسعني بهذه المناسبة العظيمة إلا أن أتقدم بالشكر والتقدير إلى رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، على ما يوليه من أهمية بالغة وعنايته بالأحداث والمناسبات التي تخلد الذاكرة الوطنية والمحافظة عليها.

السيد الرئيس،

السيد وزير المالية، ممثل الحكومة،

ونحن بصدد مناقشة نص قانون المالية لسنة 2025، نثمن مجهودات الدولة في مجال السياسة الاجتماعية، حيث جاء هذا القانون ليعزز المكاسب الاجتماعية الدولة المكرسة في الدستور الجزائري، وما ميز نص قانون المالية هو امتداد واستمرار الدولة في نفس النهج وتعزيز الطابع الاجتماعي والمحافظة عليه.

إن الزيادة في الميزانية هذه السنة على سابقتها هو دليل على أن هناك عملا واستثمارا وثروة موجودة ومستمرة، لقد تضمن هذا النص عدة مشاريع استراتيجية تخص الفلاحة توافقا مع التزامات السيد رئيس الجمهورية، لضمان الإكتفاء الذاتي، خاصة في شعبة الحبوب.

السيد وزير المالية المحترم،

إن قطاعكم يعد الشريان الأساس الذي يغذي الدولة ويوفر لها المكانة والقدرة المادية التي تساعدها على تحقيق سياستها وأهدافها وهو الأمر الذي يعطيكم نوعا من الخصوصية لارتباطكم بكافة القطاعات والمجالات السياسية والاقتصادية وغيرها.

وهنا نلفت عناية سيادتكم أنه ومما يؤثر سلبا على ميزانية الدولة هو تأخر المشاريع في دراستها وإنجازها، وعلى سبيل المثال: مستشفى دائرة مجدل، ولاية المسيلة، الذي تم تسجيل دراسته منذ أكثر من خمس سنوات ولم يتم إنجازه لحد الساعة، مما سوف ينجر عنه من إعادة التقييم والتسعير، سيدي الوزير، إن إنجاز المشاريع في آجالها المحددة مطلب أساسي يصب في ضبط الميزانية وترشيدها.

كما أرفع لسيادتكم مطلبا مهما، يتمثل في زيادة مناصب تكوين الأطباء الأخصائيين، لاسيما في مناطق الهضاب والجنوب، فعلى سبيل المثال، في ولايتنا المسيلة يوجد مئات المترشحين مقابل مناصب قليلة ومحدودة جدا، لا تلبي حاجة القطاع وحاجات المواطنين معا.

السيد الوزير،

إن الطرق هي أكثر ركائز البنية التحتية الاقتصادية والاستثمار، حيث تجب العناية بها، فولايتنا المسيلة بحاجة إلى تأهيل بعضها لما تعرفه من كثافة مرورية كبيرة، أغلبها مركبات نقل البضائع للوزن الثقيل التي ساهمت في تدهور حالة الطرقات وأصبحت تشكل خطرا كبيرا على مستعملي الطريق وارتفاع حوادث المرور، ومثال ذلك الطريق الوطني رقم 45 بين المسيلة وحدود ولاية برج بوعريريج على مسافة 7 كلم، وفي نفس الطريق في جزئه الرابط بين بلدية الشلال ومفترق الطريق عين الديس بلدية أولاد سيدي إبراهيم على مسافة 31 كلم والطريق الوطني رقم 8 في جزئه الرابط

بين بوسعادة وعين الحجل، الذي أصبح يتصدّر المشهد على المستوى الوطني في حصد الأرواح من خلال حوادث المرور التي تحدث فيه يوميا والطريق الوطني رقم 40 بين أولاد دراج ومقرة؛ فكل هذه الطرقات هي بحاجة ملحة إلى ازدواجية الطريق تفاديا لحوادث المرور أو، على الأقل، التقليل منها.

في الأخير، نتمنى تسجيل برنامج خاص لولاية المسيلة لما نرى أنه ضروري وفعال.

شكرا على كرم الإصغاء والمتابعة، المجد والخلود لشهدائنا وشهداء فلسطين الأحرار والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد عبد الحق براهيمي، فليتفضل مشكورا.

السيد عبد الحق براهيمي: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم، المجاهد صالح ڤوجيل،

السيد وزير المالية المحترم،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة المحترمون،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر المحترمون،

السيدات والسادة إطارات الحكومة، ومجلس الأمة المحترمون،

الأسرة الإعلامية،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أولا، السيد وزير المالية، نشكرك جزيل الشكر على إعداد هذا القانون وهو نص قانون المالية لسنة 2025، ولا يفوتنا – بعد اطلاعنا عليه– حزمة التدابير الجديدة لترقية الاستثمار وتطوير الاقتصاد الوطني بنص القانون وهذا ما سوف يكون له أثر جيد جدا على الاقتصاد الجزائري.

ولكن، السيد الوزير، الخروج من العجز بزيادة في الضرائب نظن أنه غير فعّال، ننصح بتوسعة الوعاء الضريبي، زائد تحسين عملية زيادة الجباية من طرف أعوان الضريبة وكذلك المواطنين، على حد سواء، وابتكار طرق علمية للجباية وتحسين الوضعية الجبائية.

ثانيا، هناك قضية حساسة جدا تتعلق بالقدرات الاقتصادية الوطنية ولها العديد من الانعكاسات على قضايا الصناعة والفلاحة، وقبل كل ذلك لها علاقة بالعملة الصعبة من خلال عملية الاستيراد واستنزاف احتياط الصرف الوطني أو من زاوية أخرى تضييع فرصة كبيرة لجلب العملة الصعبة.

ويتعلق الأمر بالمادة الخام للبلاستيك المتحصل عليها من تكرير البترول، حيث إن تتبع هذه القضية يكشف عن معطيات سلبية جدا، حيث إن الجزائر ومنذ سنوات تستورد كمية كبيرة من المادة الخام للبلاستيك من أجل تحويلها عن طريق الوحدات الصناعية العمومية والخاصة بهدف صنع العديد من الحاجيات في مجال الفلاحة والصناعة بكل مجالاتها، وهنا يجب التدقيق في رقم فاتورة الاستيراد وتكرير الرقم عدة مرات ومرات، نعم الرقم مرعب وكبير جدا تجاوز قيمة 2 مليار دولار سنويا، قد يكون الرقم مقبولا عند الدول التي لا تنتج النفط، لكن بالنسبة للجزائر فالرقم غير مقبول، مهما كان السبب، لأنه وببساطة تشير كل الخبرات أن إنجاز محطة لتكرير البترول بهدف الحصول على المادة الخام للبلاستيك بكل تجهيزاتها لا يمكن أن يصل إلى 2 مليار دولار، وهو ما يعادل قيمة سنة واحدة من الاستيراد.

إضافة إلى ذلك، فإن احتياجات السوق الدولية من هذه المادة وارتفاع سعرها يعتبر فرصة لتصديرها، حيث تشير المعطيات الأولية أن الجزائر يمكن أن تصل إلى رقم 10 ملايير دولار سنويا، والتي تتم مقاسمتها مع الشريك المحتمل في عملية التكرير وهو رقم كبير جدا؛ إن عملية جمع الأرقام السالفة الذكر يكشف عن رقم كبير ضاع من الجزائر، سواء في الاستيراد أو في تضييع فرصة التصدير خلال السنوات الأخيرة ويمكن لأي مسؤول أن يقوم بعملية حسابية بسيطة وسيصدم برقم العملة الصعبة التي ضاعت في هذا السياق.

أكثر من ذلك، فإن الدخول في تجربة صناعة المادة الخام من البلاستيك له العديد من الانعكاسات، خاصة في مجال الفلاحة، حيث تعرف المواد البلاستيكية الموجهة لهذا القطاع الحيوي ارتفاعا جنونيا خلال السنوات الأخيرة، ومثال ذلك البلاستيك المستعمل في تغطية البيوت المحمية، إذ يشتكي

الفلاح من تضاعف سعر هذه المادة وهو ما أثر على النشاط الفلاحي وعلى أسعار الخضر الموسمية.

وهناك مثال آخر أكثر وضوحا على أهمية السرعة في تصنيع المادة الخام من البلاستيك تتعلق بالمجال الصناعي، فقد عمل قطاع الصناعة على اشتراط إدماج شركات وطنية كشركات مناولة في صناعة السيارات وقد طبقت الشركات الأجنبية ذلك ومنحت أجزاء تعتمد على مادة البلاستيك من السيارات للمصنعين الجزائريين، لكن للأسف، أن هؤلاء المصنعين يضطرون لاستيراد هذه المادة بالعملة الصعبة وهو ما يجعل من عملية المناولة دون جدوى، لأنها في الأخير تعتمد على الاستيراد.

إن تكرير البترول بهدف الحصول على المادة الخام من البلاستيك يعتبر فرصة تاريخية للبدء في صناعة حقيقية خاصة في مجال الصيدلة، النسيج وصناعة السيارات وستكون له نتائج كبيرة على القطاع الفلاحي وقبل هذا، ذلك يعتبر فرصة لتقوية مداخيل العملة الصعبة التي تزيد من السيادة المالية للجزائر.

وهو بالضبط ما يصبو إليه... (برنامج رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، ومن هنا نطالبكم بالتمعن في هذا الملف والتعامل معه بكل حرص وجدية، كما عودتمونا دائما في مثل هذه الملفات الحساسة التي تمس بمستقبل وسيادة الجزائر.

عاشت الجزائر حرة مستقلة، نشكركم على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته).

السيد الرئيس: شكرا؛ ما دام تدخلك مكتوبا سلمه للجنة، الكلمة الآن للسيد نور الدين حبيب.

السيد نور الدين حبيب: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس مجلس الأمة، الفاضل، المجاهد عمي صالح،

السيد وزير المالية المحترم،

السادة أعضاء الحكومة المحترمون، وإطارات الوزارات المحترمون،

زميلاتي الفضليات، زملائي الأفاضل، أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم جميعا ورحمة الله وبركاته.

إسمحوا لي من هذا المنبر أن أتقدم بخالص التعازي والمواساة لأسرة الفقيد امحمد بوهلة الذي توفي مؤخرا وهو أحد أساطير كرة القدم، لعب للفريق الوطني وجمعية الشلف والذي، للأسف، لم ينل حقه من التكريم طيلة حياته.

السيد الرئيس،

إننا نناقش اليوم قانون المالية لسنة 2025، وإذ نثمن التدابير التي جاء بها والتي تدخل في إطار سياسة السيد رئيس الجمهورية للطابع الاجتماعي للدولة الجزائرية في تحسين ظروف المعيشة للمواطن من خلال زيادة الأجور ومواصلة سياسة الدعم وتشجيع الاستثمار، غير أننا نقترح عليكم بعض الانشغالات.

السيد الرئيس،

إن نقص الوعاء العقاري يشكل عائقا كبيرا وحاجزا أمام بعث البرامج العمومية ومشاريع التنمية المحلية، فولاية الشلف تعاني من عدم وفرة الأراضي بسبب طبيعتها الفلاحية والغابية ورغم كونها ولاية مليونية، فإننا نطالب بأولوية قصوى من خلال توسيع وتيرة الاقتطاع العقاري والأراضي غير المستغلة وغير الصالحة للفلاحة وتوجيهها فورا لتوطين وتجسيد البرامج التنموية والمشاريع المحلية التي ينتظرها المواطن بفارغ الصبر.

السيد الرئيس،

في إطار التوجه الاستراتيجي للدولة وعلى رأسها السيد رئيس الجمهورية، الذي يولي أهمية كبيرة للقطاع الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي، فإن مشروع تهيئة واد الشلف –الدراسة الخاصة به موجودة– يشكل أولوية قصوى وأساسية لهذا التوجه فتخصيص غلاف مالي وتنفيذ مشاريع البنية التحتية سيكون له تأثير كبير في تعزيز القدرات الفلاحية وتطوير المناطق المجاورة ومنح الصورة الحضارية التي تجمع بين التطور العمراني والازدهار الفلاحي.

ونحن نتابع باهتمام تطلعات سكان ولاية الشلف بخصوص الطريق الوطني الذي يربط التنس بعاصمة الولاية والذي مللنا وهرمنا من الحديث عنه مرارا وتكرارا، فرغم أهميته الاقتصادية والاجتماعية يبقى السؤال

مطروح، وللأسف، السيد وزير الأشغال العمومية والمنشآت القاعدية غير موجود، أين وعودكم لإتمام هذا المشروع نهائيا؟

– أين وعودكم فيما يخص الممرات السفلية والعلوية التي تحصلت عليها شركة كوسيدار منذ 2018 إلى يومنا هذا؟

– ماذا عن الطريق الازدواجي الزبوجة –الشلف الذي تكلمنا عنه؟

السيد الرئيس،

تحدثنا السنة الماضية حول منح الاستقلالية للمؤسسة الجوارية بالزبوجة عن المؤسسة الجوارية لبني حواء، وكذا أولاد فارس عن الشلف، فإنني أكرر طلبي هذا بإلحاح بهدف تسهيل التسيير وإعطاء حرية كاملة للمسيرين والطاقم الطبي للتكفل بالمواطنين في عين المكان.

مرة أخرى، وعلى سبيل التذكير، أتساءل إلى متى يبقى مشكل البناءات الجاهزة مطروحا؟ وأعني به خمسة مستشفيات و12 عيادة متعددة الخدمات التي بنيت في ظروف قاسية واستعجالية جرّاء زلزال الشلف وبعمر افتراضي محدود.. أيعقل هذا في الجزائر الجديدة!؟

السيد الرئيس،

هل تعلم أن ولاية الشلف تتوفر على محطة برية هي الثانية بعد محطة الخروبة بالجزائر وتعتبر منطقة عبور حيوية بحكم موقعها الاستراتيجي وتعداد سكانها الهائل؟ ومع ذلك لازلنا محرومين من مطار يليق بمكانة الولاية ومقامها، وتوسعة مطار الشلف هو مطلب شرعي وضروري وحاجة ملحة لتلبية متطلبات النقل الجوي المتزايدة وتحسين الخدمات، لذا على الحكومة التسريع في إجراءات التوسعة والتهيئة، حسب ما هو معمول به دوليا، بالإضافة إلى مضاعفة وتنويع الرحلات نحو جنوبنا الكبير والبقاع المقدسة.

أما عن ميناء التنس، الذي يعد أحد الموانئ الحيوية على الساحل، فهو الآخر يعاني من نقص كبير في تطوير وتوسيع قدراته، رغم أهميته القصوى في تعزيز التجارة البحرية ونرى اليوم أن هذا الأمر لا يمكن تأجيله.

فتوسعة الميناء وتحسين بنيته التحتية وزيادة الاستثمارات في المعدات والتقنيات الحديثة وتعزيز الربط البحري المحلي والدولي حتى يكون نقطة رئيسية لخطوط الشحن العالمية؛ وإذ نرفع إلى مسامعكم، مرة أخرى، هذا المطلب لأهميته القصوى في توفير فرص العمل وتحسين التبادل التجاري لتطوير الاقتصاد المحلي والوطني، وأما فيما يخص النقل بالسكة الحديدية فما زال مطلب تجديد وتأهيل الخط الرابط بين التنس والشلف لم يُتكفل به إلى يومنا هذا بحجة أن الدراسة غير ناضجة؛ وعليه، نرجو منكم التكفل وإعادة النظر بصورة استشرافية في هذا الملف الحيوي ذي البعد الاقتصادي والاجتماعي.

السيد الرئيس،

إن سكان ولاية الشلف وما جاورها والأسرة الرياضية لفريق جمعية الشلف العريق، ورغم توفر جميع الظروف من دراسة وأرضية جاهزة، يبقى السؤال استثنائيا: لماذا يبقى مشروع إنجاز ملعب الشلف مجمدا؟

كما ألفت انتباهكم إلى الوضع الصعب الذي يعيشه الفريق مؤخرا، لذا نلتمس منكم منحه شركة وطنية تسمح له باستعادة مكانته ولعب الأدوار الأولى في البطولة... (وتحسين الظروف في المنافسات.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار وأطال الله في عمر مجاهدينا الأخيار.

شكرا على حسن المتابعة وكرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته).

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد عبد الناصر زناقي، فليتفضل مشكورا.

بما أن السيد عبد الناصر زناقي غائب، الكلمة الآن للسيدة نجية وجدي دمرجي، فلتتفضل.

السيدة نجية وجدي دمرجي: بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

سيدي رئيس مجلس الأمة،

السيدة والسادة الوزراء،

الحضور الكريم،

السلام عليكم، كل باسمه ولقبه.

في إطار مناقشة قانون المالية لسنة 2025، سيدي وزير المالية، نطلب منكم الأخذ بعين الاعتبار تخصيص غلاف مالي لحوالي 400 متخرج جامعي بطال، هاته الفئة قد تكفل بها السيد رئيس الجمهورية، وعوض 7 آلاف منصب الذي طلبه وزير التعليم العالي، تكرم رئيس الجمهورية ومنحهم 8

آلاف منصب لكن وقع التباس في التطبيق، حيث قد أدمجوا بعض من كانوا في مناصب مؤقتة، لا بأس حتى هذه الفئة لها الحق في العمل، لهذا، سيدي، خذوا بعين الاعتبار طلبي هذا، لأن هذا العدد يعني (400 طالب) ما زالوا لحد الآن يطالبون بالحق في هذا العمل الذي منحهم إياه السيد رئيس الجمهورية، حاولنا مساعدة هذه الفئة وحل هذه المشكلة مع وزير التعليم العالي، لكنه لم يتمكن من حل هذه المشكلة، إلا إذا منحتموهم ـ وزير المالية ـ التمويل لهاته العملية، هذا قول السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي.

وفي هذه المناسبة، أتقدم بطلب لبعض الوزراء أن يعاملوا البرلمانيين وخاصة أعضاء مجلس الأمة بقليل من التقدير والاعتبار والاحترام، لأننا قليلا ما نطلب حلا لمشكلة لنا أو لأهلنا، إنما نسعى جاهدين لمساعدة المواطن البسيط بشتى الطرق، فقليلا من الاحترام والتعاون، لأننا كلنا في خدمة الوطن والمواطن.

كما لا أنسى في هاته المناسبة أن أطلب من السيد رئيس الجمهورية، أن يحرص على متابعة تطبيق وعده لفئة المشطوبين والمستدعين للجيش الوطني الشعبي – مأساة العشرية السوداء – وبهذا إنني أوفي بوعدي الذي أعطيته أثناء الحملة الانتخابية في ولاية الطارف وفي بلدية العيون بالضبط، ولقد تحصلت بلدية العيون على أعلى نسبة مشاركة وفوز المترشح الحر، السيد عبد المجيد تبون، ومن هذا المنبر أهنئ السيد رئيس الجمهورية بفوزه في الانتخابات الأخيرة ونجاح الاستعراض بمعية الجيش الوطني الشعبي بمناسبة احتفالات الذكرى السبعين لثورتنا المجيدة.

ومن هذا المنبر أيضا، أدعو كل المواطنين والمواطنات والجمعيات والأحزاب للالتفاف حول برنامج رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، للسير بخطى ثابتة بالجزائر الجديدة والمنتصرة، إن شاء الله، نحو بر الأمان وضمان العيش الكريم للأجيال القادمة، إن شاء الله، وكما أوصى ديننا الحنيف في الاتحاد قوة.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، والعيش الكريم للمجاهدين الأحياء الأخيار.

شكرا.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد براهيم أكادي، فليتفضل مشكورا.

السيد براهيم أكادي: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد المجاهد صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة المحترم،

السادة الوزراء،

زميلاتي وزملائي أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

...(كلام باللهجة التارقية)...

نحن اليوم بصدد مناقشة نص قانون المالية لسنة 2025، هذا النص الذي يمثل الإطار المالي لتنفيذ الالتزامات الانتخابية للعهدة الثانية لرئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، كما جاء هذا الأخير مبررا لمرحلة مصيرية في السياسة الميزانياتية في الجزائر، الأمر الذي نراه واضحا وجليا في سلسلة الإصلاحات الجبائية منها وكذا الاقتصادية والتي ترمي إلى تحفيز النمو وعصرنة الإدارة الجبائية وتشجيع الإبداع.

ومن خلال دراستنا لهذا القانون فنحن نثمن جدا هذه الإصلاحات وخاصة ما جاء منها بشكل مباشر يمس الزيادة في الأجور وكذا القدرة الشرائية للمواطن.

سيدي الوزير،

إن مجهودات الدولة للنهوض بالولايات المستحدثة حديثا لا ينكرها إلا جاحد، لكن، سيدي الوزير، لا تزال مشكلة الطريق الوطني رقم 6 لولاية برج باجي مختار في نفوس مواطني برج باجي مختار بين الحلم والواقع، لكن إيمانا منهم بدولتهم فهم يتساءلون ويتطلعون إلى معالجة التأخر الكبير في تقدم الإنجاز غير المبرر، خاصة وأن الدولة رصدت مبالغ طائلة لإنجاز هذا المشروع.

ولا يزال سكان بلدية تيمياوين الحدودية يعيشون ألما وحزنا كبيرين على فراق أحبابهم وذويهم الذين فارقوهم بسبب مرض الملاريا والدفتيريا اللذين ضربا الولاية في الأشهر السابقة، كما نشكر الدولة الجزائرية وعلى رأسها السيد رئيس الجمهورية، لإعطائه الأوامر المباشرة للتدخل والقضاء على هذا الوباء في هذه الولاية وكذا الولايات المجاورة، إلا أننا طالبنا ولا زلنا نطالب بالتفاتة حقيقية وجدية أكثر لتجنب مثل هكذا أمراض.

سيدي الوزير، ولاية برج باجي مختار، وإلى حين استكمال إنجاز الطريق الوطني رقم 6، تعاني الأمهات الحوامل من خطورة التنقل من أجل الولادة من وإلى رڤان أو تمنراست، ولذا نناشدكم، سيدي الوزير، تسجيل عملية إنجاز مستشفى الأم والطفل في هذه الولاية، خاصة وأن هذه الأخيرة تشهد تزايدا في النمو الديمغرافي.

وفي الأخير، نتوجه بخالص الشكر والعرفان للسيد رئيس الجمهورية، على إدراج التزاماته الانتخابية للعهدة الثانية في هذا القانون، كما لا ننسى دائما وأبدا أفراد الجيش الوطني الشعبي بمختلف أسلاكه الأمنية الذين يسهرون على حماية الوطن والدفاع عنه.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار وتحيا الجزائر وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد أحمد بوزيان، فليتفضل مشكورا.

السيد أحمد بوزيان: بسم الله جل وعلا والصلاة والسلام على المصطفى وعلى آله وصحبه من اصطفى.

السيدة والسادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي،

الحضور الكرام،

سلام الله عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سأل فيلسوف الصين وحكيمها (كونفوشيوس) أحد تلاميذه: متى تكف العربة أن تكون عربة؟ فاندهش التلميذ للسؤال البسيط والمعقد، لكننا يمكن أن نجيب نيابة عنه من موقع حالنا هذا، فالأسئلة تتناسل والأجوبة تتناثر فنقول: حينما لا تكون هناك قوة لدفعها، ولو مثّلنا العربة بالدولة وقلنا متى ينتفي وجود الدولة؟

نقول حينما لا تكون هناك "قوة دينامية تدفعها إلى الأمام أو تسحبها من الأمام". ولن تكون هذه الدافعة أو الساحبة إلا قوة المال، من هذه الفلسفة جاء اهتمام دولتنا بالسياسة المالية وإيلائها الاهتمام اللازم، فنعم المال الصالح في يد الرجل الصالح، كما يقول نبينا (صلى الله عليه وسلم).

وصلاحنا لا يمكن أن يكون إلا من خلال الثقة المتبادلة بين المواطن ومن يحكمه ومن يمثله.

من هنا يمكنني القول إنه بعد تفحصي لقانون المالية لسنة 2025، بقدر ما أفرحني الرقم المرصود والمقدر بـ 126 مليار دولار، بقدر ما هالني وأخافني وأفزعني لأن بلادي تستحق الأفضل، وهي أهل لذلك، وقد اشرأبت نحو أفق التنمية، لكن ثمة هواجس مخيفة، ألحت عليّ بأسئلة مقلقة، وتجلى السؤال متبادرا بعفوية مواطن يحب بلده، ويغار عليها، ما أثر هذا المبلغ الضخم على حياة المواطن في تفاصيله اليومية؟ وهذا السؤال من باب النقد الذاتي والمعاينة اليومية، والمواطن يغالب عنت الحياة في شقيها الاقتصادي والاجتماعي، ونحن نسمع ونتحسس آهاته وتوجعاته وانكساراته وخيباته، فضلا عن شكاويه تلميحا وتصريحا، حتى صار المثل العربي: "كثر الرتق على الراتق" واقعا معيشا.

وهذا التصور قد يوسع الهوة بين المواطن ودولته –ولطالما حذرنا من ذلك– ويزيدها تشكيكا بعض المغرضين المثبطين سعيا منهم في زعزعة أمن واستقرار البلاد.

إن المواطن يعيش غبنا في قوته ومعاشه، وقد أنهكته القدرة الشرائية، ناهيك عن عجزه التام عن اقتناء اللحوم بكل أنواعها، ولا يجانبني الصواب إن قلت: "إن الفواكه صارت حلما بعيد المنال وضربا من المحال".

لهذه الأسباب لا نحب أن نشتم رائحة أمور تدار بليل، وتحاك بغرض التشكيك في برنامج السيد رئيس الجمهورية، الذي طالما راهن ماضيا وحاضرا بعد الله على الشعب فقط، وتؤكد ذلك مسيرته النضالية وتدرجه في المناصب وارتقائه فيها.

فكلما مر بنا مشروع قانون المالية، إلا واكتنفته غلالة من ضباب، وشابه بعض من الغموض، ولا أدل على ذلك من خرقه لقواعد الدستور، وتجاوزها خاصة في القانون 18 –15، فإذا ما دققنا وأمعنا النظر وجدنا أن نسبة الدعم الاجتماعي من إجمالي الميزانية تقدر بـ 35٪ وهي نسبة ضخمة وكبيرة جدا، مما يدل على الطابع الاجتماعي للدولة، والرقم يدل على أهمية المواطن في منظومة التشريع عامة والمالي خاصة، غير أن هذه النسبة بكل حيثياتها لا تصل إلى مستحقيها من الطبقة الهشة، أما الأمر المفجع حقا هو نسبة عجز الميزانية الذي فاق كل التوقعات الواقعية، وهو عجز غير مبرر وغير عادي في ظل اقتصاد ليس باستطاعته تدارك أو تغطية هذا العجز، مما يرهق كاهل الخزينة العمومية المضطرة إلى الدفع السنوي لهذه النسبة الضخمة والهائلة جدا، هذا ما

وددت أن أبوح به بما بدا من انتقادات، رأيت من الواجب عليّ نحو وطني أن أبديها ولا أخفيها.

وفي الأخير، أصالة عن نفسي ونيابة عن ساكنة ولاية تيارت الذين حملوني رسالة شكر وامتنان وعرفان تحديدا وتعيينا وتخصيصا لرئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، الذي وقف بقوة وحزم وعزم وتفان، لن يمحى، سيدي الرئيس، موقفكم من ذاكرة الولاية التي لها بكم ارتباط تاريخي وثقافي ووجداني، وكأن الماضي الجميل ينظر إلى الراهن الحزين، حيث تدخلتم شخصيا لحل أزمة الماء الشروب في ظرف قياسي جدا وأوليتم الأمر عنايتكم الخاصة. فحياكم الله وأمدكم بمدد بلا عدد، فإن الولاية بكل ساكنتها وأطيافها تحييكم وتكبر فيكم الرحمة وحصافة الرأي وتنتظر منكم تدخلكم الشخصي، فلم تعد ولاية تيارت كما تركتموها، لقد فاتها الركب، وعانت الكثير، وتراجعت عما كانت عليه، وقد لفتها العزلة، وكستها حلة من التخلف وهي ترقب منكم التفاتة خاصة، لأنها تفتقر إلى برامج خاصة، وقد تغافلت عنها الحكومات المتعاقبة، وظلت مشاريعها معطلة تنتظر تفعيلها كالمطار ومشروع السكة الحديدية... (الذي صدأ حديده المتراكم أكواما، دون إغفال المستشفى الجامعي وكذا مشروع ربط الولاية بالطريق السيار لفك عزلتها.

شكرا لكم على كرم الإصغاء).

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد عبد الكريم قريشي، فليتفضل مشكورا.

السيد عبد الكريم قريشي: شكرا للسيد الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد الفاضل رئيس مجلس الأمة،

السيد وزير المالية،

السيدة والسادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

لقد كشفت حرب الإبادة التي يتعرض لها أشقاؤنا بفلسطين ولبنان، حقيقة الغرب المتشدق بمفاهيم الحرية والسلام والديمقراطية وحقوق الإنسان، والتي ما فتئ يبتز بها دولنا وحكوماتنا لفرض إملاءاته، ضاربا عرض الحائط القرارات الأممية التي تتنافى ومصالحه وتوجهاته، ولاسيما القاضية بحق الشعوب في العيش الكريم على أراضيها، ويدل هذا على أن الصهاينة ومن معهم ماضون لتحقيق إسرائيل الكبرى من النيل إلى الفرات، مما سيجر المنطقة لحرب شاملة تغير معالمها، وهي مناسبة نذكّر بعضنا البعض بالسلوكيات العدائية التي تستهدف أمن وطننا من أعداء الداخل والخارج، وعليه فنحن مطالبون بتعزيز مقومات الهوية الوطنية وتقوية ركائزها، مؤكدين على التعامل بحزم مع كل من تسوّل له نفسه المساس بأمن المجتمع وسكينته، وفي ذات الوقت ننوه بما تقوم به الجزائر لمناصرة قضايا التحرر في العالم من خلال المنابر الدولية.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة،

ونحن نعيش أجواء نوفمبر الخالدة، أتوجه لكم ولجميع الجزائريين حكومة وشعبا بأجمل التهاني القلبية بمناسبة الاحتفال بالذكرى السبعين لعيد الثورة المجيدة، راجين من المولى عز وجل أن يديم أفراح الجزائر في ظل الأمن والاستقرار وأن يعيده علينا أعواما عديدة والشعب الجزائري ينعم بالرقي والازدهار، وأترحم على شهدائنا الأبرار الذين ضحوا بأنفسهم في سبيل أن نحيا جميعا في كنف وطننا المفدى، مع توجيه تحية إجلال وإكبار وتقدير لمجاهدينا الأخيار، راجين لهم طول العمر ودوام الصحة والهناء على ما قاموا به للحفاظ على ثوابت الأمة ورموزها.

السيد الرئيس،

– ننوه في هذا الأمر بالحشد الكبير للموارد المالية برفع الاعتمادات المخصصة للميزانية، وبما حمله من تدابير تشريعية، لتشجيع ودعم الاستثمار والاقتصاد الوطني، ودعم القدرة الشرائية وتحسين الإطار المعيشي للمواطن، وتحسين الوعاء الضريبي وتعبئة الموارد والتسهيلات الجبائية، وغيرها من التدابير التي تصب في مصلحة تطوير الاقتصاد الجزائري، مثمنين مسعى السيد رئيس الجمهورية في مجال تحسين ظروف معيشة المواطن ومراجعة المنح والمرتبات، والتعامل الدقيق والحازم تجاه عدد من الملفات كمحاربة المضاربة غير المشروعة والفساد والتزوير واسترداد الأموال المنهوبة وغيرها وتشجيع الشباب على اقتحام

مختلف مجالات الاستثمار والإبداع، مؤكدين على تسهيل الإجراءات للاستثمار الأجنبي.

– ننوه بالتوجه لتطوير الاقتصاد الرقمي، مؤكدين على الإسراع في تعميم الرقمنة في شتى المجالات.

– نؤكد على ضرورة مراجعة سياسة الدعم لتوجيهه لمستحقيه.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة،

مناقشة قانون المالية فرصة لطرح بعض الانشغالات وهي:

– نطالب بمنح مركز مكافحة السرطان بورقلة الاستقلالية المالية عن ميزانية مستشفى محمد بوضياف لما يشكله من عبء عليها، وكذا توفير الطاقم الطبي لهذا المركز بسبب النقص الذي نتج عن مغادرة بعض الأطباء الكوبيين له.

– نطالب بإنجاز عدد من المتوسطات والثانويات نظرا للاكتظاظ الكبير.

– رفع التجميد عن مشروع 3000 مقعد بيداغوجي و3000 سرير.

– رفع التجميد عن مشروع بناء المسجد القطب.

– نطالب بأن تحظى فرقنا الرياضية بالرعاية كبقية الفرق بنفس القسم الرياضي من قبل شركات قطاع الطاقة والمناجم، وهنا أنوه أن فريقنا يرتب الأول، في حين أن هناك فرقا أخرى في المرتبة الحادية عشرة أو الثانية عشرة وتحظى بالرعاية من قبل سوناطراك.

– إستكمال ازدواجية الطريق الوطني رقم 49.

– نطالب برفع كمية الاستهلاك المدعم من الكهرباء لسكان الجنوب.

ختاما، أجدد شكري للحكومة على دعمها لمعالجة المشكلات اليومية للمواطنين، منوها بالجهود الجبارة المبذولة للسيد رئيس الجمهورية، في ظل ما يحاك ضد الجزائر من تحديات أمنية واقتصادية وسياسية في عالم مضطرب لا يرحم، راجيا له التوفيق في بلوغ طموحات الشعب الجزائري التواق لحياة كريمة في جزائر منتصرة بحول الله، مؤكدين على دعمنا المطلق للجيش الوطني الشعبي وجميع المؤسسات الأمنية، بتسخير كافة الإمكانيات المادية والبشرية لتمكينه من أداء دوره في الحفاظ على وطننا المفدى ووحدته.

شاكرا لكم كرم الإصغاء والمتابعة والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد عبد الرحمان بلعيد، فليتفضل مشكورا.

السيد عبد الرحمان بلعيد: شكرا سيادة الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد وزير المالية المحترم،

السيدة والسادة أعضاء الحكومة المحترمون،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر المحترمون،

السيدات والسادة إطارات الحكومة ومجلس الأمة المحترمون،

الأسرة الإعلامية،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

تأتي مناقشة نص قانون المالية لسنة 2025، وبلدنا في غمرة الاحتفالات بسبعينية نوفمبر المجيدة، بهذه المناسبة نترحم بخشوع على أرواح شهدائنا الأبرار، كما نتوجه للباقين من مجاهدينا بدوام الصحة والعافية وطول العمر.

وبصفتي جزائريا أثمن بكل فخر وشموخ موقف الدولة الجزائرية بقيادة رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، كأول رئيس دولة عربية يجر قادة هذا الكيان الصهيوني للمحاكمة أمام محكمة الجنايات الدولية، ولو أن ثلة من الدول العربية اتخذت الموقف الجزائري لاستقلت فلسطين.

في إطار مناقشة نص قانون المالية لسنة 2025، يأتي هذا النص في ظرف يتميز بتحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي واستمرار النمو، خاصة خارج المحروقات واحتياطي الصرف في مستوى مريح والتحفيزات الضريبية للمؤسسات الناشئة، وما نثمنه في نص هذا القانون مواصلة المحافظة على الطابع الاجتماعي للدولة، حيث تعتبر ميزانية 2025 الأكبر منذ الاستقلال ولا يسعنا أيضا إلا أن نثمن الرؤية الاستراتيجية لرئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، خصوصا في القطاعات الرئيسية التي راهن عليها خلال الحملة الانتخابية، خصوصا في قطاع الفلاحة

شعبة الحبوب، حيث شارفت بلادنا على تحقيق الاكتفاء الذاتي من هذه المادة ووصل الناتج الفلاحي الخام إلى 35 مليار دولار لأول مرة في تاريخ الجزائر.

ولا ننسى أيضا الأمن المائي للبلاد من خلال محطات تحلية مياه البحر ومنجم غار جبيلات للحديد والصلب، ومنجم الفوسفات بتبسة.

وما لاحظناه من سلبيات في نص هذا القانون:

– عجز الميزانية 49٪، بالأرقام 62 مليار دولار، نتساءل عن سبل تغطية هذا العجز؟

– الدين العمومي له آثار سلبية على التضخم والاقتصاد وهو ما ينعكس على الحياة المعيشية للمواطن.

– هيكلة النفقات تسيطر عليها النفقات غير المنتجة (نفقات التسيير) والتحويلات الاجتماعية 82٪.

– ضعف النفقات الموجهة للاستثمار 18٪.

– إعتماد التوسع الضريبي عموديا إلى الزيادة في الضرائب والرسوم عوض التوسع أفقيا إلى الزيادة في الشريحة التي تشملها الضريبة.

في الجانب المحلي، أي ولاية المغير التي أمثلها:

قطاع الصحة:

يعاني من قلة الهياكل والتأطير المتخصص، حيث أن المريض في ولاية المغير يعاني الأمرّين وما زاد الطين بلة هو رفض مستشفيات الولايات المجاورة لاستقبال الحالات الحرجة، إلا بعد تدخلات خارجية.

ولهذا نطالب بالإسراع في إنجاز مستشفى 240 سريرا ومستشفى الأم والطفل لتخفيف الضغط عن الساكنة.

في قطاع الأشغال العمومية:

سجلنا بارتياح وتيرة إنجاز ازدواجية الطريق الوطني رقم 3، الذي تبقى منه 40 كلم، نطالب بتسجيلها في ميزانية 2025.

وبالموازاة، فإن الطريق الحالي من "الطريق الوطني رقم 3" أجزاء كبيرة منه أصبحت غير صالحة للسير وعليه يجب إعادة تقويته في أقرب وقت ممكن.

في قطاع السكن:

الولاية استفادت من برنامج معتبر، إلا أنه غير كاف نظرا للطلبات الكثيرة، نتمنى أن تكون للولاية حصة معتبرة خلال برنامج مليوني سكن.

في قطاع الري:

ولاية المغير هي أخفض منطقة على سطح البحر في الجزائر، وأكبر مشكل تعاني منه الولاية والذي يهدد الولاية برمتها هو مشكل صعود المياه الذي يتسبب في العديد من المشاكل، مثل اهتراء البنية التحتية، الطرقات، المساكن وموت النخيل، الذي يعتبر المورد الأساسي لكل العائلات.

لقد كانت لنا العديد من التدخلات والزيارات لمسؤولي هذا القطاع بخصوص هذا المشكل، حيث كان التعلل في كل مرة بضعف الميزانية، لأن المشروع ذو تكلفة عالية، في ظل هذه الميزانية نطالب بتسجيل هذا المشروع الهام.

قطاع النقل:

– الإسراع في إنشاء مؤسسة النقل الحضري وشبه الحضري.

– إنشاء محطتي النقل بالسكة الحديدية لمدينتي المغير وجامعة لأنهما عبارة على مواقف لا تتوفر على أبسط الخدمات، وهما عبارة عن مواقف من فترة الحقبة الاستعمارية.

وفي الأخير، نشكركم على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد عز الدين هبري، فليتفضل مشكورا.

السيد عز الدين هبري: شكرا للسيد الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، المجاهد صالح ڤوجيل،

السيدة، السادة الوزراء، ممثلو الحكومة المحترمون،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

الأسرة الإعلامية،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

يسعدني أن أتقدم أمامكم اليوم بمداخلتي حول قانون المالية لسنة 2025، الذي تضمن استراتيجية جريئة نحو تعزيز الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية المستدامة.

إن تخصيص 126 مليار دولار لهذه الميزانية الضخمة يعكس التزام الدولة الراسخ بقيادة السيد رئيس الجمهورية بتحسين ظروف حياة المواطن وضمان استقرار المجتمع، وهذه الميزانية التي تم توجيهها إلى قطاعات حيوية تؤكد على حرص القيادة السياسية على تطوير البنية التحتية وتعزيز الرفاه الاجتماعي، وهو ما يعكس الرؤية العميقة لبناء جزائر جديدة تنتصر لتحقيق توازن منفتح على فرص النمو في مختلف المجالات.

وفي هذا السياق، نجد أنه لا يمكننا إلا أن نثني على المجهودات الجبارة التي يبذلها رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، الذي يعمل بلا كلل ولا ملل لضمان تحسين الظروف المعيشية للمواطن، وهو ما تجسد في القرارات الحاسمة التي اتخذها لدفع عجلة التنمية وتوفير الفرص الاقتصادية للشباب والعائلات الجزائرية.

ومع ذلك لا يمكننا أن نتجاهل بعض التحديات القانونية التي تطرأ، حيث تم تعديل المادة 29 التي تُعدّل وتتمّم أحكام المادة 365 مكرر من قانون الضرائب المباشرة، على مستوى المجلس الشعبي الوطني، والتي تقتضي تخفيض الضريبة الجزافية الوحيدة، ولكن هذا التعديل قد يثير تساؤلات قانونية هامة، خاصة فيما يتعلق بمخالفة المادة 147 من الدستور، التي تنص على أنه لا يجوز اقتراح أو تعديل قانون يؤدي إلى تخفيض الموارد العمومية إلا إذا كان مصحوبا بتدابير تعويضية لزيادة إيرادات الدولة أو توفير مبلغ معادل في فصل آخر من النفقات العامة، بما أن هذا التعديل لم يتضمن أي تدابير لتعويض النقص في الإيرادات الناتج عن تخفيض الضريبة فإنه يعد خرقا لمقتضيات الدستور ويستوجب مراجعة هذا التعديل لضمان التوازن المالي للموارد العمومية.

وبعد الحديث عن هذه الجوانب القانونية، ننتقل إلى مسألة المراقبة الدقيقة لاستخدام المال العام، إن ما تم تخصيصه من ميزانية ضخمة للمشاريع التنموية يتطلب مستوى عال من الشفافية والرقابة المستمرة لضمان تحقيق النتائج المرجوة.

ولاية تيبازة التي تعرضت لفيضانات مدمرة في ماي 2023 خاصة الجهة الشرقية، تمثل حالة نموذجية لما قد يحدث عند غياب الرقابة الفعالة، فبالرغم من تخصيص مبالغ ضخمة لإعادة بناء المنطقة خاصة بلدية فوكة التي عانت كثيرا وتضررت بشكل كبير فإن تدهور المنشآت المنجزة مؤخرا بعد أمطار خفيفة كشفت بوضوح وجود خلل كبير في تنفيذ المشاريع، فغياب المراقبة الصارمة أدى إلى إهدار المال العام، مما يقتضي تحقيقا معمقا ومحاسبة كل من تسبب في التلاعب أو التقصير في تنفيذ المشاريع وفق المعايير التقنية المحددة.

إن استمرار هذا التراخي في الرقابة لا يمثل تهديدا فقط للمال العام، بل هو عائق حقيقي أمام تحقيق التنمية المستدامة التي ننشدها، لذا يجب أن تكون هناك آليات محاسبة صارمة تضمن عدم تبديد المال العام، وأن تساهم المشاريع في تحقيق قيمة اجتماعية واقتصادية حقيقية.

أما فيما يخص البنية التحتية فإن إنجاز الشطر الثاني من الطريق المزدوج بين حجرة النص والداموس يمثل مفتاحا استراتيجيا لدعم حركة النقل والأنشطة الزراعية والسياحية في ولاية تيبازة، إن استكمال هذا المشروع سيساهم بشكل كبير في تحفيز الاقتصاد المحلي ويحقق استدامة تنموية في المنطقة.

إن قانون المالية لسنة 2025 يعد فرصة تاريخية لدفع الجزائر نحو مستقبل مشرف ولكن نجاحه يعتمد على رقابة دقيقة على تنفيذ المشاريع ومحاسبة كل من تسوّل له نفسه الاستهتار بالأموال العامة، إن المسؤولية تقع على عاتقنا جميعا لضمان أن هذه الميزانية الضخمة تستثمر بشكل سليم وتحقق أهداف التنمية المستدامة لصالح المواطن والدولة.

شكرا على كرم الإصغاء والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد يوسف رضا بن هدية، فليتفضل مشكورا.

السيد يوسف رضا بن هدية: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد وزير المالية المحترم،

السادة الوزراء الأفاضل،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،

الأسرة الإعلامية،

الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.
سيدي الوزير المحترم،
نشكر ونحيي سيادتكم وإطارات وزارتكم على المجهودات والمساعي المبذولة لنص هذا القانون المعروض أمامنا.

بداية، سيدي الوزير، تتجه الاقتصاديات الكبرى إلى مقاربة تعتمد على خفض الضرائب ودعم الاستثمار وتوطين الصناعة لضمان توسع وزيادة القدرة الشرائية للمواطن، وهذه رؤية رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون ، حفظه الله، للحفاظ على الطابع الاقتصادي والاجتماعي للدولة الجزائرية.

بناء على هذه الرؤية:
– إعطاء الأولوية للمحافظة على المصالح الاقتصادية المكتسبة للدولة الجزائرية، سواء كانت عمومية أو خاصة.
– إيجاد آليات تعزيز الثقة لاستقطاب الأموال في السوق الموازية والمكتنزة لتفعيل الحركة الاقتصادية.
– الانتقال من استراتيجية الاستيراد إلى استراتيجية الإنتاج وتوطين الصناعة والمؤسسات العالمية المعنية بهذه المجالات، على غرار قطاع الألبان ومشتقاتها وزيت المائدة والمواد النباتية وإنتاج البذور.
– تنويع وخلق الثروة لزيادة مصادر الدخل وفق آلية تعتمد على استراتيجية لتعزيز رفع إنتاج المحروقات والثروة المنجمية.
– تحرير المبادرات لتشجيع الاستثمار في هذا القطاع واستحداث صندوق خاص لدعم المؤسسات الناشئة.

سيدي الرئيس المحترم،
سيدي الوزير المحترم،
من غير المعقول أن بعض الدول في أواخر السبعينيات من القرن الماضي أطرناهم بخبرة إطارتنا في مجال المحروقات واليوم فاق إنتاجهم إنتاج دولة قارة مثل الجزائر بعدة مرات.
سيدي الوزير،
جارتنا ليبيا الشقيقة ـ والتي هي في حالة حرب ـ تفوقنا في تصديرها للنفط بأكثر من ثلاثة أضعاف.
سيدي الوزير،
يجب أن تكون هناك رؤية استراتيجية لتكوين قوة مالية جبارة لمجابهة التحولات الجيوسياسية القادمة والتضخم العالمي، خاصة مع ارتفاع تكلفة إنتاج البترول وتراجع سعر البرميل بحيث لا نشكل إلا 1٪ من السوق الدولية.
السيد الوزير، نشكركم على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد محمد الهاشمي دبابش، فليتفضل مشكورا.

السيد محمد الهاشمي دبابش: شكرا للسيد الرئيس، بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.
السيد رئيس مجلس الأمة، المجاهد صالح ڤوجيل المحترم،
السيد ممثل الحكومة، وزير المالية المحترم،
السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان المحترمة،
السادة الوزراء،
زميلاتي الفضليات، زملائي الأفاضل أعضاء مجلس الأمة الموقر،
السادة الإطارات،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم.

إن التحديات الاقتصادية التي تواجهها الجزائر في الوقت الراهن تحتم علينا العمل بكل جدية وموضوعية لتقديم حلول مبتكرة وفعالة من شأنها تعزيز ودعم الاقتصاد الوطني وتوجيهه نحو التنمية المستدامة وهذا ما لمسناه في قانون المالية لسنة 2025، حيث جاء هذا القانون ليحدد خارطة طريق نحو تحقيق هذه الأهداف من خلال إصلاحات اقتصادية وتدابير مقترحة التي تصب في مجملها في سياق تشجيع الاستثمار وتعزيز المشاريع العمومية وتحسين مناخ الأعمال، فضلا عن تحسين القدرة الشرائية وتحفيز التحول الرقمي مع تسجيل غياب الأعباء الجبائية التي تمس جيب المواطن، ومواصلة ما تم تحقيقه من مكاسب في مجال التحكم في نسبة التضخم التي تراجعت بفضل نسبة تراجع المنتجات الغذائية.

ووفقا لتوجيهات رئيس الجمهورية، فإن قانون المالية لسنة 2025 يحافظ على الديناميكية المسجلة عن طريق متابعة التدابير المتخذة في السنوات السابقة التي تهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي وضمان الأمن الغذائي والمائي المستدام

والحفاظ على العدالة الاجتماعية والقدرة الشرائية للمواطن ودعم الطبقة ذات الدخل المحدود.

كما نشيد ونثمن ما يلي:

– خلق صندوق للتضامن الوطني ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية بهدف دعم مبادرات التضامن والاستجابة للفئات الضعيفة.

أما في ميدان العقارات:

أولا، نثمن تعديل المادة 89–18 ليتم إدراج تسوية العقارات غير المطالب بها أثناء عملية مسح أصحاب شهادة حيازة شهرة بعد انقضاء آجال الترقيم المؤقت المحدد بسنتين ومنه تفادي اللجوء إلى الجهات القضائية.

ثانيا، تبسيط إجراء المنازعات الجبائية من خلال إلغاء آجال أربعة أشهر للجوء إلى المحكمة الإدارية بعد انقضاء الأجل الممنوح للجان الطعن من أجل الفصل وتعديل وتيرة اجتماعات لجان الطعن الولائية وإضافة مستشار جبائي كعضو ضمن تشكيلة لجان الطعن الجهوية والولائية.

في مجال الرقمنة :

نشيد بتسهيل عملية رقمنة الإدارة الجزائرية وتضمن النص:

– الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة والجمركة لأجهزة الدفع الإلكترونية وكذا الإعفاءات الضريبية لدعم الأمن الغذائي.

– وأيضا تحفيز القروض الاستهلاكية وكذا دعم المقاولاتية والابتكار، من خلال التسهيلات الجبائية والمالية وبالتالي دعم اقتصاد المعرفة الذي سيساهم حتما في تطوير الاقتصاد الوطني ومسايرة الدول الكبرى .

أما في ولايتي الحبيبة بسكرة نناشد السيد عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية، باسمي وباسم ساكنة الولاية، هذه الولاية المجاهدة أن تحظى ببرنامج تكميلي خاص ونشكره على تجديد الثقة في السيد الوالي.

بالنسبة لقطاع الري :

نطلب منكم تسجيل محطة تصفية المياه المستعملة بدائرة أورلال التي سترفع الغبن عن إحدى عشرة بلدية من بلدية الزاب الغربي التي تعاني من مشكلة الصرف الصحي ويضاف لها الأهمية الاقتصادية من خلال توفر مياه السقي في مختلف المحيطات الزراعية المجاورة وواحات طولقة (أربعة ملايين نخلة) وحماية هذه الثروة الوطنية، وتسجيل أيضا بعض السدود وكذا بعض المناقب في الولاية خاصة بلدية مزيرعة.

أما قطاع الصحة:

– إعادة تقييم مشروع مستشفى 240 سريرا ليتم استلامه في الآجال المحددة بكافة المرافق والتجهيزات.

– إعتماد مستشفى الأمير نايف لأمراض الكلى والمسالك البولية كمؤسسة استشفائية متخصصة ذات ميزانية مستقلة عن مستشفى بشير بن ناصر الذي أصبح يعاني في هذا الإطار.

– إعادة تقييم مستشفى أمراض القلب والشرايين ببلدية بسكرة وكذا مستشفى الأمومة والطفولة في برج بن عزوز ليتم الشروع في إنجازهما.

– تسجيل مستشفى 140 سريرا بكل من طولقة وسيدي عقبة وزريبة الواد وكذا تسجيل مستشفى 60 سريرا بكل من أورلال ولوطاية .

أما في قطاع الشباب والرياضة:

نشكر رئيس الجمهورية على الدعم المطلق لهذا القطاع من خلال السلطات المحلية التي تسعى جاهدة لتلبية رغبة الشاب البسكري .

الآن، نطلب من معاليكم تأهيل ملعب 18 فبراير الذي أصبح لا يشرف فريق اتحاد بسكرة التاريخي الناشط في القسم الوطني الأول للموسم السابع على التوالي، وبهذه المناسبة، الشارع الرياضي البسكري يناشد السيد رئيس الجمهورية بتخصيص شركة وطنية.

أما قطاع التربية :

رغم افتتاح 20 مؤسسة تربوية في مختلف الأطوار إلا أننا نطلب من معاليكم تسجيل متوسطة في بلدية فوغالة وبرج بن عزوز وكذا سيدي عقبة وزريبة الواد وثانوية في بلدية ليوة، وتسجيل تسع مؤسسات تربوية في مختلف الأطوار ببلدية بسكرة.

بالنسبة لقطاع النقل :

– تعزيز مطار محمد خيضر الدولي التاريخي بخطوط جوية محلية ودولية، ونطلب من شركة النقل بالسكك الحديدية الإسراع في مشروع خروج السكة الحديدية خارج النسيج العمراني واستغلال الخط القديم لإنجاز الترامواي.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد عمر خمایاس، فليتفضل.

السيد عمر خمایاس: شكرا للسيد الرئيس، بسم الله الرحمـن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، المجاهد صالح ڤوجيل ،

السيد وزير المالية، ممثل الحكومة المحترم،

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام.

...(كلام باللهجة التارقية)...

نحن اليوم بصدد مناقشة قانون المالية لسنة 2025، حيث نسجل ارتياحنا لجملة من التدابير ذات الطابع الاجتماعي والاقتصادي التي تضمنها النص خصوصا تلك الرامية إلى تنويع الاقتصاد الوطني وجلب الاستثمارات خارج قطاع المحروقات وكذا تحسين الإطار المعيشي للمواطن، حيث نعتبرميزانية 2025 الأضخم والأقل رسوما والأكثر استثمارا.

السيد الرئيس،

السيد وزير المالية،

في هذه اللحظة التاريخية ونحن نناقش قانون المالية لسنة 2025 نشيد بسياسة رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، الذي جعل شعار خطاباته «المصارحة والمكاشفة في ظل الجزائر الجديدة» والذي يقف على كل صغيرة وكبيرة وكيف لا وهو يراقب عن كثب كل ما يجري في الجزائر العميقة، وهذا ما يظهر جليا في توقيفه للمسؤولين المتقاعسين في مهامهم وهذه رسالة واضحة لأن كل مسؤول متقاعس سيكون مصيره خارج حسابات الرئيس .

السيد الرئيس،

السيد وزير المالية،

في السنتين الأخيرتين ضخت الدولة مبالغ وأغلفة مالية ضخمة من أجل التنمية المحلية خاصة على مستوى الولايات الجديدة لكن على مستوى ولاية جانت الفتية نسجل ـ بأسف ـ استهلاكا بطيئا جدا للأغلفة المالية خاصة على مستوى المشاريع القطاعية، هنا نتساءل على طريقة تسيير الشأن العام في ولاية جانت؟ ونطالب بلجان لمعاينة واقع التنمية وما أسباب الركود التنموي الذي تعيشه الولاية ونحن نأمل أن تكون ولايتنا ضمن الولايات الرائدة مستقبلا.

السيد الرئيس،

السيد وزير المالية،

نطالب برفع التجميد وتسريع وتيرة إنجاز كل المشاريع التي لها علاقة مباشرة بالمواطن وتسجيل مشاريع استراتيجية على مستوى ولاية جانت خاصة في القطاعات الحيوية (النقل، السياحة، الصحة، الأشغال العمومية، والتجارة).

– تسجيل توسعة لمطار جانت الذي يشهد توافد السياح من كل أنحاء العالم وبالتالي المساهمة في الحركة السياحية من وإلى جانت.

– ضرورة تسجيل عملية استعجالية لازدواجية الطريق الرابط بين بلديتي جانت وبرج الحواس على مسافة 140 كم.

– ضرورة تسجيل طريق أماڤيد الحيوي الذي يعتبر حلم الساكنة.

– تسجيل عملية إنجاز مستشفى 60 سريرا ببلدية برج الحواس التي تعتبر همزة وصل بين جانت وإليزي وتمنراست، وبالتالي تدعيم الخدمات الصحية.

– التدخل من أجل تسريع إنجاز مستشفى 120 سريرا بجانت الذي يسير بوتيرة إنجاز بطيئة جدا حتى يتم تسليمه في الآجال المحددة.

– التدخل من أجل تسريع إنجاز العيادة المتعددة الخدمات ببرج الحواس التي تراوح مكانها منذ سنة 2019 من أجل تسليمها وفتحها أمام المواطنين.

السيد الرئيس،

السيد وزير المالية،

هذه عينة للمشاريع التي لها علاقة مباشرة بالمواطن لكن لم تر النور ولم يتم استغلالها من طرف المواطنين، لذا نلتمس منكم التدخل من أجل إعطاء تعليمات للمسؤولين المحليين من أجل حلحلة الملفات العالقة والوقوف على المشاريع التنموية حتى يتم الاستفادة منها من طرف الساكنة.

السيد الرئيس،

نحن، في إطار الحملة الانتخابية زارنا السيد رئيس الجمهورية وأعطى لنا وعدا بأنه سيكون هناك لقاء مرتقب للحكومة على مستوى ولاية جانت، ونحن نأمل ونرتقب هذا اللقاء الذي نأمل أن يكون فيه تسجيل لمختلف

المشاريع وحلحلة كل الملفات.

ومن هذا المنبر نثمن القرار الشجاع من طرف السيد الرئيس، بصفتي ممثلا للساكنة.

السيد الرئيس،

أخيرا، نسجل بكل أسف وحسرة، رغم وجود كفاءات وإطارات بولايتي جانت وإليزي، والتي بإمكانها المساهمة والمشاركة في بناء الجزائر الجديدة إلا أنه لم تعط لها الفرصة في مختلف التعيينات في مفاصل الدولة (رؤساء دوائر، ولاة، وزراء، سفراء) من أجل المساهمة في رسم سياسة الدولة كما طلبنا ذلك مرارا وتكرارا خلال بيان السياسة العامة لسنة 2023.

تحيا الجزائر والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد عمار بن معمر، فليتفضل مشكورا.. غائب، السيد لخضر مولاي سعدون.. غائب، الكلمة للسيد شفيق سي علي.

السيد شفيق سي علي: شكرا للسيد الرئيس، بسم الله الرحمـن الرحيم.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، المجاهد صالح ڤوجيل،

السادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بداية، وإذ نؤكد على ارتياحنا لجملة التدابير ذات الطابع الاجتماعي والاقتصادي التي تضمنها نص قانون المالية، والتي تهدف لتحسين الإطار المعيشي للمواطنين ومواصلة تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية وجلب الاستثمارات الخلاقة للثروة خارج قطاع المحروقات حفاظا على المكتسبات خاصة تلك المتعلقة بالطابع الاجتماعي للدولة، وتجاوزا للتحديات والرهانات التي تواجه الدولة داخليا، إقليميا وعالميا، وهو ما يعكس الإرادة السياسية القوية لرئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، لترقية نوعية حياة المواطنين والتي التزم بها في جميع خرجاته من خلال تخصيص ميزانية ضخمة لتجسيد مختلف المشاريع.

فإننا ندعو السادة الوزراء إلى الاستثمار أكثر في مجالات خلاقة للثروة، على غرار المجال الفلاحي والسياحي زيادة على المجال الصناعي.

كما ندعو أيضا بنك الجزائر والمجلس النقدي والمصرفي لصياغة تصور جديد من شأنه تحسين سعر صرف الدينار بما يساهم في تعزيز التنمية الاقتصادية.

سيدي الوزير،

كلنا أمل في ضرورة تسريع الرقمنة خصوصا في قطاعات المالية والجمارك و إضفاء شفافية أكبر على تسيير الإيرادات والنفقات التي تتيح لنا أيضا ـ على سبيل المثال لا الحصر ـ متابعة ملف السكن وضمان وصوله إلى مستحقيه، وترشدنا أيضا لتدارك التأخر في التنمية ببعض المناطق على المستوى الوطني، مع وضع استراتيجيات تنموية قطاعية تتكامل مع مشاريع البنية التحتية تكريسا للعدالة في توزيع الثروة.

وبما أن هذه الميزانية تتطلب الجودة في الإنفاق قصد تحقيق الأهداف المرجوة، وحفاظا على الأموال العمومية، فإننا نؤكد على ضرورة الرقابة والتقييم والمساءلة في تجسيد هذه المشاريع ميدانيا، فالمتتبع لعدد الملفات التي عرضت على التحقيق والمتعلقة بإبرام الصفقات العمومية، وكذا عدد الأعوان العموميين أو المنتخبين الذين تمت متابعتهم في قضايا فساد، وعدد الأحكام القضائية التي صدرت عن القطب الجزائي المختص في الجرائم الاقتصادية والمالية يجعلنا، السيد الوزير، نؤكد على ضرورة الرقابة والمراقبة ضمانا للنزاهة في التسيير والشفافية في الإنفاق، وفي نفس الوقت، سيدي الرئيس، يجعلنا أيضا نتحسر على مقولة الراحل هواري بومدين رحمه الله: «من الونشريس هاز الشكارة تاع الدراهم يوصلها حتى لمغنية ما يخصش منها فلس واحد».

فالقضية، معالي الوزير، هي قضية رجال أيضا، وبالرغم من ذلك ثقتنا كبيرة في العدالة الجزائرية ودعمنا مطلق للأسلاك الأمنية المشتركة في مكافحتها لظاهرة الفساد.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة للسيد فريد بسايح.

السيد فريد بسايح: شكرا للسيد الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة الموقر، المجاهد صالح ڤوجيل،
السيد وزير المالية المحترم ،
السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان المحترمة،
السيد رئيس لجنة المالية المحترم،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الأفاضل،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
سيدي الرئيس المحترم،
السادة الحضور الكرام ،

يأتي نص قانون المالية الجزائري بعنوان 2025 ضمن سياق عالمي متقلب وغير واضح المعالم بفعل عديد العوامل والحسابات والمصالح ، لكن المشرع الجزائري من خلال هذه المسودة تمكن من رسم سياسة مالية متزنة وآمنة وسيادية وهي قيم بأبعاد وطنية ودولية عززت من فرص الأمن المالي وكذا من فرص الصمود في بيئة لا تعترف بالحلقات الضعيفة.

نص قانون المالية 2025 جاء متناغماً مع توجهات الدولة الكبرى، خاصة، في هذه الجوانب:

1 – حماية الطابع الاجتماعي للدولة .
2 – وضع تدابير من شأنها تشجيع الإنتاج المحلي.
3 – تحقيق الأمن المالي كمظهر من مظاهر السيادة المالية الوطنية.
4 – تجسيد العدالة الاجتماعية .
5 – مراعاة التقلبات المالية العالمية في ظل استمرار عديد البؤر.

كما يعلم الجميع أن قانون المالية هو أهم القوانين الوطنية، أهمها ثقلا وتأثيرا، لأنه وقود حركية الحكومة على مدار سنة كاملة وهو الضامن لحياة شرايين الدولة في هذه المدة لذلك فمسألة إعداده مسألة مفصلية وحاسمة وحتى مرحلة مناقشته ينبغي أن تتم بكل حذر وموضوعية وبرؤية صائبة.

وفي هذا السياق، فإن هذا النص في عمومه يعد ضرورة فرضتها مصالح الوطن وأملتها الظروف الخارجية، وهو رسم منهجي للسياسة المالية سيكون عام 2025 أمدا لها، فإجمالا النص عبّر عن رؤية وطنية واضحة حافظت على تقاليد الدولة في موضوع الطابع الاجتماعي وفي تشجيع المنتوج الوطني ، لكن هذا لا يمنعنا من ذكر عديد الجوانب التي نرى فيها مصلحة الوطن والمواطن وهي :

1 – فتح الاستيراد بالنسبة للبضائع والسلع التي سجلت ندرة أو عدم إنتاجها محليا.
2 – إعادة النظر في ميزانيات الولايات في صورة ولاية معسكر التي تجاوز تعداد سكانها المليون والتي تعرف حركية مشهودة في أكثر من صعيد.

والآن أضع بين أيديكم عديدا من الانشغالات المحلية:

1 – إعادة تهيئة أربعة مستشفيات بولاية معسكر مبنية بالبناء الجاهز والتي أصبحت تشكل خطرا على المرضى والمستخدمين على حد سواء بفعل التقادم الزمني الكبير الذي مر عليها.
2 – إعادة تهيئة وتجهيز بعض العيادات المتعددة الخدمات من أجل بلوغ خدمات صحية راقية.
3 – تقديم تسهيلات بخصوص توظيف خريجي المدارس الخاصة للشبه الطبي في ظل الشغور الكبير المسجل في بعض الأسلاك.

السيد الوزير المحترم،

كما ننتهز فرصة مناقشة هذا النص من أجل طرح موضوع منحة البطالة الذي يعد سابقة فعلا ويحسب للسيد رئيس الجمهورية الذي رفع الغبن عن شريحة واسعة من المجتمع، لذلك أطلب إعادة النظر في شروط الاستفادة من المنحة لتشمل فئات أكثر من 40 سنة التي فاتتها فرص التوظيف، كما أطلب من المعنيين الإسراع في إعادة المنحة للكثير من المستفيدين بحجة عدم التحاقهم بالتكوين، فمعظم الحالات لم تصلهم الرسالة ومنهم من لا يعرف حتى قراءة الرسالة أو فهم معناها.

كما نطلب إعادة بعث خط السكة الحديدية من جديد خط سعيدة ـ معسكر ـ محمدية مع محطات القطار بالمدن التي يمر منها (المشروع قيد الدراسة منذ سنوات).

– ولاية معسكر بحاجة إلى مشروع مركز علاج الأمراض السرطانية.

– الرفع من الحصص السكنية لتكفي حاجة الولاية المليونية، ولاية الأمير عبد القادر.

وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة للسيد عمار بن معمر، فليتفضل مشكورا.

السيد عمار بن معمر: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وبعد؛

السيد رئيس مجلس الأمة الموقر، المجاهد صالح ڤوجيل المحترم،

السيد ممثل الحكومة، وزير المالية المحترم،

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان المحترمة،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

السادة الإطارات،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

لا يختلف اثنان أن عهدة السيد رئيس الجمهورية الأولى كانت مثمرة وترجم كل التزاماته (54) على أرض الواقع بالرغم من الظروف الصعبة التي عاشتها الجزائر داخليا وخارجيا في كل القطاعات، خاصة، الاقتصاد، التكنولوجيا، الرقمنة، الصحة، الفلاحة والقائمة طويلة، إلا أننا انتصرنا ومازال مسار النجاح متواصلا بفضل حكمة وبصيرة واجتهاد رجال الدولة تحت قيادة رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، وفي نفس السياق أثمن كل إضافة مست ولايتي ميلة، خاصة، في قطاع الصحة، الأشغال العمومية، السياحة، الاستثمار والسكن وبالرغم من هذا إلا أن ولايتي لم تأخذ حقها الكامل من مطالب المواطنين التنموية لتصبح في مصاف باقي الولايات، وإنني أذكر وألح على سيادتكم المحترمة بما يلي:

قطاع الصحة:

1 ـ المطالبة بتسجيل مشروع إنجاز مستشفى 60 سريرا ببلدية القرارم قوقة.

2 ـ الإسراع في تسجيل مشروع إنجاز مستشفى الأم والطفل ببلدية ميلة.

3 ـ تسجيل برنامج خاص لمرضى السرطان في ولايتي وذلك للانتشار المخيف في كل سنة.

قطاع الأشغال العمومية:

1 ـ فك العزلة عن ولاية ميلة من خلال تسجيل مشروع إنجاز ازدواجية الطريق بين عاصمة الولاية ـ فرجيوة وازدواجية الطريق بين القرارم قوقة ـ جيجل.

2 ـ تسجيل مشروع ازدواجية الطريق بين وادي العثمانية – التلاغمة.

3 ـ تكملة الشطر من ازدواجية الطريق بين عاصمة الولاية ـ الطريق السيار.

4 ـ تكملة الشطر الثاني من الطريق بين الحيطان لنجاعتها الاقتصادية والتجارية.

5 ـ عرفت شلغوم العيد قفزة تجارية وصناعية نوعية مما يجبرنا على ربطها بالطريق السيار مباشرة عبر منفذ بجانب المدينة.

قطاع السكن:

نشكر سيادة الوزير على تسجيل القطبين الحضريين (ميلة ـ بويقور وادي العثمانية) لحل مشكل نقص الأوعية العقارية في ولاية ميلة، لاحتضان مختلف الصيغ السكنية أو حتى مؤسسات الدولة.

وعليه، سيادة الوزير المحترم، نشد على يدك من أجل إكمال هذا المسعى لتسجيل حصص سكنية معتبرة.

ـ تسريع وتيرة إنجاز سكنات عدل 3.

قطاع الفلاحة:

ولايتي فلاحية بامتياز ونسعى دائما وإياكم إلى تطويرها لتسجيل أرقام قياسية في زراعة عدة منتوجات فلاحية على غرار الثوم، البصل، البطاطا، الحمص، القمح، الشعير وغيرها.

وعليه، وجب توفير الإمكانيات اللازمة لذلك منها:

ـ المطالبة بتوسعة مساحات السقي في جنوب الولاية (التلاغمة، وادي سقان حتى المشيرة ولاد خلوف).

ـ وإنجاز محيط سقي جديد في شمال الولاية من بلدية ميلة إلى وادي النجاء وفرجيوة.

قطاع الصناعة:

عرفت ولاية ميلة مؤخرا حركية كبيرة في هذا القطاع، حيث سجلنا ارتياحا كبيرا في نسبة رفع العراقيل عن أغلب الاستثمارات، خاصة تلك الموجودة في هذه المناطق الصناعية (شلغوم العيد، وادي العثمانية، وادي سقان وتاجنانت).

ما نطلبه هو تسجيل منطقة صناعية في بلدية التلاغمة لما لها من موقع استراتيجي وكذلك تفعيل مصانع بلدية ميلة وعين التين وفرجيوة.

قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية:

تعرف ولايتي ضعفا كبيرا وغير مقبول في هذا القطاع

خاصة مع المتعاملين الاقتصاديين (موبيليس، أوريدو، جازي) ليصل الأمر في بعض المناطق إلى العزلة الكاملة ما نطلبه، سيادة الوزير، هو رفع حصص الولاية من مشاريع هذا القطاع لتغطية الضعف الكبير فيه.

عاشت الجزائر، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد سيد أحمد عقبوبي، فليتفضل مشكورا.

السيد سيد أحمد عقبوبي: شكرا للسيد الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

السيد وزير المالية المحترم،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته،

يعتبر قانون المالية لسنة 2025 أول قانون مالية في العهدة الثانية للسيد رئيس الجمهورية وسيكون بلا شك أداة وآلية لتجسيد جملة من الوعود التي أطلقها ومن أهمها الحفاظ على الطابع الاجتماعي للبلاد وعدم فرض ضرائب ورسوم جديدة قد تثقل كاهل المواطنين، وحماية قدرتهم المعيشية، كما يعتبر هذا القانون أكبر قانون مالية في تاريخ الجزائر، وهو قانون أهداف وبرامج ومشاريع لما جاء بها.

السيد الرئيس،

رغم الأرقام الرادة فيه والأرصدة الكبيرة المخصصة له، فإن المواطن لا يهمه ذلك من الحسابات والاعتمادات بقدر ما يهمه أن يرى هذه الأرقام والأرصدة تجسد في الميدان وتنعكس إيجابيا على حياته المعيشية وقدرته الشرائية ومحيطه الاجتماعي والاقتصادي والتنموي، ونتمنى أن يحقق هذا القانون أهدافه المسطرة وطموحاته المرجوة وذلك ما يتمناه المواطن البسيط.

السيد الرئيس،

كما يعلم الجميع، فإن ولاية مستغانم حباها الله بموقع هام جعل منها ولاية فلاحية وسياحية وصناعية وميناءية بامتياز وقد أصبحت خلال السنوات الماضية قبلة وواجهة مفضلة للمصطافين والباحثين عن الراحة والهدوء، لأن الولاية تتميز بمناظر طبيعية خلابة وشواطئ عديدة جميلة وهادئة، غير أنه ورغم ذلك فإن الولاية تحتاج إلى ميزانية إضافية وبرنامج تكميلي حتى تتمكن من إتمام وتحديث وإنجاز بعض المشاريع الهامة، كما أنّ هناك مشاريع ورغم أهميتها لم يرفع عنها التجميد وتحويلها من أجل إتمام وتوسعة الطريق الاجتنابي الرابط بين الحجاج ـ سيدي لخضر على مسافة 20 كلم، خاصة وأن هذا الطريق يعرف حركة مرورية كبيرة وخانقة في فصل الصيف.

كما أنه يجب كذلك في هذا الصدد:

1ـ وضع قنوات الصرف الصحي بالمناطق الريفية.

2ـ إنجاز ممرات سفلية لفك الخناق المروري وسط المدينة.

3ـ وضع خزانات المياه في المناطق الريفية التي لايوجد بها آبار، وقد أكد على ذلك السيد رئيس الجمهورية في عهدته الأولى.

4ـ تطوير وتدعيم بالإمكانيات والوسائل مؤسسة الجزائرية للمياه والديوان الوطني للتطهير.

السيد الرئيس،

لا يفوتني هنا أن أنوه بالمجهودات المبذولة والملموسة والسرعة في إنجاز المشاريع التي تقوم بها السلطات المحلية لولاية مستغانم وعلى رأسها السيد الوالي، وخير دليل على ما أقوله هو الواجهة البحرية لصلامندر التي أنجزت في ظرف قياسي.

السيد الرئيس،

إننا نأمل أن تكون الحكومة المقبلة المنتظرة في مستوى التطلعات وتتمكن من تحريك عجلة التنمية بطريقة أسرع حتى تظهر ثمار الميزانية الضخمة في هذا القانون، ويقطف ثمارها المواطن البسيط ويعيش في رفاه اجتماعي ونماء اقتصادي ملموس ومجسد على أرض الواقع.

شكرا والسلام عليكم

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد مبروك دريدي، فليتفضل مشكورا.

السيد مبروك دريدي: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي رئيس مجلس الأمة الموقر، المجاهد صالح ڤوجيل،

السيد وزير المالية، ممثلا للحكومة،

السادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي،

أسرة الإعلام،

الجزائريات والجزائريون،

السلام عليكم ورحمة الله.

سيدي الرئيس، أشكو لك همّا عشته وأنا أكتب هذه النقاط في مناقشة قانون الميزانية ووجدتني خجلا أن أذكر ولايتي ومطالبها، لذلك أحب أن أنوب عن كل الولايات الجزائرية لأنها متشابهة في المطالب، وهنا أشير إلى إشكالية أرجو تسجيلها وهي قضية تسجيل المشاريع ورفع احتياجات الساكنة في كل الولايات، القانون 18 ـ 15 العضوي لا يشركنا كمؤسسة تشريعية في تسجيل المشاريع ولايشركنا في التحكيم، فنجد أنفسنا في درس إملاء للمطالبات والحكومة نعرف أنها تحصي العراقيل والمشاريع المتوقفة والمجمدة وحاجة الساكنة بدقة، وثقتنا في ذلك.

وينوب السيد رئيس الجمهورية عن كل الجزائريات والجزائريين في تسجيل ذلك ورفع انشغالاتهم.

سيدي الرئيس المحترم،

السيد الوزير، ممثلا للحكومة،

أضرب مثالا بميزانية الثورة التحريرية التي كانت من حليّ الجزائريات والجزائريين، من شويهاتهم وبقراتهم وقمحهم وشعيرهم ومع ذلك انتصرت وحققت الحرية والسيادة والاستقلال، نحن الآن أمام ميزانية بملايير الدولارات ولكن النقائص، ربما، أو المطالب أكبر من المبالغ المرصودة كما نسمع في المطالبات.

تحتاج الميزانية إلى التخطيط والاستشراف، نبارك قرار السيد رئيس الجمهورية في استحداث وكالة لهذا الأمر ونطالب بأن تذهب الميزانية نحو ما يسمى بالأقاليم الاقتصادية ولا نبقى نتكلم عن كل ولاية على حدة، الإيرادات معضلة الميزانية فهي دائما أقل من النفقات، كيف يمكن استدراك ذلك؟ كيف يمكن أن نبتكر الثروة والمداخيل؟ وأتصور جازما ككل الجزائريين أن البترول والثروة ليست بديلا لدم الشهداء.

الجهاز البيروقراطي، والسيد رئيس الجمهورية قال ذلك بصراحة هو عوضا أن يكون جهازا لتوفير الشروط والأسباب أصبح في بعض الأحيان عائقا، كذلك، السيد الوزير، أرجو تسجيل انشغالي كعضو في المؤسسة التشريعية أن قضية الإنجاز بالنسبة للمشاريع هي كارثة في كثير من القطاعات وفي كثير من الولايات، توجد مشاريع إلى الآن، سيدي الرئيس، منذ سنة 2014 متوقفة أو منها من سنة 2015 من جمدت وهناك من لا نملك عنها حتى إجابة للمواطن عن مآلها، أنا أعطيك مثالا عن مستشفى العلمة 240 سريرا، قريبا يصبح من الأطلال ولم تستأنف به الأشغال بعد وكذلك ذراع الديس هو سد استراتيجي للتحويلات المائية.

إذن، في العموم أنا أدرك وأقف باحترام للحكومة وأدرك أنها تعرف انشغالات مواطنيها ولكن نسأل بصوت المؤسسة التشريعية، ما محلنا في تسجيل المشاريع؟ ما محلنا في التحكيم؟ ما محلنا في رفع الانشغالات؟ سبعون سنة مضت على صرخة الحق التي أرست هذا البلد المستقل الحر، سيبقى كذلك ولنا في الثوار والشهداء والمجاهدين أسوة، كيف ننفق من جهدنا ودمنا لميزانية تحقق النتائج وترضي المواطن في الحد الأدنى على الأقل.

عاشت الجزائر حرة مستقلة، رحم الله الشهداء والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد محمد سالمي، فليتفضل مشكورا.

السيد محمد سالمي: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على نبينا الكريم.

السيد الرئيس،

السيدة والسادة الوزراء،

زملائي الأعضاء،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

في شهر الثورة نناقش هاته الميزانية التي عرف فيها معدل النمو ارتفاعا محسوسا ما يعتبر انتصارا على التضخم، فكل عام والجزائر بخير ورخاء ومنتصرة على أعدائها.

في بداية تدخلي، أود أن أتوجه إلى السيد رئيس

الجمهورية بأجلّ آيات الشكر والامتنان على ما قدمه للوطن وبالأخص ولاية تندوف، الانطلاق الفعلي لمشروع غار جبيلات من سكة حديدية وكذا المنجم وطريق الزويرات وكذا البرنامج التكميلي للولاية، وبهذا الصدد، أشكر كل السلطات المحلية وعلى رأسها السيد الوالي على مسايرة المشاريع وخاصة البرنامج التكميلي.

السيد الوزير،

هل فكرتم في إعادة دراسة خط بشار ـ سعيدة للسكة الحديدية الذي يعرف كل شهر توقفا؟ هل يؤثر ذلك على مشروع غار جبيلات؟

إعادة النظر في ضريبة البيئة على المؤسسات المصنفة بمناطق الجنوب، حبذا لو نربطها برقم الأعمال، لا يعقل أن محطة الخدمات في برج باجي مختار لها نفس الضريبة بالنسبة للعاصمة وهي مقيدة بحصة، لأن ظروف التهريب تفرض على الوالي أن يخصص لها نسبة صغيرة من المحروقات.

إن مفهوم التنمية في نظرنا ليس جلب مقاولين أو شركات من الشمال في كل مرة ثم تغادر المنطقة، بل كم تركت خلفها من مقاول تم تكوينه والشركة في طور الهيكلة لدعم التنمية في هذه المناطق رغم تعدد برامج الدولة من برامج تنمية مناطق الظل في المناطق الحدودية، من برامج تكميلية، وهذا الهدف منه حماية أبناء المناطق الحدودية من الانحراف.

ـ أين وصل مشروع المنطقة الحرة بتندوف؟

ـ تغيير القوانين الخاصة بالقروض وجعلها مرنة وسلسة، خاصة بالنسبة إلى الجنوب.

ـ تغيير مهنة البنك حتى أصبح يمارس وظيفة الشرطي والمراقب المالي والجمركي ووكالة الاستثمار.

السيد الوزير، لدينا حالة على سبيل المثال وهي عيادة خاصة بتندوف، عندما لجأت للبنك من أجل الحصول على قرض اشترط أن يكون من ضمن فريقها الطبي طبيب أخصائي في أشعة السكانير، والأطباء الأخصائيون في هذا المجال عددهم قليل على المستوى الوطني وأجره يصل إلى مائة وخمسين مليونا، كيف يتمكن صاحب العيادة من تأمينه أي يدفع له أجره لمدة ستة أشهر لكي يقبل البنك منحة القرض، هذا لا يعقل، السيد الوزير!!!

الصحة:

وهنا أقف لأكرر شكري للسيد رئيس الجمهورية على العناية الكبيرة التي أولاها لقطاع الصحة.

ـ أقر السيد رئيس الجمهورية بزيادة رواتب الأطباء، فهل أخذت هذه بعين الاعتبار؟ ولماذا؟

ـ بعد زيارة السيد رئيس الجمهورية لولاية تندوف واستمع إلى مشاكل المنطقة من طرف الأعيان أرسل السيد وزير الصحة بصفة استعجالية لدراسة كل النقاط المطروحة وبالرغم من تسجيل السيد الوزير لجميع النقاط إلا أنه لحد الساعة لم يحرك ساكنا ولم يتغير في الوضع شيء.

ـ وبالرغم من وجود أربع غرف للعمليات بمستشفى تندوف إلا أنها كلها بحاجة إلى إعادة هيكلة للنقائص الكثيرة المسجلة بها والتي يشتكي منها الأطباء الممارسون.

ـ مازلنا، سيدي الرئيس، نعاني من نقص الأطباء الأخصائيين بالولاية، ما يدفع المرضى للتنقل إلى الشمال وهنا تطرح المشكلة، فالأعمار بيد الله، لكن الموت قضى على أربعة مرضى خلال الأسبوع الماضي بالولاية بسبب انتظارهم لأكثر من عشرين يوما ولم يجدوا سريرا لاستقبالهم في مستشفيات الشمال.

ـ وهنا أكرر الطلب بمنح الصفقات الخاصة بالمستشفيات للشركات الوطنية للإسراع في الإنجاز.

نطرح السؤال: ماهي أسباب تنازل وزارة الصحة عن توفير أجهزة لفئة الصم ـ البكم؟

ـ توفير الأدوية وتوزيعها بصفة عادلة.

ـ نثمن المساعدات التي تقدمها لنا الشركات العمومية بالولاية وعلى رأسها (SNTP) وكوسيدار من شراء مولدات كهربائية وتهيئة المستشفيات التي نحن نعاني منها.

قطاع السكن:

نثمن المجهودات المبذولة من طرف القطاع من برامج سكنية بجميع الصيغ، إلا أننا نسجل هنا الملاحظات التالية:

ـ تصريح السيد الوزير بعدد كبير من الوحدات السكنية بجميع الصيغ وهنا ألتمس التصريح بتفصيل كل حصة على حدة، لا يمكن أن يحصي وزير السكن الحصيلة الخاصة بالبناء الريفي وقطع الأراضي تحسب للسيد الرئيس، تحسب لوزارة المالية، تحسب للسلطات لوفرة المال، السيد وزير السكن قم بإحصاء ما أنجزته أنت.

والملاحظة الثانية الخاصة بإسناد إنجاز كل المشاريع الكبرى للشركات الأجنبية، أين حصة الشركات الوطنية؟ نفتح قوسا، المستفيدون من هذه المشاريع هم الأفارقة أي اليد العاملة الإفريقية في الشركات الأجنبية وهدر العملة الصعبة.

إن المستفيدين، بمجرد استلامهم السكن يبدأون بالهدم لإعادة بعض أجزاء السكن... (وهو ما أعتبره هدرا للمال العام وعليه ألتمس إيجاد صيغة مثلى للحد من هذه الظاهرة.

قطاع الفلاحة:

نثمن وندعم الاهتمام الواضح لرئيس الجمهورية بهذا القطاع، إلا أنني أسجل بعض الملاحظات فيما يلي:

ـ إيجاد حل لكثرة الوسطاء بين الفلاح والمستهلك.

ـ في سنة 2022 تم وضع حجر الأساس من طرف وزير الفلاحة لبناء معهد لتطوير شجرة الأرقان الذي أقره السيد رئيس الجمهورية وإلى يومنا هذا مازال المشروع يراوح مكانه ولم يتم تسجيل العملية إلى حد اليوم.

العدالة:

ـ أين مشروع محكمة بلدية أم العسل رغم صدور المرسوم؟

السياحة:

ـ ماهي أسباب عدم صدور مرسوم تصنيف المناطق السياحية بالولاية منذ 2022؟

الري:

طلب دعم ميزانية كل من الجزائرية للمياه والديوان الوطني للتطهير كما صرحتم به ـ السيد الوزير ـ في الزيارة الأخيرة للمنطقة.

الطاقة:

نظرا لما يتطلبه مشروع غار جبيلات، يطالب المستثمرون بتسهيلات من أجل جلب مادة المتفجرات.

قطاع العمل:

إعادة النظر في شطب المستفيدين من منحة البطالة بسبب عدم الاستجابة لرسالة نصية بالهاتف ترسل لهم باللغة الفرنسية.

شكرا على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته).

السيد الرئيس: يكفي، بارك الله فيك، شكرا، شكرا، آخر متدخل هو السيد محمد عمرون، فليتفضل مشكورا.

السيد محمد عمرون: شكرا للسيد الرئيس، بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد وزير المالية المحترم،

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

السادة الإطارات المحترمون،

السيدات والسادة أعضاء مجلسنا الموقر،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم.

في البداية، السيد الوزير، أود أن أذكّر بأن هذه الميزانية هي الميزانية الأولى التي يتم إعدادها بعد انتخاب السيد رئيس الجمهورية لعهدة ثانية، لما تكتسيه من أهمية خاصة بالنسبة إلينا كونها تعكس مباشرة رؤية السيد رئيس الجمهورية والتزاماته التي قدمها للشعب الجزائري خلال حملته الانتخابية ونال ثقة الأمة فيها.

لذلك في قراءة سياسية على عجالة بالنسبة لقانون المالية هناك ثلاث نقاط استوقفتني، أتمنى أن يستمع إلي السيد الوزير وهي:

الأولى هي اجتماعية الدولة الجزائرية، طبعا، حجم الرواتب والتحويلات الاجتماعية الكبيرة التي قدرت بحدود 44 مليار دولار مهمة جدا، بمعنى أن هناك تأكيدا على استمرارية اجتماعية الدولة بالرغم من الظروف الإقليمية والدولية المعروفة.

النقطة الثانية، التي يجب أن ننوه بها فيما جاء في قانون المالية وهو أننا نتجه شيئا فشيئا نحو اقتصاد رائد (نسبة النمو المتوقعة، حجم التضخم المتوقع)، جعلنا نقول أننا نسير بخطى ثابتة نحو اقتصاد رائد، على الأقل، على مستوى شمال إفريقيا والشرق الأوسط.

النقطة الثالثة، التي يجب أن ننوه بها فيما يتعلق بقانون المالية وهو الاهتمام بخلق الثروة، عندما نقرأ بأن هناك تخصيص ما يقارب 19٪ من النفقات العمومية للاستثمار المباشر نقول بأننا في الاتجاه الصحيح من أجل خلق الثروة.

لكن استوقفتني أيضا نقطة إيجابية يجب أن ننوه إليها وأننا كنا نعاني منها كبرلمانيين وحتى الباحثين وهي في كثير من الأحيان كانت التوقعات الحكومية مع التقارير الدولية متباعدة وفي أحيان أخرى متناقضة، في السنوات الأخيرة، الحمد لله، التقارير الصادرة عن الهيئات المالية

والدولية والمنظمات العالمية تشكل مبعث ارتياح لنا، ليس فقط كما قلت لأنها تؤكد على المنحى الإيجابي للاقتصاد الوطني ولكن تتقارب مع التوقعات الحكومية، بمعنى أننا شيئا فشيئا نسير نحو التحكم في مؤشرات القياس، وأعتقد بأن هذه أيضا من فضائل ونتائج الرقمنة، رغم ذلك هناك نقطة استوقفتني في هذا التقرير على اعتبار أنها، دائما، كانت محل نقاش ومازال لم أر إبداعا في كيفية معالجتها وهو أن الأمر متعلق بنسبة العجز، نسبة العجز هو في حدود 62 مليار دولار مرتفع في حدود 40٪ أو أكثر، طبعا، فيه شق إيجابي وهو أنه بالرغم من هذا العجز فإن الحكومة لم تفرض أي أعباء ضريبية إضافية على المواطنين وهذا يعكس حرصها دائما على دعم القدرة الشرائية للأسر والحفاظ على قدرتهم الشرائية، السيد الوزير، أعلم أنه هنالك عجزا حقيقيا وعجزا تقديريا، من دون شك ما هو عجز تقديري، ربما، في الحقيقي يكون أقل، لكن في تصورك على المدى المتوسط وعلى المدى البعيد، ما هي الآليات التي يمكن أن ننشئها من غير الذهاب فقط إلى صندوق ضبط الإيرادات من أجل الحد من هذا العجز؟

نقطة أخرى وهي المتعلقة بـ.. نتمنى من الحكومة بل نحث الحكومة على توجيه الموارد نحو المشاريع الاستراتيجية ذات الأولوية التي تحقق أثرا مباشرا في التنمية وتحسين حياة المواطنين، كما ندعو الحكومة إلى تعزيز آليات المتابعة والشفافية لضمان التنفيذ الفعال للمشاريع المسطرة.

أخيرا، السيد الوزير، من دون شك، إن شاء الله، قانون المالية هذا سيمر، مهم جدا أن يكون الإعداد جيدا لكن من الأهم أيضا أن يكون التنفيذ فعالا ومن الضروري أن نكثف كحكومة وكبرلمانيين التواصل مع المواطنين لشرح السياسات المالية وأهدافها بوضوح، مما يسهم في بناء الثقة ويخلق وعيا عاما بالتحديات والفرص التي تواجهها بلادنا.

شكرا والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: بارك الله فيك، شكرا.

أكملنا المناقشة، طبعا، الخلاصة من هذه المناقشة أنها تتضمن الأهم والمهم ونحن سنواصل أعمالنا إن شاء الله، غدا على الساعة التاسعة والنصف صباحًا، للاستماع إلى تدخلات رؤساء المجموعات البرلمانية ثم بعدها سيقوم السيد وزير المالية بالإجابة على كل الأسئلة المطروحة وإن شاء الله، بعد ذلك سيتمّ التصويت على نص القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2025؛ وطبعا هناك تقرير تكميلي يُحضّر والذي من خلاله نحدد الموقف؛ والجلسة مرفوعة.

غدا، إن شاء الله، بارك الله فيكم.

رفعت الجلسة في الساعة الرابعة والدقيقة الثالثة والعشرين مساء

محضر الجلسة العلنية الخامسة
المنعقدة يوم الجمعة 13 جمادى الأولى 1446
الموافق 15 نوفمبر 2024

الرئاسة: السيد صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة .

تمثيل الحكومة:

- السيد وزير المالية؛
- السيد وزير التكوين والتعليم المهنيين؛
- السيدة وزيرة البيئة والطاقات المتجددة؛
- السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان.

إفتتحت الجلسة على الساعة التاسعة والدقيقة الخامسة والخمسين صباحًا

السيد الرئيس: الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله؛ الجلسة مفتوحة.

أجدد الترحيب بالسيد وزير المالية، كما أرحب بالسيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان وبأعضاء الحكومة المرافقين، أرحب أيضا بالإطارات المرافقة لأعضاء الحكومة وبالأخوات والإخوة أعضاء مجلس الأمة المحترمين، وكذا بأسرة الإعلام.

يقتضي جدول أعمالنا سماع تدخلات رؤساء المجموعات البرلمانية، بخصوص مناقشة نص القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2025، ثم بعد ذلك نمكن السيد وزير المالية من الإجابة على الانشغالات المطروحة أثناء المناقشة العامة؛ ومباشرة أحيل الكلمة إلى السيد لزرق بطاهر، فليتفضل مشكورا.

السيد لزرق بطاهر (رئيس المجموعة البرلمانية للأحرار): شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد، خاتم الأنبياء أجمعين.

السيد صالح ڤوجيل، الأب المجاهد، رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد وزير المالية المحترم،

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان المحترمة،

السيدات والسادة الوزراء كل باسمه ووسمه وجميل صفاته،

السيد رئيس اللجنة الاقتصادية والمالية والسادة المكوّنون لها،

السيدات الفضليات والسادة الأفاضل، أعضاء مجلس الأمة،

السيدات الفضليات والسادة الأفاضل، إطارات وعمال مجلس الأمة المحترمون،

السيدات والسادة، إطارات الدولة المحترمون،

السيدات والسادة، أسرة الإعلام المحترمون،

السادة الحضور المحترمون،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الحمد لله أننا نناقش نص قانون المالية لسنة 2025 بمبلغ ضخم يليق بقيمة الجزائر والمقدر بـ 126 مليار دولار، من دون مديونية أو تبعية خارجية، وفي ظل قرارات رجولية

وسياسية واقتصادية واجتماعية حرة وذات سيادة، وهذا يكفينا شرفا ورفعة وفخرا؛ وإذا عدنا بالأمس القريب نذّكر أنفسنا والشعب الجزائري أن هناك حكومة وقفت أمام البرلمان وقالت: «بعد شهرين ما عندناش باش نخلصو الخدامة».

إذن، هذه النقلة النوعية كانت بفضل الرجال النزهاء والغيورين على الجزائر، وبفضل القيادة الرشيدة للبلاد الموجودة حاليا تحت قيادة السيد عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية.

أصالة عن نفسي ونيابة عن أعضاء المجموعة البرلمانية للأحرار بمجلس الأمة، سوف أستهل هذه المداخلة المتواضعة بالشكر الخالص إلى الشعب الجزائري الأبي الذي أظهر بكل حسم وشفافية وديمقراطية جدارة بخروجه يوم 7 سبتمبر 2024، وأدلى بصوته وذلك بتجديده الثقة في رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون لعهدة ثانية وهذا ما يعكس ثقته واقتناعه في برنامج السيد رئيس الجمهورية واعترافه بكل الإصلاحات العميقة التي تجسدت على أرض الواقع، وذلك رغم كل التحولات العالمية والإقليمية وانعكاسها على الاقتصاد العالمي بصفة عامة.

سيدي الرئيس المحترم،

سيدي وزير المالية المحترم،

تزامنا واحتفالية الشعب الجزائري بالسبعينية لملحمة نوفمبر المجيدة وما أدراك ما نوفمبر، لما يحمله من ذاكرة ومرجعية لأسلافنا، وكرمز لوحدتنا في هذا الشهر الذي يجمعنا مهما كانت أوجه اختلافنا في الرأي والرؤى، وهو مصدر فخر واعتزاز وسيبقى هذا الشهر، إن شاء الله تعالى، شعلة لا تنطفئ وبمثابة نبراس ينير دربنا وهو شهر كل التحديات.

وبمناسبة الاستعراض الذي أظهر فيه صقور الجزائر، صقور الجيش الوطني الشعبي، سليل جيش التحرير الوطني وكل الأجهزة الأمنية بمختلف ألوانها وأسلحتها بكل بسالة واحترافية، التي أبهرت كل دول العالم من صديق وعدو، وهذه هي معنى الجزائر المنتصرة التي تمناها شهداؤنا الأبرار، رحمة الله عليهم، وطمح إلى بلوغها مجاهدونا الأخيار، أطال الله في أعمارهم، والتي هي تتحقق الآن بفضل جهود رجالها الأحرار والتي ندين لها بالولاء ونحظى فيها بشرف الانتماء، وهنا لا يسعنا إلا الترحم على شهدائنا الأبرار وندعو لمجاهدينا الأخيار بالصحة والعافية ولا ننسى جيشنا الباسل، سليل جيش التحرير الوطني، حامي الحمى، وكل الأسلاك الأمنية من دون استثناء حتى الجندي المرابط على آخر نقطة من الحدود الجزائرية.

وهنا نحن في المجموعة البرلمانية للأحرار بمجلس الأمة نقف دون أن ننسى الجهود التي تبذلها الجزائر وعلى رأسها رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، بمواقفه الرجولية في جميع المحافل الدولية في نصرة القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني، وإخواننا في غزة وجنوب لبنان في وجه العدوان الصهيوني، وما يقترفه من إبادة جماعية في حق مواطنين عزل وأطفال رضع ونساء؛ وهذا ما يجعل الجزائر محافظة على مواقفها التاريخية الثابتة مع كل الشعوب المضطهدة في العالم وتقرير مصيرها، ودون أن ننسى سعي الدبلوماسية الجزائرية في حلحلة كل المشاكل الفعلية لدول الجوار، مثل قضية الصحراء الغربية وليبيا ومالي دون التدخل في شؤونها الداخلية.

كما نزداد فخرا، نحن أعضاء المجموعة البرلمانية للأحرار بمجلس الأمة، أن الجزائر المنتصرة أصبحت صوت المستضعفين في مجلس الأمن وهيئة الأمم المتحدة وهذا بشهادة كل دول العالم بما فيها الدول الكبرى.

والشكر موصول إلى رئيس اللجنة الاقتصادية والمالية بمجلس الأمة والأعضاء المرافقين والمكونين للجنة على المجهودات الجبارة، المبذولة في دراسة نص قانون المالية واكتشاف لا دستورية بعض المواد التي تم تمريرها والمصادقة عليها في المجلس الشعبي الوطني والذين قاموا بالتحفظ عليها ومعالجتها، ونشكر كذلك كل السادة أعضاء مجلس الأمة المتدخلين، والذين قاموا بمداخلات راقية ترقى إلى مستوى مجلس الأمة.

وعودة منا إلى نص قانون المالية لسنة 2025، نرى بأن له توجها اجتماعيا، سياسيا واقتصاديا بامتياز، علما أن هذا القانون جاء لتكملة تجسيد وعود رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، التي قطعها على نفسه أثناء الحملة الانتخابية للعهدة الثانية.

وهذه بعض الأرقام والمؤشرات الواردة في نص قانون المالية لسنة 2025:

1 – الإيرادات المتوقعة 8523 مليار دج.

2 – إرتفاع النفقات بـ 126 مليار، عوض 113 مليار دولار لسنة 2024.

3 – إرتفاع العجز المتوقع إلى 62 مليار دولار وهذا بعد ارتفاع النفقات المتوقعة.

4 – سعر البرميل 60 دولارا.

5 – سعر سوق البترول 70 دولارا.

6 – نسبة النمو ٪4.5.

7 – التحويلات الاجتماعية بلغت ٪35.3 وهذا إقرارا للطابع الاجتماعي للدولة.

8 – التحويلات المخصصة لرفع الأجور.

سيدي الرئيس المحترم،

سيدي وزير المالية المحترم،

أصالة عن نفسي ونيابة عن أعضاء المجموعة البرلمانية للأحرار بمجلس الأمة، نقدم تشكراتنا الخالصة للسيد رئيس مجلس الأمة، الأب صالح ڤوجيل، على توفير المناخ الحسن للجان والمجموعات البرلمانية وأعضاء مجلس الأمة للقيام بمهامهم على أحسن وجه.

ولقد جاء نص قانون المالية لميزانية سنة 2025، المقدم أمامنا للنقاش، في ظل هيكل جديد لدراسة ميزانية الدولة، وفقا للقانون العضوي رقم 18–15 المؤرخ في 2 سبتمبر 2018 المتعلق بقوانين المالية.

وبموجب هذا القانون العضوي أصبحت قوانين المالية والميزانيات تحضر وفق أطر منظمة ومدروسة وتكريسها في ظل موازنة النفقات، كما هو في ظل قوانين المالية السابقة؛ حيث توجه إلى تحقيق النتائج وفق أهداف محددة وهذا ما يثمن هذا الإنجاز القيّم من طرف الحكومة، كما نثمن المجهودات الجبارة لإطارات الوزارة ومسؤولي المؤسسات لما لها من تأثير على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

وهنا نجد أن هذا القانون أتى بآراء مختلفة لتحقيق أهداف محددة، بناء على خطط حالية ومتوسطية، كما جاء في نص القانون 2025، وتقديرات السنتين 2026–2027، وهذا لتحقيق أهداف واضحة ومرجوة من أجل بناء دولة عصرية مستقبلية في ظل التحولات والرهانات والأهداف المرجوة منها.

إن قانون المالية لهذه السنة قد تم تقديمه في الآجال القانونية وبالأهداف المرجوة منه وبحصص وبتقييد الاعتمادات وفقا للمادة 75 من القانون العضوي.

سيدي الرئيس المحترم،

سيدي وزير المالية المحترم،

نحن في المجموعة البرلمانية للأحرار نثمن القرارات التي اتخذها رئيس الجمهورية، تلبية للمطالب المتكررة للمواطن الجزائري وذلك لحفظ كرامته وصونها.

إن الارتفاع في الميزانية بخصوص النفقات لسنة 2025، عوض السنوات السابقة، هو خير دليل على حرص الحكومة، وبتوجيه من السيد رئيس الجمهورية، على المحافظة على كرامة المواطن والقدرة الشرائية وتأمين الأمن الغذائي له، من جهة، ومن جهة أخرى، تدعيم التنمية المستدامة للمناطق المحرومة وكذا مناطق الظل والربط بين كل مناطق الوطن بجميع الشبكات، من طرقات وماء وغاز وهذا حرصا على التنمية.

سيدي الرئيس المحترم،

سيدي وزير المالية المحترم،

في ظل هذه الظروف الصعبة التي يعيشها العالم من غلاء للمعيشة، والمتغيرات القارية والإقليمية، فإنه يتوجب على الجزائر التفكير، في ظل اتباع الحوكمة المالية الممنهجة والمستقبلية، انتهاج سياسات حكيمة في ظل تحقيق الأهداف، بعيدا عن النفقات العشوائية للمال العام مع ترشيد النفقات، وعليه، فإننا، نحن في المجموعة البرلمانية للأحرار، نوصي بما يلي:

– الحرص على توزيع وتوجيه الاستثمار في المجال الفلاحي، وتربية المائيات للحفاظ على الاكتفاء الذاتي وتحصين القدرة الشرائية للمواطن.

– عصرنة ورقمنة كل القطاعات، وذلك للإسراع بوتيرة الاستثمار والشفافية، وزرع الثقة في نفوس المستثمرين بصفة عامة.

– الحرص على الدفع بوتيرة الإسراع بالمشاريع الكبرى الاستراتيجية لدعم الاقتصاد الوطني.

– مرافقة الفلاحين وذلك بإشراك الجامعات والمراكز العلمية لتطوير الإنتاج الفلاحي وعصرنته.

– إعطاء أهمية لقطاعي التربية والصحة مع إدخال الرقمنة والتكنولوجيا الحديثة.

وفي الأخير، نحن أعضاء المجموعة البرلمانية للأحرار بمجلس الأمة، ولكل ما سبق ذكره، نثمن ما جاء به نص قانون المالية لسنة 2025 على المدى القصير، وكذا تقديرات سنتي 2026–2027 على المدى المتوسط وهذا في ظل الرهانات الصعبة التي يمر بها العالم؛ ونحن نثمن

كذلك كل الجهود المبذولة من طرف رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، في بناء الجزائر المنتصرة باقتصادها والواقفة بجيشها، والثابتة المواقف بدبلوماسيتها والمتطورة بتكنولوجياتها والصامدة بمرجعيتها النوفمبرية والحافلة بقيادتها الرشيدة.

عاشت الجزائر حرة مستقلة، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، نفنى وتحيا الجزائر، نشكركم على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

..(**تصفيق**)..

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد عفيف سنوسة، رئيس المجموعة البرلمانية لحزب التجمع الوطني الديمقراطي، فليتفضل مشكورا.

السيد عفيف سنوسة (رئيس المجموعة البرلمانية لحزب التجمع الوطني الديمقراطي): شكرا للسيد الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة، المجاهد الفاضل، صالح ڤوجيل،

السيد وزير المالية،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقر،

السيدات والسادة إطارات الوزارة،

أسرة الإعلام،

الحضور الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بداية، تتقدّم المجموعة البرلمانية لحزب التجمع الوطني الديمقراطي بتهنئة الجزائريات والجزائريين، بذكرى سبعينية ثورة التحرير المجيدة، التي ما نزال نعيش نفحاتها في شهر نوفمبر الخالد والحافل ببطولات وملاحم الشعب الجزائري الذي زعزع أعتى قوّة استعمارية في ذلك الوقت.

وتترحّم على الشهداء الأبرار ورفقائهم المجاهدين الشجعان، الذين قدّموا التضحيات الجسام من أجل أن تحيا الجزائر سيّدة، مستقلة ومزدهرة.

وهي مناسبة، ننتهزها اليوم لنجدّد، باسم المجموعة البرلمانية للأرندي، مواقفنا الثابتة إزاء الاستعمار وأذنابه في إفريقيا، التي تنشد تصفية قضية الصحراء الغربية، باعتبارها آخر مستعمرة من طرف الاحتلال المغربي المتصهين.

وفي هذا السياق، فإننا نحيّي عاليًا جهود الدبلوماسية الجزائرية الداعمة والمتضامنة مع الشعبين الفلسطيني واللبناني، ضد حرب الإبادة والانتهاكات المرتكبة يوميّا من طرف الكيان الصهيوني أمام أنظار العالم، وتواطؤ مفضوح لبعض الأنظمة العربية وأوّلها نظام المخزن.

السيد الرئيس،

السيدات والسّادة أعضاء الحكومة،

يأتي عرض قانون المالية لسنة 2025 في سيّاق تحوّلات اقتصادية واجتماعية مفصليّة، وفي ظروف سيّاسية خاصة، تم فيها رفع سقف التحديات والطموحات ضمن رؤية «الجزائر المنتصرة».

نعم، إنها الجزائر التي تعتزم إطلاق حوار وطني مفتوح، بإشراك كل الطاقات المجتمعية الحية، لتكريس الديمقراطية الحقّة كما أرادها السيّد رئيس الجمهورية في حملته الانتخابية أثناء رئاسيات 7 سبتمبر التي أغلقت باب التكهّنات وعزّزت سير المؤسسات الدستورية للدولة.

كما يأتي ذلك، في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادي على شراكات استراتيجية واعدة ونسج تحالفات مع الشركاء الدوليين وفق المواقف الواضحة للجزائر إزاء القضايا المصيرية للأمّة غير القابلة للتجزئة ولا المساومة ولا التنازل.

كما يمثل هذا القانون الإطار المالي الأنسب لتنفيذ الالتزامات الانتخابية للرئيس تبون، إثر رصد أكبر ميزانية للجزائر منذ الاستقلال، بما يعادل 128 مليار دولار، بزيادة قدرها 9.9٪ عن ميزانية 2024.

السيّدات والسّادة الحضور،

إنّ عرض ومناقشة قانون المالية يسمح بإضفاء المزيد من الشفافيّة على عمل الحكومة، من خلال الإفصاح عن تفاصيل إدارة الشأن العام، واستظهار الأرقام أمام الشعب عبر ممثّليه في البرلمان، والاستعداد لتحمّل المسؤولية السيّاسية والمساءلة البرلمانية.

كما يندرج هذا القانون في إطار جهود الدولة الرامية إلى تنويع مصادر التمويل ومرافقة المؤسسات الاقتصادية، مع دعم آليّات الرقابة الجبائية، وتحفيز النمو، وعصرنة الإدارة الجبائية ورقمنتها، وتشجيع الاستثمار.

ومن خلال جلسات المناقشة، فقد اتّضح أن الحكومة

فسّرت بوضوح الخيارات الاقتصادية الكبرى، من خلال مساعي تعزيز الديناميكية الاقتصادية ومواصلة تحسين مناخ الأعمال وتفعيل قانون الاستثمار، وضمان الأمن الغذائي والمائي المستدام مع المحافظة على العدالة الاجتماعية والقدرة الشرائية.

وإنها لفرصة ندعو من خلالها إلى تثمين المكاسب ومضاعفة الجهود المبذولة من طرف الحكومة، ولاسيّما أداء القطاعات الوزارية التي ساهمت في إنجاح الدخول الاجتماعي والاقتصادي 2025/2024، بعدما راهنت عدّة أطراف على تأجيج مواقع التواصل الاجتماعي لإجهاض مساعي الدولة في دعم القدرة الشرائية وتموين السوق الوطنية بمختلف المنتجات والمواد الاستهلاكية، رغم تقلّبات الأسعار التي تعصف منذ فترة بالسوق الدولية.

ومن المهم كذلك، أن نستذكر أجواء السكينة والهدوء والوفرة التي سادت خلال شهر رمضان 2024 بفضل التدابير المتّخذة وفطنة الجزائريين، حين كانت الرّادارات المنصوبة من وراء البحار عشيّة الانتخابات الرئاسية، تراهن على تكرار سيناريو الطوابير أمام المحلات والأسواق التجارية.

السيّد الرئيس،

السيّدات والسّادة أعضاء الحكومة،

إنّنا في المجموعة البرلمانية لحزب التجمع الوطني الديمقراطي نثمّـــن استمرار سيّاسة الدعم الاجتماعي ولاسيما ما تعلّق بتحسين شبكة الأجور ومنحة البطالة وتخصيص أغلفة مالية معتبرة لدعم المواد والمنتجات واسعة الاستهلاك، على غرار: 349 مليار دينار لشعبة الحبوب و100 مليار دينار لشعبة الحليب و100 مليار دينار لاستقرار أسعار الزيت والسكر، و23 مليار دينار لدعم الطاقة، وكذا 88 مليار دينار موجهة لتحلية مياه البحر.

كما نطالب أيضا الحكومة بفتح ورشة موسّعة لإصلاح نظام الدعم والبحث عن آليات جديدة تتيح الدعم للفئات المعنية عبر تحديد بطاقية وطنية للمعوزين للاستفادة من هذا الدعم المباشر.

كما نلاحظ في كتلة الأرندي أن تخصيص 19٪ من النفقات العامة للاستثمار المباشر من بين العناصر الإيجابية في ميزانية 2025، إضافة إلى التدابير المتخذة لامتصاص العجز في الهياكل القاعدية، مع وضع البرامج الاستدراكية الخاصة بالولايات التي تشهد التعثّر التنموي.

كما تطالب مجموعتنا البرلمانية بضرورة اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتعزيز الأمن المائي ومواجهة شحّ الموارد المائية وفق رؤية استشرافية تضمن حق الأجيال القادمة، في إطار الرصد والإنذار المبكر والاستشراف الاستراتيجي، قصد تمكين الحكومة من تجسيد الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي ومواجهة التحديات المناخية والجيّوسياسية وتقلّبات الاقتصاد العالمي.

كما أنّ المجموعة البرلمانية للأرندي تسجّل بارتياح تلك التدابير الحكومية المعتمدة لحماية المنتوج الوطني ومرافقة المتعاملين الاقتصاديين وتوسيع وتنويع النسيج الاقتصادي، وفق مقاربة اقتصادية واضحة المعالم ترتكز أساسا على:

تشجيع وترقية الصادرات وترشيد الواردات التي تقلصت من 60 مليار دولار إلى حوالي 44 مليار دولار خلال سنة 2023، مع تحقيق ولأول مرة في تاريخ الجزائر نتائج معتبرة في مجال التصدير خارج المحروقات، بما يقارب 7 مليار دولار، مع رهان بلوغها سقف 30 مليار دولار في غضون 2030.

وبفضل ذلك، شهدنا تحوّل عديد المستوردين إلى مصنّعين، بما سمح باستحداث آلاف مناصب الشغل، والمشاريع الخلاقة للثروة والقيمة المضافة للاقتصاد الوطني.

وأخيرا، فإنّ التحديات والتحولات الإقليمية والدولية، تتطلب تظافر جهود الطبقة السيّاسيّة والقوى الحيّة في المجتمع، وتعزيز الجبهة الداخلية وتماسك الشعب مع جيشه وتلاحمهما وترابط مصيرهما المشترك وتطابق رؤيتهما للمستقبل، خدمة للوطن والدفاع عنه في كل الظروف.

شكرا لكم على كرم الإصغاء والمتابعة والسلام عليكم.

. . (**تصفيق**) . .

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد ساعد عروس، رئيس المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي، فليتفضل مشكورا.

السيد ساعد عروس (رئيس المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي): بسم الله الرحمـن الرحيم.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد وزير المالية والوفد المرافق له،

السادة أعضاء الحكومة، كل واحد باسمه ومقامه،

أساتذتي أعضاء مجلس الأمة، لكم مني كل الحب والتقدير،

أسرة الإعلام المسموعة والمرئية، والمكتوبة والإلكترونية، إطارات وموظفو مجلس الأمة،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس،

السيد وزير المالية،

أرحب بمعالي وزير المالية والطاقم الوزاري المتواجد معنا في هذه الجلسة، وأعبر أصالة عن نفسي ونيابة عن أعضاء المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي، عن اعتزازنا بهذا اللقاء الذي يجمعنا في كل سنة من أجل مناقشة قانون المالية، تحت إشراف رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون.

السيد الرئيس،

السيد وزير المالية،

تنعقد هذه الجلسة في أيام مباركة من شهر عظيم، نحتفل فيه بسبعينية ثورة أول نوفمبر المجيدة، ونناقش فيه قانون المالية لسنة 2025، فهو واحد من وسائل الحفاظ على أمانة الشهداء، في أن تتبوأ الجزائر المكانة التي أرادوها ونريدها جميعا، فهو يحافظ على مكاسب الدولة الاجتماعية، التي أوصى بها بيان أول نوفمبر، واكتسبت بلادنا فيها تجربة قيمّة، ويضع مصلحة الشعب في أعلى هرم الأولويات، ويحفظ ثروات البلاد، ويكرس النهضة الاقتصادية الشاملة التي انطلقت في بلادنا، وسيبقى بيان أول نوفمبر نبراسا منيرا ومرجعا تاريخيا أبديا.

السيد الرئيس،

السيد وزير المالية،

لقد غيّر اقتصاد بلادي مساره، فبعد أن كان اقتصادا قائما لعقود من الزمن على إيرادات ثرواتنا الطبيعية، لاسيما النفط والغاز، أبرزت تغيّرات السوق العالمية وتقلب أسعار النفط، خلال السنوات الأخيرة، الحاجة إلى تنويع مصادر الدخل الوطني وتبني استراتيجيات اقتصادية جديدة، هذه الضرورة الملحة قد ولّدت وعيا جديدا بضرورة الانتقال من اقتصاد معتمد على المحروقات إلى اقتصاد متنوع مستدام، يستند على الابتكار والمعرفة والطاقات المتجددة، في إطار نهضة اقتصادية جديدة، انطلقت بفضل الإصلاحات الشاملة التي بادر بها رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون.

السيد الرئيس،

السيد وزير المالية،

إن أحد أبرز القطاعات التي تسعى الجزائر لتنميتها هو القطاع الزراعي الذي يمتلك إمكانيات هائلة بفضل المساحات الشاسعة الصالحة للزراعة، خاصة في المناطق الجنوبية والصحراوية، فمشاريع الزراعة الصحراوية ازدهرت بفضل الأهمية التي يوليها رئيس الجمهورية للقطاع والأمن الغذائي، وهي اليوم تمثل رافدا هاما لتلبية احتياجات الأسواق المحلية والعالمية، بفضل اعتمادها على تقنيات الري الحديثة، وعلى خطط استصلاح ناجعة، حولت مساحات صحراوية شاسعة إلى مزارع تنتج محاصيل متنوعة على مدار العام. إن هذه المشاريع تمثل رافعة قوية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجنوب الكبير، حيث يمكن أن تساهم كذلك في توفير فرص عمل جديدة.

السيد الرئيس،

السيد وزير المالية،

إن الشباب الجزائري يثبت يوما بعد يوم أن الابتكار والإبداع، مواهب حباه الله بها، وصقلها هو بمثابرته ومهاراته، لذلك برزت في السنوات الأخيرة العديد من المشاريع الناشئة في مجال التكنولوجيا والتي كرّست قدرة الشباب الجزائري على تطوير حلول تقنية مبتكرة بفضل كفاءاته، وبفضل الدعم المسخر للمؤسسات الناشئة من طرف الحكومة، بتوجيه من رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، ومساعيها لخلق بيئة تشجيعية لرواد الأعمال المبدعين، من خلال تسهيل إجراءات إنشاء المؤسسات وتقديم الدعم المالي والتقني لها، وإذا استمرت هذه الديناميكية، على وتيرتها الإيجابية ستتحول الجزائر إلى مركز إقليمي للمؤسسات التكنولوجية الناشئة في شمال إفريقيا، مما يفتح الباب أمام استثمارات جديدة وتطوير صناعات مستقبلية.

السيد الرئيس،

السيد وزير المالية،

تعمل الجزائر على تحسين مناخ الاستثمار عبر عدّة إجراءات، أوّلها، إصلاحات تشريعية، ومنها قانون الاستثمار الذي يهدف إلى تبسيط الإجراءات الإدارية؛ هذه الإصلاحات شملت أيضا إعادة هيكلة بعض القطاعات الحيوية، مثل الطاقة والبنوك، لضمان زيادة الكفاءة والشفافية، كما تعمل الحكومة على تحسين البنية

التحتية الاقتصادية، من خلال مشاريع كبرى لتطوير الطرق والموانئ وتحسين قطاع النقل وفقا لتوجيهات رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، بما يساهم في تسهيل التبادل التجاري داخل البلاد ومع مختلف دول العالم.

السيد الرئيس،

السيد وزير المالية،

يعتبر تحرير سوق العمل وتطوير رأس المال البشري من أهم أولويات المرحلة الحالية، فالجزائر تتمتع بقوة عاملة شابة ونشطة، تمثل ركيزة أساسية لأي تطور اقتصادي، فالاستثمار في التعليم والتكوين المهنيين هو توجه ضروري لتمكين الشباب من المهارات اللازمة لمواكبة التطورات التكنولوجية والصناعية في العالم، لاسيما وأن الجزائر بقيادة رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، تعمل على تحديث البنية الاقتصادية لتكون قادرة على التكيّف مع التغيرات العالمية السريعة، فما يميز هذه المرحلة هو وجود إرادة سياسية وشعبية قوية لتحقيق هذا التحوّل وتجسيد أهداف النهضة الاقتصادية التي تشهدها بلادنا؛ إلا أن النجاح في هذا المسار يتطلب استمرارية الجهود والعمل على تحقيق التنمية المستدامة، فكل المؤشرات تدل على أننا أمام مرحلة جديدة من النمو الاقتصادي الإيجابي، أين تتحول التحديات إلى فرص والموارد الطبيعية والبشرية إلى محركات للنمو المستدام، فهذا المستقبل المشرق للجزائر المنتصرة التي يقودها رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، إلى برّ الأمان والرخاء والاستقرار، يتطلب تعزيز التعاون والعمل المشترك بين الحكومة والمؤسسات الوطنية والقطاعين العام والخاص، بكل فئاتها، فالجزائر المنتصرة هي مسؤولية الجميع ونجاحها هو تتويج للجميع.

السيد الرئيس،

السيد وزير المالية،

كل المؤشرات الإيجابية العالمية لقياس نجاعة النهوض الاقتصادي للدولة، تجسدت في الجزائر المنتصرة، عبر تحقيقها نسبة نمو اقتصادي معتبر، ومعدل تضخم متراجع، وناتج إجمالي يناسب مقدرات البلاد ومجهودات المخلصين من أبنائها، الذين واجهوا بقيادة رئيس الجمهورية، كل العراقيل والتحديات بمرونة عالية، وأداروا دواليب الاقتصاد حتى احتلت المرتبة الثالثة في إفريقيا، فخابت توقعات المتربصين الحاقدين الذين انتظروا السقوط، فسقطت أمانيهم وأقنعتهم، و تجرعوا المنحنى المتصاعد للجزائر الجديدة في الساحتين الإقليمية والدولية، وانطلاق نهضتها الاقتصادية في الآفاق بعد نجاح الإصلاحات الشاملة، ومباشرة تحويل وتنويع اقتصادها الوطني وتحيينه مع المستجدات العالمية.

السيد الرئيس،

السيد وزير المالية،

كل هذه المكاسب التي تحققت بفضل وجود إرادة سياسية، وعزم على المضي قدما باقتصاد الجزائر نحو النمو الكامل والأمان التام، تستحق منا التنويه والتشجيع، لاسيما مع التحديات والمعوقات التي واجهتها بلادنا في الداخل و الخارج في مسارها نحو بناء جزائر جديدة، قوية، رائدة، ومزدهرة، مستقرة وآمنة. والمؤامرات الدنيئة التي يحيكها أعداؤها المتربصون بها، المتحالفون مع الشيطان، حقدا وكمدا على نبل تاريخها وريادة حاضرها وإشراقة مستقبلها، يريدون أن يطفئوا نور الحقيقة بزيفهم، فهم لا يتحملون وضوح مواقف بلادنا المناهضة للظلم والاستعمار واستبداد الشعوب، ومساندتها المطلقة للقضايا العادلة في العالم وعلى رأسها قضايا التحرر من الاحتلال؛ لقد بث جار السوء سمومه على أرضنا الطاهرة فعادت عليه وبالا ولعنة وتراجعا وفضائح، ولا يزال يخطط للإساءة ويتآمر للأذى، ولن يزيد ذلك الشعب الجزائري إلا اصطفافا وراء قيادته الرشيدة، وتمسكا بالمواقف البطولية التي تعبر عنها الدبلوماسية الجزائرية، بتوجيه من رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، والداعمة بلا قيد ولا شرط لحق الشعب الصحراوي في تقرير المصير والاستقلال.

إن التحالفات المخزية بين سلطة الاستعمار في الجزائر بالأمس، وسلطة احتلال الصحراء الغربية اليوم، وتماديهما في امتصاص دم الصحراويين ونهب ثرواتهم بشراكتهما التجارية الباطلة أخلاقيا وقانونيا، تؤكد بعد النظر وقوة البصيرة وعمق الرؤية الاستراتيجية التي تميز سياستنا الخارجية الرزينة، والتي تتخذ بها قيادة البلاد قراراتها ومواقفها وتصنيفاتها الموضوعية المنصفة.

سنبقى، سنبقى نفتخر بالمرافعات الشجاعة للجزائر التي لا تخشى في الحق لومة لائم، والتي تصدح بها في المنظمات الدولية والإقليمية، وبالخصوص في مجلس الأمن الدولي، أين جسدت بلادنا عضوية عربية وإفريقية مشرفة وأشارت بوضوح إلى الخلل الكامن في المنظومة الدولية، وعملت بلا

هوادة من أجل إسماع صوت القضية الفلسطينية ووقف الإبادة الجماعية التي يمارسها الاحتلال الإسرائيلي في غزة والأراضي الفلسطينية المحتلة.

الجزائر الجديدة المنتصرة بقيادة رئيسها، استعادت المجد الدبلوماسي الذي احتفظت الهيئات الدولية ببصماته المؤثرة في أرشيفها، وحملت من جديد راية الحق والعدل والحرية والسيادة للشعوب، مستلهمة قوة الحجة والخطاب من ثورة نوفمبر الخالدة وبيانها الذي سطر نموذجا لما يجب أن يكون عليه العالم.

السيد الرئيس،

السيد وزير المالية،

لقد شاهدنا جميعا الاستعراض العسكري المذهل الذي نظمته بلادنا، وتابعه الملايين، لقد كان حدثا مليئا بالرهبة أثبت احترافية وجاهزية جيشنا المغوار للدفاع عن حمى الوطن الغالي، وأكد أن الأمان الذي تنعم به الجزائر هو ثمرة عمل جبار لمؤسسات دستورية وقيادات مدنية وعسكرية رائدة وكفاءات مميزة، كما أظهر العلاقة الفريدة التي تربط بين الشعب وجيشه والتي لم يعرف لها العالم مثيلا، ولن يعرف لها أبدا! هذه هي الجزائر! هذه هي الجزائر التي أرادها الشهداء والمجاهدون، وأرسى دعائمها رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، ونعيش فيها اليوم في أمن وطمأنينة وحرية وسيادة وسلام.

تحيا الجزائر والمجد والخلود لشهدائنا الأبرار، والسلام عليكم ورحمة الله.

..(**تصفيق**)..

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد أحمد الصالح لطيفي، رئيس المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني، فليتفضل مشكورا.

السيد أحمد الصالح لطيفي (رئيس المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني):

السيد الرئيس، المجاهد المحترم صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة،

السيد وزير المالية، ممثل الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

الزميلات والزملاء الأفاضل، أعضاء مجلس الأمة،

إطارات الدولة الجزائرية المرافقون للسيدات والسادة الوزراء،

أسرة الإعلام الموقرة،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

تحية نوفمبرية.

السيد الرئيس، المجاهد المحترم،

باسمي وباسم المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني، أتقدم إليكم بأسمى عبارات التقدير والتهاني بمناسبة عيد الثورة المباركة وأنتم أحد صانعيها وأحد شهود عيانها، الذين ضحوا بزهرة شبابهم من أجل بناء مجدها وصناعة تاريخها المجيد، ومع رفاق السلاح نفختم في مسيرتها حياة جديدة ونفسا جديدا، ثم أعدتم صياغة تاريخها بتدخلاتكم وشهاداتكم في كل مرة، مما ترك بصمة واضحة على طريق الاستقلال، صارت معالم للأجيال القادمة.

كما لا يفوتني أن أهنئ الشعب الجزائري بنجاح احتفالية الذكرى السبعين لعيد الثورة، مقدما لجيشنا الباسل، سليل جيش التحرير الوطني، أسمى عبارات التقدير والعرفان على هندسة وتنفيذ هذا الاستعراض بكل احترافية وإتقان، وارتقائه إلى مصاف الجيوش المحترفة في العالم وتبوئه المراتب المشرفة، مؤكدا جاهزيته في الدفاع عن كل شبر من هاته الأرض الطاهرة التي سقيت بدماء شهدائنا الأبرار.

بالتأكيد أن كل من شاهد أو حضر ذلك الاستعراض الذي جرى تحت إشراف السيد عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية، القائد الأعلى للقوات المسلحة، وزير الدفاع الوطني، يكون قد شعر بالفخر والاعتزاز بالانتماء لوطن اسمه الجزائر.

إنه لمن دواعي الاعتزاز أن يستفتح البرلمان مهامه الدستورية في الفترة التشريعية الجديدة، بمناقشة قانون المالية 2025، من أجل ضبط وإقرار موازنة الدولة، وتنظيم آليات الانطلاق نحو مراحل جديدة واعدة من النهضة الشاملة التي تشهدها بلادنا، تحت القيادة الرشيدة لرئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، والانتقال بذلك من جزائر جديدة منتصرة لملمت شملها واستكملت إصلاحاتها وأمسكت زمام قراراتها وحددت وجهتها التالية، إلى عهد ثان؛ إلى جزائر منتصرة تستشرف مستقبلها المشرق وتستعد لجني خيراتها وترتقي بطموحاتها وتسمو بتطلعاتها رغم كل التحديات.

إن قانون المالية لسنة 2025، وما جاء به من تدابير جديدة توازن بين مصلحة المواطن وبين الإجراءات التي يتطلبها صمود الاقتصاد الوطني في وجه الاختلالات الاقتصادية الدولية، وتكييف متطلبات السوق العالمية مع الطابع الاجتماعي للدولة، أي قانون المالية قد رسم معالم العهد الجديد الآمن في الجزائر، ويبشر بمكاسب وإنجازات متوقعة خلال الولاية الثانية لرئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون.

السيد الرئيس، المجاهد المحترم،

مما سبق ذكره ووعيا منا بحجم المسؤولية الملقاة على عاتقنا وأمام التحديات التي تعيشها بلادنا، نقول للسيد رئيس الجمهورية والحكومة، إن الحزب والمجموعة البرلمانية لجبهة التحرير الوطني تشد على أيديكم وستجدوننا حماة لهذا الوطن في السراء والضراء وحين البأس، كما عوّدناكم.

ونثمن عاليا كل ما جاء به قانون المالية لسنة 2025 لتحقيق تطلعات شعبنا الكريم.

وفي شهر نوفمبر الثورة، ونحن نناقش نص هذا القانون، المتضمن اعتمادات مالية كبيرة، ناهزت الـ 126 مليار دولار، المرصودة لتحقيق نهضة اقتصادية تليق بمقام المواطن الجزائري، في ظل الجزائر الجديدة المنتصرة؛

– الجزائر الجديدة المنتصرة التي يتساوى فيها الجميع أمام سلطان القانون.

– الجزائر الجديدة المنتصرة التي ينعم فيها الجميع بالرفاه.

– الجزائر الجديدة المنتصرة التي تدعّم الإبداع وتشجّع المبدعين.

– الجزائر الجديدة المنتصرة التي تفتخر بماضيها وتحميه وتتطلّع لمستقبلها الراقي فتبنيه.

– الجزائر الجديدة المنتصرة التي تفتخر بجيشها وتدعم مساعيه في حفظ الأمن وحماية الوطن.

– الجزائر الجديدة المنتصرة التي تعتز بالماضي الثقافي مع تنوعه والمنفتحة على ثقافات العالم من غير عقد.

إنّ جزائر اليوم قادرة، بفضل رجالها ونسائها في مختلف المواقع والمسؤوليات والمهّام، أن تحدث طفرة اقتصادية، في ظل توفر الطاقات والقدرات التي تحسد عليها، خاصة مع توفر الإرادة السياسية المعبر عنها من قبل السيد رئيس الجمهورية، في الكثير من المناسبات والملتقيات والاجتماعات وعند إلقائه للخطاب الموجه للأمة، حين أداء اليمين الدستورية، الذي قال فيه إن الجزائر تنعم بمناخ سياسي مستقر وترسانة تشريعية وقانونية شفافة وجالبة للاستثمار في جزائر مستقلة حباها الله بمناخ طبيعي متميز وأرض لها خصوبة وبها ثروات متنوعة وأهمها الثروة البشرية ما يؤهلها لأن تتخطى كل العقبات في ظرف قياسي.

لقد استخلصنا، ونحن ندرس قانون المالية للسنة المقبلة على مستوى المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني، أن هذا النص المتميز والإيجابي في أبعاده وغاياته، يهدف إلى تحقيق تنمية حقيقية ويعالج كل الاختلالات المالية، وفق مقتضيات الدستور والقوانين التي تضمن سيرورة الدولة الجزائرية.

السيد الرئيس، المجاهد المحترم،

السيد الوزير،

إن المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني، باعتبارها كتلة وازنة على الساحة السياسية الوطنية، متجذرة في عمق المجتمع وعاكسة لتطلعات الجزائريات والجزائريين ومنبرا برلمانيا عتيدا، يعبر بصدق عن صوت الشعب، ويلامس انشغالاته بكل فئاته، لا يمكنها إلا أن تلتزم تجاهه بما يحقق طموحاته نحو جزائر قوية، مزدهرة، مستقرة ورائدة بين الأمم، يسودها الحق والعدل والقانون، وينعم فيها المواطن بالأمن والطمأنينة ورغد العيش، وتحفظ فيها ذاكرته الوطنية وهويته الحضارية، وتعلو فيها قيم ومبادئ ثورته التحريرية الخالدة.

سيدي الرئيس،

ومن أجل هذا، وانطلاقا من الإرث التاريخي للحزب، والملازم لإرادة الشعب مصدر كل سلطة، تحيّي المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني الجهود العظيمة التي تبذلها الطبقة السياسية ومؤسسات الدولة، بإشراف وتوجيه من رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، الذي لا يقطع على نفسه عهدا إلا والتزم به، وتؤيد من أيده الشعب بثقته، ورافق بالعمل والوعي والوحدة وتمتين اللحمة الوطنية جهوده لتخليص الوطن من براثن الفساد والفوضى والهوان، وتمكين الأمة الجزائرية العظيمة مما تستحقه من مجد ورفعة.

السيد الرئيس، المجاهد المحترم،

صحيح أن أنماط التسيير المعتادة، كالإسمنت المسلح، والعودة إلى تكسيرها أصعب من صنعها، لكن لابد من

حل تدريجي يرقى بقوة طرحه إلى افتكاك قبول نقاش وطني، يسعى في أهدافه إلى توافق وطني وهذا ما يسعى رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، إلى القيام به والذي أكد على وضع هياكل ونمط تسيير وأمامه سباق ماراطوني طويل مرير، سوف يخرج منه الكثير ويتوقف في مضماره، لا محالة، الكثير، ولن يصل إلى النهاية إلا ذوو النفس الطويل الجاد، لمن لهم القدرة على تحمل المتاعب، أولئك هم الذين يقدمون في صمت على تحدي الصعاب وتحمل مشقة السفر.

السيد الرئيس، المجاهد المحترم،

السادة الوزراء،

إن من تقوده الأيام لأن يكون في واجهة الأحداث وفي مواجهتها ومن صانعيها ضمن مسار تاريخي طويل متصل غير منفصل، عاش خلاله التهميش وموروس ضده الإقصاء، لن يتخلى عن خدمة وطنه وعن استكمال الاستقلال الاقتصادي الذي هو ثمرة الاستقلال السياسي.

إن من يعتلي مثل تلك المنابر ويعتني بمثل هذه العناصر القيمة، ليس بعزيز عليه أن يشن حربا قاسية بظاهرة التخلف الذهني والعلمي، مستعينا بالكفاءات ومستغلا للمقدرات، بما يصون المسار ويستكمل بناء صرح الرقي والازدهار.

ونأتي إلى جرحنا النازف في فلسطين عامة وفي غزة خاصة، لنتحدث عن شعب يباد تحت سمع العالم وبصره، عن محرقة بشعة ترتكب بأيادي كيان غاصب محتل، لا يسمع لأحد ولا يعترف بشرعية دولية، لا بقانون ولا بهيئة الأمم المتحدة، ولا بقرارات مجلس الأمن، ولا بالأحكام الصادرة عن محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية؛ ولا يعرف سوى لغة القوة والتدمير وقتل الأبرياء والأطفال والنساء وهدم البيوت على رؤوس ساكنيها، بل وقصف المستشفيات وخيام النازحين ونبش قبور الشهداء والاعتداء على مقرات «الأونروا» التابعة لهيئة دولية.

صحيح، إن موقف الجزائر مشرف في مجلس الأمن، وكل المحافل والمنابر بتوجيهات السيد عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية، وبتنفيذ من دبلوماسيتنا، وعلى رأسها المندوب المحنك السيد عمار بن جامع، أسد الدبلوماسية، والذي يعتز به كل جزائري وكل عربي عندما نراه في منبر الأمم المتحدة مدافعا ومنافحا عن قضايا الأمة العربية والإسلامية، وعلى رأسها القضية المركزية الفلسطينية والقضية الصحراوية.

لقد حاولنا عبر قناة الدبلوماسية البرلمانية إسماع صوت الشعوب المضطهدة لصناع القرار في العالم، ولكن لا حياة لمن تنادي.

وتأكد اليوم أن ردع هذا الكيان الغاصب ومن يقف معه لا يتم إلا بالضغط عليه من ثلاث جهات:

أولا، وقف التطبيع واعتذار الأنظمة المطبعة لشعوبها بأن التطبيع خطيئة، غايتها الاستفراد بالشعب الفلسطيني لإبادته، وكذلك الاعتداء الغاشم على الشعب اللبناني الشقيق، وكذلك سوريا الجريحة واليمن ثم التفرغ للدول العربية دولة دولة، وكما قال السيد رئيس الجمهورية: «أكلنا يوم أكل الثور الأبيض».

ثانيا، الضغط على الدول الداعمة لهذا الكيان بمراجعة الاتفاقيات الثنائية والمتعددة، والتعبير عن رفض مواقفها المساندة لظلم الجيش الصهيوني باسم «حق الدفاع عن النفس»، وهو حق أريد به باطل.

ثالثا، تحريك الشعوب المحبة للسلام ومنظمات المجتمع المدني للتعبير عن غضبها في وجه الأنظمة المتعاونة مع هذا الكيان الغاصب؛ ونحن في الجزائر، ومن منبر مجلس الأمة، نقول لأهلنا في فلسطين والقدس الشريف والضفة وغزة الجريحة، وكل أصحاب القضايا العادلة، التي تسعى شعوبها لتصفية الاستعمار، إن الجزائر لن تتخلى عنكم، والجزائر دائما معكم ومع فلسطين ظالمة أو مظلومة، كما قالها الرئيس الراحل، هواري بومدين.

السيد الرئيس، المجاهد المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

وقبل أن أختم مداخلتي هاته، أود هنا أن أرفع أسمى التحيات ونقف وقفة إجلال واحترام، وامتنان، للجيش الوطني الشعبي، أفرادا وقادة، ومعه جميع الأسلاك الأمنية والنظامية والجمارك الجزائرية، وعلى رأسهم القائد الأعلى للقوات المسلحة رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون.

أيها الأبطال، لكم منا ألف وألف تحية وتحية بحجم ما تقدمونه من تضحيات من أجل تأمين الحدود، والحفاظ على الوحدة الترابية، ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود، فشكرا لكم يا فخر الوطن وعزته، إنكم فعلا خير خلف لخير سلف، هذا هو الجيش الوطني الشعبي، سليل

جيش التحرير الوطني.

تحيا الجزائر، تحيا الجزائر، تحيا الجزائر، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، والعزة لمجاهدينا الأخيار.

شكرا لكم على حسن الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

..(**تصفيق**)..

السيد الرئيس: شكرا؛ بعدما انتهينا من المناقشة الطويلة والدقيقة من طرف أعضاء مجلس الأمة بالأمس وكذا رؤساء المجموعات البرلمانية اليوم؛ نحيل الكلمة الآن إلى السيد وزير المالية، الأسئلة كثيرة...

السيد وزير المالية: سأجيب باختصار...

السيد الرئيس: قلّل، ودلّل، تفضل مشكورا.

السيد وزير المالية: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

السيدات والسادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أود في البداية، أن أعرب عن شكري للسيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الّذين شاركوا في مناقشة قانون المالية لسنة 2025، إذ إنّ إسهاماتهم المثمرة أغنت النقاش وعمّقت من الفهم المشترك للنص المعروض.

إنّ أغلب التدخلات قد صبّت في المحاور الكبرى لنص هذا القانون، والتي تتلخّص في كلّ ما يتعلّق بدعم الاستثمار والتحول الرقمي والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتحسين القدرة الشرائية والحياة اليومية للمواطن، وهي كلها محاور تضعها الحكومة في أعلى درجات سلم أولوياتها.

فيما يتعلّق بالردود على الأسئلة والانشغالات المثارة، يجب التأكيد على شمولية الردود، بمعنى أنّها لا تقتصر على الإجابات المستخلصة من هياكل وزارة المالية المعنية فقط، ولكن أيضا تشمل الاستفادة من مختلف القطاعات الوزارية؛ وعليه، أود أن أركز مداخلتي حول أهم المسائل الواردة خلال مناقشة نص هذا القانون:

1 – فيما يتعلق بمؤشرات الاقتصاد الكلي وعناصر التأطير:

فيما يخص التّضخم، فقد شهد معدل التضخم تباطؤا محسوسا خلال التسعة أشهر الأولى من سنة 2024، عكس تطوره سنتي 2022 و2023، حيث سجل ارتفاعا قدره 9.3٪.

وقد سجل معدل التضخم نسبة 4.25٪ خلال التسعة أشهر الأولى من سنة 2024 مقارنة بنفس الفترة من سنة 2023، ويرجع هذا الانخفاض أساسا إلى تراجع نسبة تضخم المنتجات الغذائية من 14٪ إلى 3.6٪.

تجدر الإشار إلى أنّ أسعار برميل البترول (صحاري بلاند) المسجّلة في السنة الجارية قد عرفت تراجعا بحوالي 7 دولارات بين بداية السنة (82) دولار للبرميل، وشهر أكتوبر (75) دولارا للبرميل؛ وعليه، ولتوخي الحذر تم تحديد 60 دولارا أمريكيا كسعر مرجعي في قانون المالية لسنة 2025، وتتوقع أبرز المؤسسات المالية العالمية تراجع سعر البرميل خلال السنوات المقبلة.

2 – فيما يتعلق بالمالية العمومية:

بخصوص تمويل الاستثمار العمومي:

تجدر الإشارة إلى أن تمويل عمليات الاستثمار العمومي تتم من خلال اللجوء إلى الاعتمادات المالية النهائية المقررة في قانون المالية لسنة 2025، والموجهة لتمويل النفقات الاستثمارية، وكذا من خلال اللجوء للاعتمادات المؤقتة والقروض التي تمنحها البنوك والصندوق الوطني للاستثمار، لاسيما من خلال تمويل المشاريع المهيكلة والاستراتيجية للاقتصاد الوطني، إذ يعتبر التمويل البنكي والتمويل عبر الصندوق الوطني للاستثمار كمكمّل للنفقات المخصصة لعمليات الاستثمار المدرجة في قانون المالية لسنة 2025، التي من شأنها تعبئة الموارد المالية اللازمة لإنجاز المشاريع الاستثمارية الاستراتيجية.

وبهذا الصدد، بلغت قيمة استثمارات الخزينة الممنوحة كقروض لفائدة مختلف الهيئات العمومية ما يقارب 5969 مليار دج، خصصت لتمويل 267 مشروعا، موزعة على 11 قطاعا اقتصاديا، استفاد منها لاسيما الشركة الوطنية

للسكك الحديدية، الوكالة الوطنية للسدود والتحويلات، الجزائرية للطرق السيارة، شركات النقل، ميترو الجزائر، شركة سونلغاز وشركات تحلية المياه.

كما سيتم خلال سنة 2025 تمويل المشاريع الاستثمارية الخاصة بقطاع النقل والموجهة لاقتناء المعدات والتجهيزات لإنجاز مشروع الفوسفات المدمج، ومشروع الحديد لغار جبيلات، وكذا العديد من المشاريع الهامة الأخرى.

فيما يخص إعادة تقييم المشاريع:

بالنسبة لإعادة تقييم المشاريع، فهي تمثل 16٪ من نفقات الاستثمار المرتقبة لسنة 2025 (بمبلغ 361.86 مليار دج)، أما الاعتمادات المخصصة للبرنامج الجديد فتمثّل 84٪، حيث تخصص سنويا أغلفة مالية لإعادة تقييم المشاريع الجاري إنجازها من أجل استكمالها، خاصة تلك التي تم رفع التجميد عنها والتي لها أثر اقتصادي – اجتماعي مباشر على السكان.

وهكذا، فإن 95٪ من مبلغ إعادات التقييم المرتقبة لسنة 2025 موجهة لإتمام المشاريع المتعلقة بالمنشآت القاعدية كالطرقات (22٪)، والهياكل الصحية (18٪)، والسكن (18٪)، والهياكل المدرسية (11٪)، والربط بالطاقة (5٪)، والداخلية (5٪)، والتزويد بالمياه (5٪)، والشباب والرياضة (5٪)، إلخ.

هناك عوامل أخرى تؤدّي إلى إعادة التقييم، تصب جميعها في عدم النضج الكافي للمشاريع.

وفي هذا الصدد، اتّخذت مصالح وزارة المالية جملة من التدابير القانونية من أجل تسيير أحسن لبرامج الاستثمار العمومي، لاسيما القرار رقم 3 المؤرخ في 11 يناير 2023، الذي يحدد شروط نضج وتسجيل البرامج، الذي تم تعديله بموجب المرسوم التنفيذي رقم 23 – 318 المؤرخ في 6 سبتمبر 2023، بهدف إدراج الأحكام التنظيمية التي تسمح بتقديم طلبات التسجيل وإعادة تقييم عمليات الاستثمار العمومي للدولة، وفقا لإجراءات محددة تتعلق لاسيما بنضج المشاريع، حيث إنّ هذه الأحكام من شأنها أن تضفي مزيدا من التأطير والتحكم في طلبات إعادة التقييم المتكررة، والتي أصبحت شبه قاعدة وليس حالات خاصة، الشيء الذي أثقل كاهل ميزانية الدولة.

بخصوص توزيع الميزانية على الولايات وتسجيل المشاريع:

تم إعداد الوثيقة المتضمنة التوزيع الإقليمي لميزانية الدولة الحجم (3)، على أساس التقديرات المقدمة، والتي تبين بشفافية المجهودات الميزانياتية المبذولة سنة 2025 لفائدة الولايات، والتي سيتم تنفيذها على المستوى غير المركز، بعنوان «مختلف محافظ البرامج» وحسب العناوين، حيث إن الاعتمادات المالية توزّع على الولايات حسب خصوصية كل منها، وحسب الأولويات القطاعية، وهو ما تمّ اعتماده في مشروع ميزانية الدولة لسنة 2025، على غرار السّنوات السّابقة، حيث تمّ توزيع الاعتمادات على الولايات بمعدّل 1.5 إلى 2٪ حسب كل ولاية.

واستحوذت ولايات الجنوب والهضاب العليا على 60٪ من الاعتمادات المخصّصة للولايات سنة 2025.

وتندرج اقتراحات الاعتمادات والمشاريع على مستوى الولايات، في إطار المخطّط الوطني لتهيئة الإقليم والاستراتيجية القطاعية المنتهجة، مع السهر على التّناسق مع الألويات الإقليمية، والخصوصيات التي تميّز كل ولاية من حيث المساحة وعدد السكان، وكذا الجدوى الاقتصادية والاجتماعية للمشروع، و قدرات الاستيعاب وإنجاز المشاريع لكل ولاية، وفقا للشروط المحددة في المرسوم التنفيذي رقم 20 – 403 المؤرخ في 29 ديسمبر 2020، الذي يحدّد شروط نضج وتسجيل البرامج، (تبقى الأولوية ممنوحة لاستكمال البرنامج الجاري إنجازه وكذا ترقية الإمكانيات المتاحة).

السيد رئيس مجلس الأمة، المحترم،

السيدات والسادة الأعضاء،

كنتم قد أبديتم من خلال انشغالاتكم المطروحة حول كل القطاعات، اهتماما كبيرا بتشجيع التنمية المحلية التي هي بحد ذاتها من مستحدثات ظروف المعيشة للمواطن على كافة الأصعدة، من حالة الطرقات وربط المواطنين بشبكات المياه، والصرف الصحي... إلخ، التي تسهل من تنقل الأشخاص والبضائع وتحسّن من الظروف الاقتصادية، تجدر الإشارة إلى أنه يُقترح في سنة 2025، لتغطية العمليات الجاري إنجازها، مبلغ قدره حوالي 1433 مليار دج، كاعتمادات دفع (أي 45.8٪ من إجمالي نفقات الاستثمار)، منها أكثر من 93٪ على مستوى 10 محافظ برامج.

وعلى سبيل المثال لا الحصر، سنتطرق إلى بعض

المشاريع التي تم تبنيها من قطاعات مختلفة والتي خصصت لها أغلفة مالية بميزانية 2025، منها:

بخصوص تأخّر تسليم مستشفى 60 سريرا بـ«تين زواتين» هذه العملية استفادت من إعادة تقييم بمبلغ قدره 418 مليون دج خلال سنة 2024.

أمّا فيما يخص تجهيز هذه المنشأة، فقد تلقت مصالحي بتاريخ 11 أكتوبر 2024 طلبا بهذا الخصوص وهو في طور الدّراسة.

بخصوص طلب ازدواجية الطّريق الوطني رقم 1 الرابط بين ولايتي المنيعة وغرداية:

يتعلّق الأمر بالطريق الوطني رقم1، حيث إنّ دراسة ازدواجية هذا الطّريق في طور الانتهاء، كون أنّ العملية انطلقت بولاية غرداية (الولاية الأم)، وتمّ تحويلها إلى ولاية المنيعة، أما بالنّسبة للتّكفل بإنجازه، فنحيطكم علما بأنّه تمّ التكفل بـ 10 كلم في إطار قانون المالية لسنة 2024 لفائدة ولاية غرداية، على أن يتم التّكفل بباقي المقاطع على مراحل في البرامج المستقبلية.

فيما يتعلق بالعجز الإجمالي للخزينة:

شهد عجز الخزينة ارتفاعا محسوسا خلال السنوات الأخيرة نتيجة ارتفاع النفقات، أساسا، وهذا لدعم البرامج الاجتماعية والبنية التحتية من أجل تحقيق الاستقرار الاجتماعي، ودعم القدرة الشرائية للمواطن وتعزيز النمو الاقتصادي.

ويشكل الدعم الكبير للحكومة في العديد من القطاعات، مثل الطاقة والغذاء والخدمات الأساسية، عبئا كبيرا على الميزانية ويزيد من معدلات العجز.

وتعمل الحكومة على تقليص العجز، من خلال استهداف أفضل للدعم وتنويع مصادر الإيرادات، وهذا بتوسيع القاعدة الضريبية، من خلال إدخال إصلاحات تجعل النظام الضريبي أكثر عدالة وشمولية، ومكافحة التهرب الضريبي وتعزيز التحصيل الضريبي باستخدام التكنولوجيا والرقمنة.

وينبغي التنويه أن العجز الحقيقي للرصيد الإجمالي للخزينة يختلف عن العجز التقديري المتوقع في قانون المالية، وذلك لأن مستوى تنفيذ النفقات غالبا ما يكون أقل من النفقات المتوقعة، وهو ما يؤدي إلى تحقيق عجز في نهاية سنة 2024، أدنى من العجز المتوقع في قانون المالية، وفي المقابل فإن الإيرادات المتوقعة ستُحصّل بنسبة 100٪.

وبالنظر للتوقعات الختامية لسنة 2024، فمن المتوقع أن تبلغ الإيرادات الإجمالية في نهاية سنة 2024، قيمة 8405 مليار دج، وفي المقابل ستبلغ النفقات العمومية قيمة 13841 مليار دج وهو ما يمثل نسبة تنفيذ للنفقات تفوق 90٪ في نهاية سنة 2024.

ستؤدي مستويات تنفيذ النفقات والإيرادات العمومية إلى تحقيق عجز في الرصيد الإجمالي للخزينة في نهاية سنة 2024 قدره 6126 مليار دج، بزيادة قدرها 2719 مليار دج مقارنة بسنة 2023، حيث بلغ مستواه 3407 مليار دج.

ومن ناحية تمويل هذا العجز، تختلف آليات تمويل عجز الخزينة من دولة إلى أخرى، حسب السياسات الاقتصادية والمالية المتبعة، لكنها تتشابه كلها في الأساليب المستعملة التي تهدف إلى تغطية الفجوة بين الإيرادات والنفقات الحكومية؛ تشمل هذه الآليات اللجوء إلى المدخرات العامة أو تعبئة موارد الدين العام لضمان توفير السيولة اللازمة لتغطية العجز المالي، ودعم استمرارية الأنشطة الاقتصادية والخدمات الحكومية.

كل طريقة لها مزاياها وتحدياتها، وتعتمد فعالية الآليات المستخدمة على الظروف الاقتصادية والسياسية لكل دولة، ومدى قدرة الحكومة على تنفيذ سياسات مالية مستدامة.

فبالنسبة للجزائر، تكمن الإمكانيات المتاحة للخزينة العمومية لتمويل العجز لسنة 2025 في اللجوء إلى الموارد المتاحة في صندوق ضبط الإيرادات المحصلة إلى غاية نهاية سنة2024 ، وفائض جباية المحروقات المحصّل بعنوان سنة 2025، وكذا الموارد المتاحة من خلال المديونية العمومية.

آليات معالجة عجز الخزينة:

إعتمدت هذه السنة المالية على مقاربة واقعية تخضع لتوحيد التدابير التي قررتها السلطات العمومية لضمان استدامة النفقات العمومية، واستعادة توازن ميزانية الدولة على المدى المتوسط، من خلال التوجيهات التالية، لاسيما في جانبي الإيرادات والنفقات:

- فيما يتعلق بالإيرادات: العمل أساسا على تنويع مصادرها وتوسيع الوعاء الضريبي وكذا مكافحة الغش والتهرب الضريبيين.
- فيما يتعلق بالنفقات: العمل أساسا على مواصلة ترشيد الإنفاق العمومي وتسريع عصرنة الأنظمة المعلوماتية

من خلال التّحول الرّقمي.

فيما يخص تمويل العجز عن طريق صندوق ضبط الإيرادات:

من المتوقع أن تسجل إيرادات إضافية تقدر بحوالي 500 مليار دج مع نهاية سنة 2024، والتي تمثل الفارق بين الإيرادات البترولية المقدرة في الميزانية وتلك المحصلة فعليا، مما يوفر جزءا من التمويل اللازم لتغطية العجز لسنة 2024 ويساهم في تقليص العجز لسنة 2025؛ ووفقا لأحكام المادة 106 من أحكام قانون المالية لسنة 2024 السارية المفعول، لن تتجاوز نسبة الاقتطاع من موارد الصندوق حدود 11٪ من الناتج الداخلي الخام، مما يساهم في الحفاظ على استدامة موارد هذا الصندوق، وضمان استمرارية قدرته على دعم التوازنات المالية للدولة.

وفيما يتعلق بتمويل العجز عن طريق المديونية العمومية:

بلغ مخزون الدين العمومي 16.044 مليار دج، في نهاية سنة 2023: ما يعادل 49.2٪ من الناتج الداخلي الخام ومن المتوقع أن يرتفع مخزون الدين العام إلى 16.879 مليار دج مع نهاية سنة 2024، ليبلغ نسبة 49.61٪ من الناتج الداخلي الخام، ورغم هذا الارتفاع، يظل مستوى الدين العمومي في الجزائر أدنى من المؤشر المرجعي للأسواق الناشئة، الذي يتراوح بين 60٪ و70٪ من الناتج الداخلي الخام.

فبالمقارنة مع بعض الدول العربية ودول حوض البحر المتوسط تتمتع الجزائر بمستوى دين عام أقل نسبيا من أغلب دول المنطقة، فهو أقل من مصر التي تجاوزت نسبة الدين فيها 90٪، وتونس التي تتراوح نسبتها بين 80 إلى 90٪، كما أنه أقل بكثير من دول، مثل اليونان وإيطاليا وفرنسا وإسبانيا، التي تجاوزت نسبة الدين فيها 110٪.

إذ يتيح هذا المستوى المنخفض من الدين للخزينة هامشا لتعبئة المزيد من الموارد، من خلال سوق قيم الخزينة، والتي ستوجه لتغطية العجز المالي لسنة 2025.

كما تجدر الإشارة إلى أن الجزء الأكبر من الدين العام في الجزائر يتمثل في الدين الداخلي الذي يشكل حوالي 99.1٪ من إجمالي الدين العام.

بخصوص إعادة النظر في سياسة الدعم للمواد الاستهلاكية:

من أجل مواصلة دعم أسعار المواد الغذائية واسعة الاستهلاك والتخفيف من وطأة ارتفاع أسعارها على مستوى الأسواق العالمية على المواطن الجزائري، تم حشد موارد مالية إضافية لها، حيث بلغت الإعانات الموجهة للمنتجات ذات الاستهلاك الواسع مبلغا بحوالي 660 مليار دج، في إطار قانون المالية لسنة 2025.

ولمواجهة ارتفاع أسعار المواد ذات الاستهلاك الواسع، تم اتخاذ الإجراءات التشريعية التالية:

- إعفاء واردات اللحوم البيضاء المجمّدة من الرسم على القيمة المضافة، خلال الفترة من 8 يناير 2024 إلى 31 ديسمبر 2025.

- تمديد الإعفاء المؤقت من الرسم على القيمة المضافة حتى 31 ديسمبر 2025، على عمليات البيع المتعلقة بالبقول الجافة والأرز، المستوردة أو المنتجة محليا، وكذلك الفواكه والخضروات الطازجة وبيض الاستهلاك والدجاج اللاحم والديك الرومي المنتجة محليّا.

تمديد، إلى غاية 31 ديسمبر 2025، النظام الخاص بتطبيق النسبة المخفضة بنسبة 5٪ للحقوق الجمركية، على عمليات استيراد ماشية البقر الحي ولحوم الأبقار الطّازجة المبرّدة، المعبأة بالتفريغ، وكذلك لحوم الأغنام الطازجة المبرّدة، المعبأة بالتفريغ.

- توسيع تطبيق هذا المعدل المخفّض إلى عمليات استيراد ماشية الغنم.

تمديد الترخيص الممنوح حاليا للبنوك لمنح قروض استهلاكية للأسر لاقتناء السلع، ليشمل منح قروض استهلاكية لاقتناء الخدمات (مثل الصحة والسفر، ... وما إلى ذلك).

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدات والسادة الأعضاء،

3 – بخصوص رقمنة قطاع المالية:

هذه النّقطة التي تمت إثارتها في عدة مناسبات وأيضا خلال مناقشة نص قانون المالية، الأمر الذي يشكل موضوع الساعة لما أولاها السيد رئيس الجمهورية من عناية وأهمية قصوى.

ومن الملاحظ أنّه منذ المناقشة السالفة لقانون المالية لسنة 2024، تم تسجيل - خلال هذه الفترة - تقدم كبير في عملية رقمنة مصالح قطاعنا، وإذا سمحتم أن أعرض

عليكم، فيما يلي، أهم هذه الإنجازات:

ـ تم إنجاز مركز بيانات وزارة المالية الذي تم تدشينه بتاريخ يوم 16 ديسمبر 2023، وتحديث الشبكة المشتركة من أجل استضافة، توافق وتأمين جميع أنظمة المعلومات المنجزة من طرف مختلف مصالح الوزارة والمتمثلة في:

بعنوان «إدارة الجمارك»: تمكنت هذه الأخيرة من:

ـ تطوير البنية التحتية التكنولوجية، من خلال إنجاز مركز بيانات رئيسي وآخر احتياطي حاليا قيد الخدمة.

ـ تطوير وتوسعة شبكة الاتصالات للألياف البصرية، حيث تم ربط وتفعيل ما يقارب مائتي (200) موقع جمركي، مع إنجاز تسع وأربعين (49) محطة ثابتة وخمس وثلاثين (35) محطة متنقلة مربوطة بشبكة الاتصالات الفضائية عبر القمر الصناعي الجزائري «ألكوم سات 1» لربط المراكز الجمركية المنعزلة و الفرق المتنقلة.

ـ تطوير المرحلة الأولى للبرمجيات المشكلة للنظام المعلوماتي الجديد «ألساس» (ALCES)، والتي تم تفعيلها بصفة تدريجية بداية من أول نوفمبر 2023، تشتمل على الوحدات المعلوماتية الخاصة بجمركة البضائع محل العمليات التجارية.

بعنوان رقمنة الإدارة الجبائية:

ـ تماشيا مع عصرنة الإدارة الجبائية، الهادف إلى وضع المكلف بالضريبة في صميم اهتماماتها، تعمل دائرتنا الوزارية على تجسيد مبدإ الإدارة الجبائية الإلكترونية، من خلال السهر على السير الحسن لمدى تطبيق البرنامج المسطر من قبل السلطات العليا، الخاص برقمنة الإدارة العمومية، وذلك بمتابعة :

ـ نظام (Jibaya'tic): عرفت سنة 2024 وتيرة متسارعة في نشر نظام (Jibaya'tic) على مستوى 29 مركزا للضرائب ومركزا جواريا للضرائب، (منها 5 مراكز جوارية للضرائب ومركز للضرائب).

للتذكير، يسمح نظام المعلومات (Jibaya'tic) برقمنة جميع العمليات والإجراءات الضريبية للإدارة العامة للضرائب وكذلك تقديم الخدمات عبر الإنترنت، لفائدة المكلف بالضريبة.

ـ بوابة التصريح والدفع عن بعد: تم إلى غاية اليوم، تزويد 296 مرفقا بهذه البوابة، موزعة على 36 ولاية.

ـ كذلك منصة رقمية جديدة، تم إطلاقها خلال شهر أوت 2024، مخصصة لاقتناء الطوابع الجبائية عن بعد، تتيح للمواطن اقتناء الطوابع المتعلقة بجواز السفر البيومتري، وبطاقة التعريف الوطنية البيومترية (في بعض الحالات الخاصة) وكذا رخصة السياقة، وتم إصدار ـ خلال 3 أشهر الأولى ـ 43052 قسيمة اقتناء لحقّ الطّابع بمختلف أنواعه، بمبلغ إجمالي يعادل 121.250.000 دج.

بعنوان إدارة الأملاك الوطنية:

فيما يخص رقمنة المديرية العامة للأملاك الوطنية، وفضلا على رقمنة السّجل العقاري، بإنشاء قواعد بيانات تخص المعطيات والمخطّطات المسحية والحائزين على سندات مشهرة ومعلومات أملاكهم عبر الوطن، شملت رقمنة معلومات أكثر من 25 مليون وثيقة، فإنه تم إطلاق بتاريخ 14 مارس 2024، البوابة الجغرافية «فضاء الجزائر»، تعنى بتقديم خدمات رقمية واستصدار مختلف الوثائق التي يطلبها المواطن والمهنيون والمهتمون بالشّأن العقاري (المستخرجات المسحية ووثائق مستخرجات الحفظ العقاري)، كما تكفل البوابة طلب الدفتر العقاري عن بعد وتتبّع مسار إنجازه وتكفل الدّفع الإلكتروني، وتشهد إلى غاية اليوم وابتداء من 28 ماي 2024 أكثر من 927.000 زائر مع تقديم 6560 خدمة لفائدة المواطنين و تشارف بلوغ المليونية.

كما تمّ إطلاق وفي مراحل جد متقدّمة مشروع الدفتر العقاري الإلكتروني في شكل بطاقة إلكترونية عالية التأمين، تتضمن كل المعلومات المتعلقة بالملكية العقارية وصاحب الحق، يعوض الدفتر العقاري الورقي الحالي، ويسمح وبتحقيق السرعة في إعداده وتسليمه، تحقيق الشفافية والأمان في المعاملات العقارية، وتتبع مسارات الملكية العقارية وتنقلها بين الملاك.

بعنوان عصرنة أنظمة الميزانية: تماشيا مع الإصلاح الميزانياتي، في إطار القانون العضوي رقم 18 ـ 15، تم تطوير حلول معلوماتية وأنظمة معلوماتية، تهدف إلى تحسين وتسيير المال العام والتحكم في الإجراءات المتعلقة بالطلبية العمومية من أجل إرساء أكثر شفافية، ويتعلق الأمر لاسيما بـ:

ـ البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية.

ـ النظام المعلوماتي المدمج للتسيير الميزانياتي والمحاسبي.

ـ تطوير الحل المعلوماتي «إعداد» لتحضير ميزانية

البرنامج.

أما بعنوان عصرنة إدارة الخزينة والمحاسبة:

فتم تسطير أهداف رئيسية لعصرنة ورقمنة الخدمات التي تقدمها المديرية العامة للخزينة وهي كالتالي:

ـ الهدف الأول: تحديث وتطوير نظام المعلومات الخاص بالخزينة، وفقا لأحكام القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية؛

ـ الهدف الثاني: عصرنة نظام المدفوعات وتلبية احتياجات المصالح والإدارات العمومية، في إطار تنفيذ الدفع الإلكتروني لتحصيل الإيرادات العمومية؛

ـ الهدف الثالث: رقمنة عمليات الخزينة من خلال إنشاء نظام معلوماتي يغطي كافة عمليات الخزينة: الدين العمومي الداخلي والخارجي، العلاوات والقروض والتّسبيقات وغيرها.

4 – بخصوص المعاملات البنكية:

يجدر تسليط الضوء على بعض الإجراءات الحالية، وهي:

ـ رقمنة الخدمات البنكية: لضمان كفاءة تشغيلية أفضل وتحسين تجربة الزبائن.

ـ تطوير أنظمة الدفع الإلكتروني: لدعم هذه العملية، أنشأت وزارة المالية لجنة استراتيجية مدعومة بلجنة تقنية تقودها المديرية العامة للخزينة والمحاسبة، والتي تنسق الإجراءات مع الجهات المعنية وتتابع مؤشرات الأداء، بهدف تعبئة جميع الجهود من أجل اعتماد وسائل الدفع بشكل تدريجي وشامل، مع إزالة العوائق المحتملة.

من المتوقع أن يسهم تنفيذ الإجراءات الواردة في خطط العمل هذه، في تحقيق تقدم نوعي في استخدام وسائل الدفع الإلكتروني، اعتبارا من عام 2025.

فيما يتعلق بالصيرفة الإسلامية، تعتزم وزارة المالية على وضع الإطار القانوني والتنظيمي الإشرافي لسوق الصكوك الإسلامية، وذلك من أجل خلق بيئة مواتية لنمو وتطور عمليات الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر.

أما فيما يتعلق بالسوق المالية، تم إطلاق العديد من الإجراءات لتفعيلها، والتغلب على مختلف القيود التي تواجهها هذه الأخيرة، تتعلق هذه الإجراءات أساسا بـ:

ـ إدراج بنكين عموميين في البورصة، سيسمح الإجراء الذي جاء به برنامج عمل الحكومة والمتعلق بفتح رأسمال بنكين عموميين «القرض الشعبي الجزائري وبنك التنمية المحلية»، عن طريق البورصة، بزيادة الثقة في أسواق رأس المال، كما سيشجع المستثمرين والفاعلين في القطاع الخاص على اللجوء إلى التمويل عن طريق البورصة.

وقد عرفت عملية إدراج بنك القرض الشعبي الجزائري في البورصة نجاحا باهرا، بعد استقطاب أكثر من 112 مليار دج؛ وتعتبر عملية بيع الأسهم هذه عملية تاريخية تمثّل نقطة تحول في مسار الساحة المالية وهي من أكبر العمليات في إفريقيا.

5 – فيما يتعلق بتجسيد عمليّة فتح مكاتب الصرف والقضاء على السوق المالي الموازي والرفع من قيمة الدينار:

ـ تمّ تحديد شروط فتح مكاتب الصرف في الجزائر، بموجب النظام رقم 23 – 01 المؤرخ في 21 سبتمبر 2023 ويتعلق بشروط الترخيص بتأسيس مكاتب الصرف واعتمادها ونشاطها.

ـ وستحدّد شروط تطبيق هذا النظام بموجب تعليمة من بنك الجزائر الذي له الاستقلالية التامة وكل الصلاحيات في ذلك.

أمّا فيما يخص إزالة السوق المالي الموازي، فإنّه يجدر الذكر أن هذا الهدف يتطلّب مساهمة العديد من الإدارات الوزارية والمؤسسات لإرساء قواعد السوق: الشفافية والمراقبة الصارمة للعمليّات التجارية والاقتصادية.

أما بخصوص تحديد قيمة الدينار الجزائري، فيندرج ذلك ضمن صلاحيات بنك الجزائر، وفقا للقانون النقدي والمصرفي، ولاسيما المادة رقم 64 منه، التي تخوّل للمجلس النّقدي والمصرفي بصفته سلطة نقدية، صلاحيات تحديد أهداف سياسة سعر الصرف وكيفية ضبط الصرف وطريقة تنظيم سوق الصرف.

وتجدر الإشارة إلى أن تحديد سعر الصرف يعتمد على معايير اقتصادية وعلى أهداف الاستقرار النقدي، باعتماد سلّة العملات الأجنبية كمرجع.

ويجري حاليا التفكير في تصور جديد، يهدف إلى تحسين سياسة سعر الصرف، وضمان قيمة الدينار، بما يعزّز وتيرة التنمية الاقتصادية.

أما فيما يخص منحة السفر، فإن السيد رئيس الجمهورية قد أسدى تعليمات برفع قيمتها، والتي ستحدّد من طرف بنك الجزائر وذلك وفقا لصلاحياته والتي يحددها القانون

المالي والمصرفي.

بخصوص الانشغالات المطروحة حول موضوع الأملاك الوطنية (البعض منها فقط):

ـ بخصوص الانشغال المطروح، المشار فيه أن السائد في المعاملات بولاية أدرار هو الوثائق العرفية، وأن التسوية تتيح مهلة سنتين فقط؛

في هذا الصدد، وجب الإشارة إلى أن هذا الانشغال متكفل به ضمن هذا النص، لاسيما ما جاءت به المادة 162، التي عدلت وتممت المادة 23 مكرر من الأمر 75 ـ 74 المؤرخ في 12 نوفمبر1975، إذ يتيح هذا التدبير التكفل الإداري بالحيازة الممارسة والمؤسسة بسند عرفي في حالات غياب نزاع قضائي، وهذا من خلال ترقيم مؤقت لأربعة (4) أشهر أو لسنتين (2)، حسب الحالة كأقصى أجل، ويتوج بتسليم الدفتر العقاري لطالبه.

ـ بخصوص الانشغال المطروح حول المنطقة الحرة بتندوف:

بعد صدور المرسوم التنفيذي رقم 24 – 169 المؤرخ في 28 ماي 2024، المتضمن إنشاء المنطقة الحرة التجارية «تندوف» وتحديد موقعها الجغرافي، وحدودها، ومساحتها، ومكوناتها، وسيرها وطابعها، وكذا النشاطات المرخص لها بممارستها فيها؛ تم إعداد قرار التخصيص الوزاري رقم 254 المؤرخ في 4 أوت 2024، لفائدة وزارة التجارة وترقية الصادرات وتم تسليمه بمحضر تسليم لفائدة مديرية التجارة لولاية تندوف بتاريخ 11 أوت 2024 .

ـ بخصوص تسريع عملية إلغاء تصنيف الأراضي الفلاحية بولاية الشلف، من أجل السماح بتوطين المشاريع العمومية، لندرة الأوعية العقارية لإنجاز المشاريع التنموية:

إن اللجوء إلى خلق الأوعية العقارية من أجل إنجاز المشاريع التنموية عن طريق إلغاء تصنيف الأراضي الفلاحية، مؤطر تأطيرا صارما، بموجب القانون، قصد الحفاظ بشكل أساسي على هذا الصنف من الأراضي، وهو إجراء استثنائي، يتم اللجوء إليه فقط لأجل تلبية الاحتياجات الملحة واللازمة، المرتبطة بإنجاز تلك المشاريع.

بخصوص المرقين العقاريين الذين ألغيت عقودهم ويطالبون باسترجاع أموالهم التي صرفوها على المشروع:

إن الإطار القانوني المتعلق بمنح عقود الامتياز لفائدة، لاسيما، المرقين العقاريين، بغية إنجاز مشاريعهم الترقوية، نص على أنه إذا كان سبب الإخلال ناتجا عن قوة قاهرة، وبعد استفادة المرقي من آجال إضافية بسبب تعذر إتمام المشروع ولم يتمه، بعد هذه المدة الإضافية، فإنه يترتب على فسخ عقد الامتياز دفع الدولة زائد القيمة التي أتى بها المرقي على الأرضية الناتجة عن الأشغال المنجزة، إذا كانت البنايات مطابقة للبرنامج المقرر و/أو رخصة البناء.

أما بالنسبة لاقتطاع وإلغاء تصنيف الأراضي الغابية، فهو مؤطر بموجب أحكام المادة 27 من القانون رقم 23 – 21 المتعلق بالغابات والثروات الغابية التي تنص على: «أنه لا يمكن إلغاء التصنيف لأرض تابعة للملك العمومي الغابي الذي من شأنه أن يؤدي إلى فقدان صفتها كملك عمومي للدولة، إلا بموجب مرسوم يتخذ في مجلس الوزراء».

في الختام، أودّ أن أعبّر عن خالص امتناني للسيد رئيس مجلس الأمّة المحترم، ولأعضائه الموقّرين لحرصهم على تهيئة كلّ الظروف لنقاش رزين ومثمر لنص هذا القانون.

كما أؤكد للسيدات والسادة أعضاء المجلس على استعدادنا للتكفل بكل التساؤلات والانشغالات الإضافية الموجهة إلينا، خاصة تلك المتعلقة بوضعية البرامج المطالب بها، وهذا في شكل أسئلة كتابية تتيح لنا مجالا للتوسع والتّفصيل في ردودنا.

كانت هذه عناصر الإجابة التي ارتأيت عرضها، ردا على انشغالاتكم وتساؤلاتكم، آملا أن أكون قد وفقت في تقديم الشروحات والتفاصيل الملائمة بهذا الشأن.

أشكركم على كرم الإصغاء والمتابعة والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

..**(تصفيق)**..

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير على هذه الأجوبة؛ نستأنف أعمالنا غدا، إن شاء الله، على الساعة التاسعة والنصف صباحا لتحديد الموقف من نصّ القانون المتضمّن قانون المالية لسنة 2025؛ جمعة مباركة للجميع، والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الساعة الحادية عشرة والدقيقة الثلاثين صباحا

ملحق

تدخلات كتابية

بخصوص مناقشة نص القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2025

1) السيد حبيب دواقي
عضو مجلس الأمة

بسم الله الرحمـن الرحيم.

جاء قانون المالية لسنة 2025 وهو الأول في عهدة رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، بعد إعادة انتخابه، بأحكام وتدابير مالية وجبائية تؤكد الطابع الاجتماعي للدولة، وتؤكد أيضا التزامات السيد رئيس الجمهورية بضمان العيش الكريم للمواطن، وتنمية القدرات الاقتصادية والمالية الوطنية من خلال ما تضمنه من تدابير لدعم القدرة الشرائية ومرافقة الفئات الاجتماعية الضعيفة، وتنويع الوعاء الضريبي، ومواصلة ضبط سوق الاستيراد، ودعم الاستثمار ومتابعة إنجاز المشاريع الاستراتيجية الكبرى والمحافظة على التعافي المالي ومواصلة العمل لتحقيق التحول الاقتصادي، ما يترجم نهج الدولة في تثبيت ما تم تحقيقه اجتماعيا واقتصاديا خلال السنوات القليلة الماضية، من أجل تنمية حقيقية، شاملة ومستدامة.

ولبلوغ الأهداف الاستراتيجية التي رسمها السيد رئيس الجمهورية للسنوات القادمة، لابد من مواصلة العمل على الملفات الاقتصادية والمالية والاجتماعية التي لا تزال تعاني بعض النقائص وأخص بالذكر:

أولا، ضرورة وضع تشريعات وآليات واتخاذ إجراءات عملية للقضاء على الاقتصاد الموازي من أجل إدماج الكتلة النقدية الهائلة التي تشير الإحصائيات بلوغها سقف 60 مليار دولار.. يتم تداولها خارج الدورة المالية والاقتصادية الرسمية.

ثانيا، مواصلة العمل على ملف مكافحة الغش والتهرب الضريبي وتحسين عمل إدارة الضرائب وعصرنتها وتدعيمها بالوسائل المادية والبشرية، والتفكير في وضع قاعدة بيانات رقمية وطنية للممتلكات العقارية وباقي الثروات والمداخيل غير المصرح بها، حيث تشير الإحصائيات لعجز مالي في حجم تحصيل الضرائب بمختلف أنواعها يقدر بنحو 5 آلاف مليار دينار.

ثالثا، أغتنم هذه المناسبة لأتوجه بالشكر للسيد رئيس الجمهورية على اهتمامه الشخصي بقطاع الصحة عموما وبفئة الأطباء وعمال القطاع خصوصا، من خلال القرارات التي اتخذها لصالحهم منذ انتخابه سنة 2019 إلى اليوم، سواء ما تعلق بالتدابير التي اتخذها لتحسين ظروفهم المهنية والمالية أو من خلال إنشاء العديد من الهيئات الطبية الوطنية ووضعها تحت سلطة رئاسة الجمهورية مباشرة لأهميتها وعنايته الشخصية بالملف الصحي الوطني وأقصد (الوكالة الوطنية للأمن الصحي واللجنة الوطنية للوقاية من السرطان ومكافحته)، ورغم كل هذه الإجراءات والقرارات إلا أن الإضراب الأخير لطلبة الطب منذ منتصف شهر أكتوبر ومطالبتهم بالعديد من الإصلاحات البيداغوجية والمهنية، كشف عن الحاجة الملحة إلى مراجعة شروط وظروف تكوين الأطباء و أطباء الأسنان والصيادلة، فالحكومة في هذه الظروف مطالبة بتدابير بيداغوجية واجتماعية ومالية إضافة إلى تثمين دور سلك الأطباء والشبه الطبي وهي الطريقة الفعالة للتقليل من ظاهرة مغادرة الآلاف منهم للعمل في الخارج، وما يمثله ذلك من نزيف للكفاءات الوطنية.

وأخيرا، ومن أجل تحقيق الأمن الدوائي لابد على الحكومة من مواصلة الجهد الذي بدأته بتوجيه من السيد رئيس الجمهورية في دعم وتوسيع الصناعة الدوائية المحلية وتشجيعها والقضاء على لوبيات سوق الدواء ضمانا لنجاح السياسة الصحية الوطنية و جعلها في مستوى تطلعات المواطن.

2) السيد امحمد قدوس
عضو مجلس الأمة

في البداية، نثمن ما تضمنه قانون المالية لسنة 2025، وما اشتمل عليه من تدابير تصبو من خلالها الحكومة إلى خلق ديناميكية اقتصادية والحفاظ على الطابع الاجتماعي للدولة.

تعتبر ولاية غليزان ذات طابع ريفي، ويمكن إدراجها ضمن المناطق الفلاحية، وهي ذات تعداد سكاني وتعاني تأخرا كبيرا من ناحية المرافق العمومية والتجهيزات، ما يجعل توفيرها أولوية تنموية واجتماعية واقتصادية للساكنة، رغم حرص السلطات العمومية بالولاية على تسطير برنامج تنموي.

السيد الوزير،

تسجل ولاية غليزان انعدام منصب مدير النقل، رغم أنها تعد من الولايات التي تضم عدة توجهات بين البلديات من حيث عدد سكانها بالنظر للتوسع العمراني والكثافة السكانية التي تعرفها الولاية في غياب التغطية الكافية للنقل.

معاناة كبيرة وصعبة يتكبدها العديد من سكان الولاية التي تلازمهم منذ عدة سنوات، في حصص السكن الريفي، وهو الوضع الذي زاد من حدة متاعبهم ومعاناتهم وبهدف رفع مختلف العراقيل التي تحيط بصيغة السكن الريفي وإضفاء المزيد من الشفافية.

نلفت انتباه السيد الوزير إلى قطاع الأشغال العمومية لسنة 2025 في مجال تطوير وصيانة الطرقات السريعة لتخفيف الضغط المروري في المنطقة، وتكثيف وتطوير شبكة النقل العمومي، والمباشرة في إجراءات لدراسة وإنجاز محاور جديدة.

في هذا الإطار، أود أن أشير إلى الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن، خاصة في الآونة الأخيرة هي في تقهقر، رغم جهود الدولة في محاولة رفع القدرة ضمن بعض التدابير غير الكافية، مثل محاربة المضاربين ورفع الحدٍ الأدنى للأجور لكنها غير كافية بالنظر لمعاناة المواطنين يومياً في التصدي لأزمة الغلاء في بعض المواد والخضر.

بعد إعلان رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، نيته في استحداث منحة للمرأة الماكثة في البيت ضمن تعهداته خلال الحملة الانتخابية لرئاسيات 2024، فما هي حقيقة الاستفادة من المنحة؟ وكان قد تعهد في إطار التزاماته أنه سيرفع من منحة ذوي الهمم والمعوزين والماكثات في البيت والمتقاعدين في إطار تضامن وطني حقيقي.

وتقبلوا، السيد الوزير المحترم فائق عبارات التقدير والاحترام.

3) السيد محمد بوبكر
عضو مجلس الأمة

يعتبر موعد مناقشة قانون المالية بمجلس الأمة مناسبة لطرح الانشغالات المالية والاجتماعية المتعلقة بالتنمية الوطنية والمحلية بشكل واسع ومفتوح، ومحاولة تنبيه الحكومة لبعض الاختلالات التي تحتاج إلى تدبير ومعالجة وتحتاج للتفكير في حلول شاملة.

وبهذه المناسبة سيكون تدخلي مخصصا لقطاع التعليم العالي وقطاع الصحة .

ففي قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، لا أحد ينكر حجم الدعم الذي تحصل عليه القطاع في عهد الرئيس عبد المجيد تبون، وهو دعم حقق من خلاله القطاع العديد من الإنجازات التاريخية والإصلاحات العميقة التي بدأت تظهر معالمها ونتائجها في الميدان، حيث تولي الجزائر أهمية كبيرة للجامعة باعتبارها منتجة للأفكار وحاضنة للأعمال التطبيقية العلمية والمشاريع الصغيرة الناشئة التي يرجى منها المساهمة في وتيرة النمو والتطور في البلاد.

كما أن الجامعة هي المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي والتنمية المحلية بكل أبعادها؛ وهو ما دفع بالسلطات الجزائرية في السنوات الأخيرة إلى جعلها ضمن أولويات السياسات العمومية، من خلال العمل على تطويرها وتسريع اندماجها في محيطها الاجتماعي والاقتصادي، حيث أصبحت مجالات الأمن الغذائي والأمن الصحي والأمن السيبراني ميادين بحث ذات أولوية.

وبهذه المناسبة، أشكر مبادرة الحكومة في اجتماعها يوم 17 أكتوبر، وتنفيذا لتوجيهات السيد رئيس الجمهورية المتعلقة بتعزيز الدور الاقتصادي للجامعة وتثبيت انفتاحها على المحيط الاقتصادي، حيث تم خلال هذا الاجتماع دراسة مشروع مرسوم تنفيذي يحدد كيفيات ممارسة حاملي شهادة الدكتوراه غير الأجراء لأنشطة البحث في إطار علاقات تعاقدية للارتقاء بنوعية البحوث، لاسيما في المجالات ذات الأولوية على غرار الأمن الغذائي والأمن الصحي والأمن المائي والأمن السيبراني.

وغير بعيد عن قطاع التعليم العالي سأتحدث عن قطاع الصحة وقبلها أتوجه بشكر خاص للسيد رئيس الجمهورية، من خلال التدابير التي أقرها في مجلس الوزراء شهر ماي الماضي، المتعلقة بحاملي شهادتي الماجستير والدكتوراه من

أجل توظيفهم ضمن المناصب الجامعية، وضرورة التكفل بهم وتحسين مناخ البحث العلمي.

ونتمنى من سيادته إجراءات استثنائية مماثلة تسمح بالتوظيف المباشر للأطباء العامين والصيادلة وأطباء الأسنان بما يسمح بامتصاص الأعداد المتراكمة والمتزايدة منذ سنوات بفعل منتوج التكوين.

السيد الرئيس،

تعرف الجامعة هذه الفترة أزمة طلبة الطب الذين شرعوا في إضراب مفتوح منذ منتصف شهر أكتوبر، وطرحوا جملة من المشاكل والانشغالات البيداغوجية والمهنية، ورغم استجابة وزارة التعليم العالي لهذا الاحتجاج بعقد اجتماعات مع ممثلي الطلبة، إلا أن هذا الإضراب كشف الحاجة الملحة لمراجعة شروط وظروف تكوين الأطباء، للقضاء على ظاهرة «تصدير الأطباء»، خاصة الأخصائيين منهم إلى الخارج.

فلابد أن تأخذ الحكومة مطالب طلبة الطب كمدخل لمعالجة النقائص والاختلالات داخل المنظومة الصحية الوطنية ومنها تلك المتعلقة بالعنصر البشري، خاصة السلك الطبي من تكوين وتأهيل وتحسين لوضعه الاجتماعي، والتدرج في المسار المهني والعلمي.

ومن أهم الاختلالات التي يشكو منها الطلبة في طور التدرج وما بعد التدرج، مستوى التأطير والتكوين والظروف الصعبة التي تجري فيها التربصات التطبيقية، مع التفكير في بدائل موضوعية خيار العمل بإجراء الخدمة المدنية الإلزامية، ويمكن هنا النظر في بدائل من خلال تقديم تحفيزات مادية مباشرة وغير مباشرة للسلك الطبي من القطاعين العمومي والخاص للتنقل من أجل العمل والاستقرار في مناطق تعاني من التغطية الطبية المتخصصة.

وفي هذا السياق، لماذا لا يتم اللجوء إلى إجراء تقييم تقني وموضوعي لحاجيات المنظومة الصحية في مختلف التخصصات الطبية، عن طريق منصة وطنية مثلا تشرف عليها وزارة الصحة، وتعمل على تحيينها سنويا؟

لقد حان الوقت للتفكير بعمق وهدوء في قرارات استحداث ملحقات جديدة لكليات الطب، وهناك أسئلة تفرض نفسها وتستدعي إجابات وحلولا غير عاطفية، هل نملك التأطير الأكاديمي الكافي لهذه الكليات؟ هل نملك ما يكفي من هياكل صحية لضمان تربصات الطلبة ؟ والسؤال الكبير ما هو مصير آلاف الأطباء الذين سيتخرجون، ونحن نشهد أعدادا كبيرة منهم لم يتحصلوا على فرصة للتوظيف إلى اليوم ؟ وكيف يمكن تحقيق توازن وطني بين حاجيات المنظومة الصحية ووتيرة التكوين الجامعي ؟

4) السيد خافي أخمادو
عضو مجلس الأمة

من خلال إطلاعنا على محتوى وثيقة نص قانون المالية لسنة 2025، ندرك أن الدولة تسعى من خلال الأحكام الواردة فيه إلى الحفاظ على الديناميكية المسجلة، والتي تصب في مجملها في سياق تشجيع الاستثمار وتعزيز المشاريع العمومية وتحسين مناخ الأعمال، فضلا عن تحسين القدرة الشرائية وتحفيز التحول الرقمي مع تسجيل غياب أعباء جبائية تمس المواطن.

نثمن ما جاء به نص هذا القانون من تدابير وإجراءات.

ومن خلال هذه المناقشة وجب علي تقديم بعض احتياجات ولاية تمنراست والولايات الجنوبية الجديدة من مشاريع تنموية، خاصة تلك التي تمس الحياة اليومية للمواطنين.

السيد الوزير، نطالب بتسجيل مشاريع لـ :

- تعبيد الطريق الرابط بين تمنراست - إن قزام، وإن قزام - تين زاواتين.

فالطريق بين إن قرام وتين زاواتين في وضعية كارثية، وقد تذمر منها أصحاب الشاحنات والمسافرين وهو سبب من أسباب تأخر التنمية بالولاية.

- بناء مساكن وظيفية للمعلمين في المناطق المعزولة والمداشر (مناطق الظل) حتى نضمن استقرار المعلمين في تلك المناطق.

- ضرورة تخصيص غلاف مالي لإنجاز مشروع حماية إن قزام من الفيضانات، إنجازا كاملا بجميع الأشطر.

- القيام بمشاريع لحفر آبار ارتوازية بين بلدية .... وإن قزام، قصد توفيرها للشباب، في إطار الاستثمار الفلاحي في تلك المناطق الشاسعة والخالية والتي تتوفر على مياه باطنية تضمن محاصيل زراعية تلبي احتياجات المنطقة كما تضمن مناصب شغل.

5) السيد رضوان بوغلابة
عضو مجلس الأمة

يطيب لي في مستهل هذه الكلمات أن أتقدم بخالص التهاني والتبريكات للسيد عبد المجيد تبون بمناسبة إعادة انتخابه رئيسا للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لعهدة ثانية.

في البداية، نثمن ما جاء به قانون المالية لسنة 2025 من قرارات تصب في صحة المواطنين بكل الفئات وفي مختلف القطاعات والتي قام بها رئيس الجمهورية، السيد المجيد تبون، خاصة التي تصب في صالح المواطن البسيط و الفئة الهشة، نذكر منها: رفع أجور المستخدمين والعمال وتدعيم السوق الجزائري لرفع القدرة الشرائية للمواطن.

كما أتمنى أن تكون لولاية غرداية جملة من المشاريع الحيوية التي تساعد المواطن و التي ترفع الغبن عنه، إذ سأعرض عليكم جملة من مطالب ساكنة الولاية :

أولا، في قطاع العدالة:

نطلب من معالي الوزير إنجاز محكمة جديدة لبلدية متليلي، ولاية غرداية، وذلك لوجود كل الظروف لتجسيدها والتي منها أن الأرضية مختارة لهذا المشروع .

في قطاع التربية:

سيدي الوزير، إن هذا القطاع له تأثير مباشر على مستقبل أمتنا ، فهو استثمار في بناء الإنسان و تشكيل جيل واع وعليه فإن ولاية غرداية تعاني من نقص في المنشآت التربوية، خاصة مع تطور النمو السكاني والمجمعات السكنية الجديدة و لذلك نطلب من سيادتكم دعم هذا القطاع في ولاية غرداية بمدارس في مختلف الأطوار.

في مجال الصحة:

نطلب من السيد الوزير إنجاز مستشفى 60 سريرا ببلدية زلفانة و التي تبعد عن مقر الولاية بـ 70 كلم وباعتبارها بلدية سياحية لابد من توفير المرافق الضرورية مثل المستشفى.

كما نتساءل من سيادتكم عن مصير قاعة الاستعجالات ببلدية المنصورة و التي وعدتنا بها في زيارتك الأخيرة للولاية؟

كما نشكرك، معالي الوزير، على استفادة بلدية متليلي من مستشفى 240 سريرا ونتمنى تجسيده في أقرب وقت، نظرا للحاجة الملحة لساكنة البلدية لهذا المشروع.

في قطاع الأشغال العمومية:

نطلب منك، معالي الوزير المحترم، استكمال الشطر المتبقي من الطريق الرابط بين ولايتي غرداية و ورقلة بمسافة 50 كلم.

- إستكمال إعادة تأهيل الطريق الرابط بين بلدية زلفانة و بلدية القرارة.

- إنجاز جسرين ببلدية متليلي لتسهيل حركة المرور وزحمة السير، خاصة و أن تعداد سكانها يفوق 60 ألف نسمة.

- إعادة تأهيل الطريق الرابط بين بلدية بريزينة ولاية البيض و متليلي ولاية غرداية .

- إنجاز طريق اجتنابي للوزن الثقيل لبلدية متليلي.

في مجال الري:

نطلب من سيادتكم إنجاز مصفاة مياه الصرف الصحي على مستوى بلدية متليلي، سبسب وبلدية زلفانة.

- إنجاز حفر آبار المياه الصالحة للشرب وإنجاز الخزانات المائية على مستوى ولاية غرداية، خاصة وأنها تعاني من نقص المياه الصالحة للشرب.

في مجال الطاقة:

بقرار من سيادتكم، معالي الوزير، يمكننا أن نخلق فرصا لتشغيل شباب ولاية غرداية، ألا وهو ترقية مديرية الإنتاج بواد نومر إلى مديرية جهوية والتي يقدر إنتاجها بـ 2800 طن يوميا، خاصة مع الاكتشافات الجديدة لحقول البترول والغاز ببلدية متليلي والتي يقدر عددها بحوالي 100 بئر.

بالنسبة لقطاع السكن:

سيدي الوزير، إن مشكل السكن في ولاية غرداية يؤرق ساكنتها عبر مختلف بلدياتها و عليه فإننا نطلب من سيادتكم رفع الحصص السكنية بالنسبة للولاية .

في قطاع الشباب و الرياضة:

- نطلب منكم، معالي الوزير، إنجاز مسبح أولمبي في بلدية القرارة ولاية غرداية.

- إنشاء بيت الشباب لكل من بلدية زلفانة وبلدية المنصورة ولاية غرداية.

- إنجاز مسبح نصف أولمبي لبلدية المنصورة.

- إنجاز قاعة متعددة الرياضات من 3000 مقعد، خاصة وأن لهذه البلدية فرقا تنشط في الأقسام العليا في مختلف الرياضات الجماعية.

كما نلتمس منك، معالي الوزير، النظر في تمويل الفرق الرياضية، أيعقل وجود شركات اقتصادية خاصة سوناطراك التي يوجد لديها آبار و شركات بترولية بولاية غرداية!

وفي الأخير، تقبلوا منا ـ السيد الوزير المحترم ـ أسمى عبارات الاحترام والتقدير.

عاشت الجزائر حرة أبية، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار.

6) السيد عبد الجليل بن جراد
عضو مجلس الأمة

بسم الله الرحمن الرحيم.

في الأول، يجب أن نشكر السيد عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية الجزائرية على الاعتماد المالي الكبير الذي خصصه لميزانية 2025 والذي قدر بـ 130 مليار دولار من جهة، ومن جهة أخرى، على الاهتمام الكبير للسيد الرئيس بالجانب الاجتماعي، حيث لاحظنا زيادة معتبرة في أجور الموظفين والمنح والعلاوات مما يعزز القدرة الشرائية و يحسن من المستوى المعيشي للمواطن .

لهذا نحن نثمن ما جاء في قانون المالية لسنة 2025، لما له من أهمية في حياة المواطن الجزائري بكامل أطيافه بما يعزز الاستقرار الاجتماعي إلا أننا لاحظنا أن النفقات الاستثمارية شكلت نسبة ضعيفة في الميزانية، مما استبعد عن تسجيل العديد من المشاريع الاستراتيجية والضرورية، أهمها مشروع إنجاز طريق تبلبالة بني عباس مرورا بالزغامرة على مسافة 135 كم لفك العزلة عن مواطني دائرة تبلبالة المعزولة الذين يعانون الأمرّين في تنقلاتهم لمقر الولاية على مسافة 450 كم مرورا بالعبادلة التابعة لولاية بشار، علما بأن السيد وزير الأشغال العمومية قد تعهد أمام أعضاء مجلس الأمة في جلسة علنية بضرورة إنجاز هذا الطريق المختصر في أقرب الآجال، لما له من أهمية إنسانية واقتصادية للمنطقة، إلا أننا تفاجأنا بعدم إدراجه في الميزانية التي بين أيدينا، رغم تأكيد السيد وزير المالية شخصيا و في مكتبه على أنه سيتم تسجيله في ميزانية 2025، للعلم أن مواطني ولاية بني عباس عامة وسكان تبلبالة خاصة كانوا ينتظرون تجسيد هذا الطريق، بعدما أكدنا لهم ذلك خلال الحملة الانتخابية للسيد رئيس الجمهورية، والتي أشرفت عليها شخصيا، وبذلك أشكر السيد عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية، على الثقة التي وضعها في شخصنا والحمد لله كانت نتائج ولاية بني عباس مشرفة ومن بين الولايات الأولى وخلال الحملة لاحظنا أن هذه الطريق كانت من بين أهم المطالب، إضافة إلى إنجاز مطار بالولاية و كذا إدراج ولاية بني عباس ضمن ولايات الجنوب الكبير لمجاورتها لثلاث ولايات بالجنوب الكبير وهي تندوف، تيميمون و أدرار وبعدها عن العاصمة بحوالي 1300 كم.

نحن واثقون، سيدي الوزير، من تفهمكم لوضعية ولايتنا الجنوبية النائية وآملون أن تستدركوا عملية تسجيل الطريق المذكور في ميزانية 2025 التكميلية.

رحم الله شهداءنا الأبرار وشهداءنا في فلسطين ولبنان وكل الأقطار الإسلامية.

تحيا الجزائر حرة، مستقرة، منتصرة، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

7) السيد محمد العيد بلاع
عضو مجلس الأمة

بعد إعداد ثلاثة قوانين للمالية، بما فيها قانون سنة 2025، في ظل القانون العضوي 18-15 المتعلق بقوانين المالية يلاحظ ما يلي:

1 – إن الشفافية غائبة لعدم وضوح المشاريع التي سوف يتم تمويلها وترك ذلك على مستوى وزارة المالية بالإضافة إلى تخصيص أرصدة مالية للنفقات غير المتوقعة أو لإعادة تقييم مشاريع دون تحديدها في قانون المالية.

2 – عجز كبير في تحديد النفقات بسبب غياب منهجية وأسلوب علمي مضبوط للتوقعات، بالإضافة إلى غياب نظام إعلام آلي لتسيير التوقعات وإعداد الميزانية ومتابعة تنفيذها.

3 – ورود عدد كبير من الأخطاء في وثائق الميزانية والوثائق المرفقة بها.

4 – الإجراءات العملية في إعداد قانون المالية ومتابعة تنفيذها يتم بمناشير، في كثير من الأحيان تكون مخالفة للقوانين المعمول بها.

5 – إن تنفيذ الإجراءات الجديدة التي جاء بها القانون العضوي 18-15 خلال السنوات الأخيرة 2023-2024 عرقلت العمل وكذلك تنفيذ هذه المشاريع خاصة على المستوى المحلي لعدم فهمها جيدا خاصة من طرف المسؤولين عنها.

6 – إن توسيع مهام الرقابة المالية إلى حدود أصبحت الرقابة تشكل عائقا كبيرا خلال مرحلة إنجاز النفقة من طرف الآمرين بالصرف، حيث أصبحت هذه الوظيفة الرقابية تشرف على كل كبيرة وصغيرة، خلافا لما جاء به روح هذا القانون العضوي، أي 18-15 الذي كان يهدف إلى الشفافية والسهولة في تنفيذ النفقة خدمة لصالح المشاريع التنموية.

7 – كما وجب التنبيه إلى جدوى تحويل الأملاك العقارية التابعة لأملاك الدولة الخاصة إلى البلديات، حتى تتمكن هذه الأخيرة من إنشاء وتسيير المناطق المصغرة (Microzone) للاستثمار في المشاريع الصغيرة والتي تعود صلاحياتها للبلديات.

الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: 73.59.00 (021) الفاكس: 74.60.34 (021) رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16	ثمن النسخة الواحدة 12 دج

طبعت بمجلس الأمة يوم الأحد 14 جمادى الثانية 1446
الموافق 15 ديسمبر 2024

رقم الإيداع القانوني: 99-457 ـــ ISSN 1112- 2587